المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
September, 1997 Issue
عمان   العدد ١   ايلول ١٩٩٧   ٥٠٠ فلس

غياب الصحافة الاسبوعية عن الساحة: تطبيق للقانون ام استحقاق سياسي؟



قضايا الساعة في الاعلام والصحافة الاردنية:

«الدستور» تسوي اوضاعها لتلائم التعديلات

صحف المدن والمناطق لم تصل بعد، ما السبب؟

مناظرة الروابدة - الشبيلات والنتائج غير المتوقعة

موت الأميرة ديانا يثير ردود فعل متغايرة

حوار صاخب يدور حول الصور المثيرة

هذه اوراق اعتمادنا

نضع بين ايديكم العدد الاول من «المشرق الاعلامي» الصحيفة المتخصصة بتغطية قضايا الاعلام والصحافة وحرية الراي والكتابة في الاردن والعالم العربي على رحابته.

وهذه محاولة، تكاد تكون فريدة من نوعها في عالمنا العربي، لاطلاع القارئ على ما يجري خلف الكواليس في صناعة الخبر، والذي غالبا ما يؤثر بشكل مباشر على حياة الناس الخاصة والعامة، وعلى تحليل العلاقة التي تربط الصحفيين والاعلاميين اولا ببعضهم وبقضاياهم وثانيا بصانع القرار وبالجمهور بشرائحه العريضة. لقد ثبت بالنظرية والتجربة والخبرة بان هناك متسعا، بل ضرورة واضحة لمثل هذه الصحيفة، وخصوصا واننا نعيش في الاردن والوطن العربي، مرحلة تتطلب منا فهم وسائل الاتصال والاعلام في اقطارنا ذاتها وبين شعوبنا وشعوب المناطق المختلفة في هذا العالم.

ما مر به الاردن خلال السنوات الماضية، خصوصا منذ عودة الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية في عام ١٩٨٩، وما تمر به دول عربية اخرى تشهد تطورات سياسية مشابهة، يعكس مدى دور الاعلام والصحافة في الاسهام بتعزيز او اضعاف مسيرة الامة والوطن والمجتمع نحو التقدم والانفتاح والاستقرار والتطور نحو الافضل.

سنستخلص ونستمد، في تحرير هذه الصحيفة، دروسا وزخما مما جرى ويجري حولنا في موضع تخصصنا، وسنحاول ايصال ما نتوصل اليه الى قارئنا بكل تواضع ودقة وموضوعية، ليبقى له الحكم على الافادة والاستفادة المرجوة من العملية الفكرية باكملها، ان كانت في مجال الاعلام السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او في الارتباط بينها.

نورد مثلا حيا بسيطا على ما نرمي اليه. فالكثير منا كان يعلم بان العلاقة بين النظام والصحف منذ عام ٩٢ في الاردن كانت تسير لا محالة باتجاه طريق مغلق، وازمة، كالتي وصلنا اليها بالفعل في هذه الايام، فماذا كان بمقدورنا ان نفعل لتفادي ما وصلنا اليه؟ والجواب، بالنسبة لنا على الاقل، واضح ويكمن في الخلل او غياب الهياكل والاطر المناسبة التي حكمت العلاقة البينية بين الاعلاميين والصحفيين انفسهم من جهة وبين الصحافة والنظام ومؤسسات المجتمع من جهة اخرى.

ان احد الاهداف الرئيسية لناشر «المشرق الاعلامي» المتمثل في المركز العربي والدولي للدراسات الاعلامية -- Arab Media Institute - الذي تاسس في عمان مؤخرا، هو دراسة هذه العلاقة ومحاولة سد الفراغ الهائل في تركيبتها المؤسسية، وعليه سيقوم هذا المركز بنشر نتائج دراساته وبحوثه في «المشرق الاعلامي» لمتابعة التطورات وتوثيق المعلومات في مجال الاعلام والصحافة في العالم العربي، وسنحاول ان يمتد توزيع هذه الصحيفة خارج حلقة المتخصصين والمهتمين بالاعلام ليصل المواطن العادي لاشراكه في الحوار الذي يجب ان يبدأ ويتعمق من اجل الوصول الى حلول شاملة وخدمة اهداف المجتمع ومؤسساته.

ويهمنا نحن ندعو قراءنا للتفاعل معنا والمساهمة بالآراء والتعليقات، وسنعمل على نشر كل ما من شأنه ان يضيف لحرية الكلمة والتعبير التي هي من اساس الحقوق الانسانية [illegible] في كل المجالات.

غياب الصحافة الاسبوعية عن الساحة: تطبيق للقانون ام استحقاق سياسي؟

محمد سلامة *

يبدو ان ازمة الصحافة الاسبوعية وصلت الى نهايتها الحتمية في ظل اصدار القانون المؤقت الجديد للمطبوعات والنشر، فتبعا لما تقوله مصادر الحكومة فقد اختارت معظم الصحف الاسبوعية طوعا الاحتجاب لتفادي ملاحقة الحكومة لها قانونيا في اعقاب تقديم هذه الصحف اوراقها المالية لدائرة المطبوعات والنشر.

وتقول مصادر الحكومة ان اصحاب ١٢ صحيفة قد ارسلوا اشعارات مؤخرا الى وزارة الاعلام تعلن توقفها عن النشر بينما لا تزال اللجان المشكلة لدراسة الاوضاع المالية للصحف الاخرى، وهي الاهم من حيث الحجم والتوزيع، تدرس ميزانيات الصحف الباقية وهي ثلاث او اربع اسبوعيات فقط.

ولربما يفسر هذا اصرار امين عام وزارة الاعلام السيد محمد امين، والذي يتولى ملف الصحف الاسبوعية حاليا باعتباره ايضا مديرا عاما لدائرة المطبوعات والنشر بالوكالة، على القول بان الحكومة لم تتخذ بعد قرارا باغلاق الصحف في نفس اليوم الذي ظهرت فيه تقارير صحفية في الصحف اليومية تؤكد بان الحكومة اتخذت فعلا قرارا بهذا الشان.

وكان وزير شؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع قد نفى ان تكون هناك اهداف سياسية وراء اصرار الحكومة على الاطلاع على ميزانيات وحسابات الصحف حسبما نص عليه القانون.

وفي محاولة لتفسير السياسة الجديدة للدولة بتضييق الخناق على الصحف، القى الوزير باللوم على الحكومات السابقة لعدم تطبيقها لاحكام القانون، مما اضطر حكومة عبد السلام المجالي القيام بهذه المهمة، والتي تعرضت بسببها لهجوم شديد وانتقادات حادة من قبل المعارضة والمنظمات المدنية والصحافة بشكل عام.

والتوقعات تشير الى انه لن يبقى في الساحة سوى عدة اسبوعيات (من بينها «شيحان» و «اخبار الاسبوع» و «اللواء» و «الستار» الناطقة باللغة الانجليزية)، بينما اكتنف الغموض مصير جريدة «البلاد» التي اشترتها مؤخرا مجموعة تاج الدين الحروب من مالكها نايف الطورة وكذلك جريدة «السبيل» الناطقة باسم الحركة الاسلامية.

والجدير بالذكر ان الصحف المرشحة للبقاء قد تقدمت بميزانيات واوراق مالية عن عدة سنوات مضت، وتعتقد الوزارة انها تطابق القانون بينما لم تفعل ذلك الصحف المعرضة لتعليق صدورها.

وكان اصحاب الصحف فقدوا كل امل في الوصول الى حل لاوضاعهم مع الحكومة يرضي الطرفين ويعتقد كثير منهم انه يبدو ان هناك قراراً سياسياً باغلاق هذه الصحف وذلك بهدف اخفات صوت المعارضه اثناء الانتخابات وإسكات الصحف انفسها التي غالباً ما يتجاوز سقفها سقف الصحف اليومية خصوصاً تلك التي تمتلك الحكومة جزءاً منها. ويقول صحفي مخضرم يحرر صحيفة اسبوعية: «لقد فعلنا كل ما طلبته الحكومة منا الا انه يبدو انها مصممة على ايجاد الثغرات لتنفذ منها الينا وبالتالي لتعمل على اغلاقنا».

ويقول رئيس تحرير صحيفة اسبوعية ان الحكومة "عندما وجدت انها اخطات في تعديلها لقانون المطبوعات ونصت على ان لا يقل راس المال المسجل بدلاً من راس المال الموضوع لاي اسبوعية عن ٢٠٠ الف دينار لجأت الى قضية الحسابات المنصوص عليها في القانون الاصلي لعام ١٩٩٣ وهي تحاول من خلالها ان تغلق الصحف، ولاسباب نعرفها كلنا».

وزارة الاعلام تصر أن الاسبوعيات لم تصوب وضعها حسب تعديلات قانون المطبوعات والنشر. من جهتهم اصحاب الصحف يتهمون الحكومة بالعمل من اجل اخفات صوت المعارضة واسكات الصحف وخفض سقف حريتها.

وفي محاولة اخيرة ويائسة للفت نظر القراء والقيادة الى مصيرها لجأت بعض هذه الصحف في الاسابيع الاخيره الى نشر مقالات وداعيه تحسباً لقرار باغلاقها.

وقام بعضها بمحاولات اخيره تهدف الى التاثير على الحكومة لثنيها عن عزمها اغلاق الصحف.

فبالاضافة الى قضيتين مرفوعتين امام محكمة العدل العليا قام بعض رؤساء التحرير بارسال رسائل بعضها مفتوح -في الجرائد- وبعضها غير منشور الى رئيس الحكومة الدكتور عبد السلام المجالي. كما حاول بعضهم توسيط بعض المرجعيات السياسية – كرئيس الوزراء السابق زيد الرفاعي – للتدخل لدى زميله الدكتور المجالي.

اما صحيفة المجد فقد استنجدت بالعديد من الشخصيات السياسية فاستكتبتهم ليعلقوا على نضالها وخطر اختفائها من السوق.

وكان طلب دائرة المطبوعات والنشر من الصحف الاسبوعية تقديم حساباتها المالية قد اثار زوبعة جديدة من الاتهامات المتبادلة بين الحكومة والصحف الاسبوعية في بداية هذا الشهر.

ادارات الصحف التي كان قد طلب منها سابقا توفيق اوضاعها حسب القانون المؤقت الجديد للمطبوعات والنشر، وقامت بذلك من خلال استغلال ثغرة في القانون تتعلق بمتطلبات راس المال المسجل وليس المدفوع، اتهمت دائرة المطبوعات والنشر بسوء النية. بينما المسؤولون في الدائرة من جهتهم اصروا على قانونية مطلبهم، رغم ان بعضهم ألمح الى ان الهدف الحقيقي لهذه الاجراءات هو سد الثغرة التي سمح بها القانون والتاكد من ان الصحف لا تتلقى تمويلا من الخارج وهو ما اعتبره القانون جرما.

السيد نايف مولا مدير دائرة المطبوعات والنشر (المستقيل) والذي كان اصدر تعليماته من خلال الكتب الرسمية التي ارسلها للصحف، اعتبر توفيق الصحف لاوضاعها عملية صورية. واشار في تعليق له على الموضوع «انه بالفعل هناك من صوب اوضاعه ولكن بشكل صوري، بمعنى انه احضر لنا شهادة من وزارة الصناعة والتجارة بان صحيفته سجلت براسمال ٣٠٠ الف دينار، لكن بدون الدفع الفعلي او توفير المبلغ بشكل حقيقي».

ومن المعروف ان دائرة المطبوعات ارسلت الى الصحف الاسبوعية البالغ عددها ١٨ صحيفة، كتبا رسمية، طالبتها فيها بتزويدها بحسابات الصحيفة حسب اصول المحاسبة وبشكل منظم في موعد اقصاه نهاية شهر اب ثم مددت المهلة بعد لقاء نقيب الصحفيين واعضاء مجلس النقابة بمدير المطبوعات الى يوم السبت ٩٧/٩/٦، وبعدها قامت بتمديد المهلة الى يوم الثلاثاء ٩٧/٩/٢٣.

وقد جاء في الكتب الرسمية التي وجهتها الدائرة الى الصحف «انه في حال التخلف او الاستنكاف او عدم الاستجابة في الوقت المحدد فان الدائرة ستكون مضطرة لاتخاذ كافة الاجراءات التي نص عليها القانون»، وهو ما يشير الى ان الدائرة تضع في خططها اجراءات لاحقة ستتخذها بحق الصحف التي لم تستجب لطلباتها، في الوقت الذي اكد فيه السيد مولا «ان طلبات الدائرة تاتي بموجب المادة ٣٦ من قانون المطبوعات، وعلى كل صحيفة الالتزام بالقانون».

ومن الجدير ذكره ان «ثغرة» في القانون المؤقت الذي اصدرته الحكومة في ايار اتاحت للصحف بالتسجيل في دفاتر وزارة الصناعة براسمال ٣٠٠ الف دينار دون ان تدفعه فعليا او تثبته بنكيا.

وقد علق مستشار مطلع في دائرة المطبوعات على ذلك قائلا: «لسد الثغرة، وللخروج من المازق، قامت الدائرة بالطلب من اصحاب الصحف الاسبوعية بتزويدها بالحسابات والبيانات الخاصة بالصحيفة، وهو حق قانوني بموجب المادة ٣٦ من القانون».

واشار المصدر «الى ان ما دفع الدائرة لهذه الطلبات هو ورود معلومات عن موازنات وهمية وموارد مالية غير مشروعة تحصل عليها بعض الصحف، واذا ما ثبت صحة ذلك، فان اجراءات قانونية ستتخذ بحق صاحب الصحيفة ورئيس التحرير، وتحويلهما الى القضاء».

اصحاب الصحف ورؤساء التحرير اعتبروا اجراءات الدائرة غير مبررة وغاية في التشدد، وبذلك فهي تستهدف التضييق على الصحافة والصحفيين.

السيد عاطف الجيلاني رئيس تحرير صحيفة السبيل الاسبوعية قال: «ان طلب مدير المطبوعات الاطلاع على البيانات والحسابات هو اجراء قانوني الا ان ربط الاطلاع بتصويب الاوضاع ليس له اي علاقة، وانه اجراء غير مبرر»، واضعاً طلب الدائرة تزويدها بجميع الحسابات والبيانات منذ تاسيس الصحيفة حتى الان بالشرط التعجيزي الذي لا يحمل نوايا ايجابية».

واشار «انه رغم قبولنا بالقانون المجحف واستجابتنا لتطبيق مواده، الا ان دائرة المطبوعات لا تزال تضع شروطا تعجيزية في تطبيقه، الهدف منها التضييق على الصحافة الاسبوعية الى حد الاغلاق».

وطالب السيد الجيلاني الحكومة «بالعمل على التهدئة والتعامل بمرونة وليس باتجاه التصعيد، لان ذلك ليس في مصلحة الحكومة».

واقترح السيد الجيلاني على دائرة المطبوعات انتداب شركة او مدقق حسابات، للاطلاع على حسابات وبيانات الصحف، مشيرا بذلك الى طريقة التعامل التي استخدمتها الحكومة مع الاحزاب.

اما السيد فهد الريماوي صاحب ورئيس تحرير صحيفة المجد الاسبوعية، فاعتبر من جهته «ان ما يجري خارج اطار القانون وان الطلبات التي تطلبها دائرة المطبوعات تعسفية وغير قانونية». واضاف : «لقد نفذنا جميع ما جاء في القانون فيما يتعلق براس المال وخبرة رئيس التحرير» وقال انه قلق «للتعقيدات والشروط التعجيزية التي تضعها الدائرة»، واعتبر ان وراء ذلك «نوايا سيئة» من جانب الحكومة.

السيد باسم سكجها رئيس تحرير صحيفة البلاد، قال «اننا غير مرتاحين لطلبات دائرة المطبوعات فهي طلبات غير معقولة»، واضاف ان اجراءات الدائرة تستهدف «سد الثغرة التي اكتشفوها في القانون المعدل».

واوضح السيد سكجها : «ان طلب الدائرة قانوني، ولكن ليس للدائرة حق طلب البيانات والحسابات الى مقرها، مؤكدا ان ذلك لا يمكن تحقيقه. نقابة الصحفيين استنفرت قواها وقامت بعقد لقاء مع مدير المطبوعات (قبل استقالته) بغية التوصل الى نتائج مرضية لصالح الصحف. وشرح النقيب للسيد مولا صعوبة تنفيذ ما جاء في الكتب الرسمية التي وجهتها الدائرة الى الصحف، «خصوصا ان المواد التي يشير اليها كتاب المطبوعات لا تنص صراحة على تزويد المدير بكل تلك المتطلبات، وانما يستشف منها امكانية الاطلاع في اي وقت على تلك البيانات والحسابات»، حسب ما قاله احد اعضاء مجلس النقابة وقال نقيب الصحفيين السيد سيف الشريف: «ان المهلة التي يطلبها مدير المطبوعات في كتابه متوافقة مع المواد ١١و٣٦ من القانون، لكن الامر صعب التطبيق، حيث ان المادة (١١) تطلب الميزانيات والبيانات المالية، والمادة (٣٦) تطلب ان يطلع مدير المطبوعات في اي وقت على دقة المعلومات والبيانات ويتاكد من مسك الحسابات». واضاف «ان الصحف ملزمة بعملية التزويد للميزانية، ولكنها غير ملزمة بتزويد المدير بكافة البيانات وانما تبقى جاهزة للاطلاع».

واوضح السيد الشريف «ان مخالفة هذه القرارات لا تؤدي الى اغلاق الصحيفة، رغم ان هناك خلط في المواد مع بعضها في الكتاب المرسل الى الصحف، التي تستند الى المادتين ١١و٣٦ ، وليس لهما علاقة بتصويب الاوضاع»، مؤكدا «ان المهلة التي اعطيت للصحف غير كافية».

وتلافيا للصدام بين الدائرة والصحف، وتجنبا لاي اشكالات قانونية مستقبلا، طالب السيد الشريف ومجلس نقابة الصحفيين اصحاب الصحف التي استلمت كتبا رسمية من الدائرة، ان تبذل جهودها في تقديم الموازنات والبيانات المالية لها خلال الفترة التي اعطيت لها.

وتبقى الامور بخواتيمها، فالصحف الاسبوعية واليومية قامت بتقديم الاوراق المطلوبة، وهي بانتظار ردود مسؤولي دائرة المطبوعات والنشر التي قامت بوضع مجلس الوزراء في الصورة لاتخاذ قراراته بشأن الصحف، واذا ما تبين عدم تطابق الاوراق المقدمة مع تعليمات القانون المؤقت الجديد [illegible]، فان [illegible] ستواجه الاغلاق بالتاكيد.

* صحفي اردني

«الدستور» تسوي اوضاعها بعد تعرضها لعاصفة

*** سائدة الكيلاني**

وجدت صحيفة «الدستور» اخيرا حلا يخرجها من الازمة التي عصفت بها خلال الاسابيع الماضية عندما اصرت الحكومة على ان رئيس تحريرها المسؤول الدكتور نبيل الشريف لا يمتلك المؤهلات التي تمكنه من الاستمرار في وظيفته كما اشترطت التعديلات الاخيرة التي ادخلت على قانون المطبوعات والنشر. فقد عقد مجلس ادارة «الدستور» اجتماعا غير عادي في ٩٧/٩/٢٠ واقر تعيين السيد محمود الشريف وزير الاعلام الاسبق ورئيس التحرير السابق للصحيفة «رئيس تحرير مسؤول» وابنه الدكتور نبيل نائبا لرئيس التحرير.

ويبدو ان هذا الترتيب كان حلا وسطا بين طرح بعض الجهات تعيين رئيس تحرير اخر (كان من اقوامهم لتسلم المنصب السيد بلال حسن التل) واصرار عائلة الشريف المالكة التقليدية على بقاء الدكتور نبيل رئيسا مسؤولا للتحرير. ويقول بعض المراقبين ان تعيين السيد محمود الشريف في مركز رئيس التحرير المسؤول هو ضمانة للحكومة ان لا تتخذ الصحيفة اي سياسة تحريرية يشتم منها رائحة المعارضة كما تصورت الحكومة الحال خلال عهد الدكتور نبيل، وخصوصا في الفترة الاخيرة. كما يقول المراقبون ان اصرار الحكومة على تسوية وضع «الدستور» حسب القانون الجديد هو رسالة واضحة للصحف الاسبوعية بأن تسوي اوضاعها حسب تفسير الحكومة للقانون او تواجه الاغلاق.

فحسب تعديلات ايار على قانون المطبوعات اضيف بند جديد يلزم من يتولى منصب رئيس التحرير ان يمتلك خبرة لا تقل عن عشر سنوات.

والدكتور نبيل، الذي كان ابتداءً بالادب الانجليزي وكاتب عمود ومحرر ثقافي في صحيفتي «الدستور» و[illegible] الناطقة باللغة الانجليزية، يملك خبرة صحفية متقطعة، يقول عنها شقيقه السيد سيف الشريف – نقيب الصحفيين – انها تزيد عن ١٢ سنة، بينما كانت مصادر الحكومة تؤكد ان خبرته بعد التدقيق في الاوراق التي قدمها الى دائرة المطبوعات والنشر لم تصل بأي حال من الاحوال الى عشر سنوات.

وبينما يبدو شرط الخبرة هو السبب المعلن الذي هدد بقاء الدكتور نبيل على راس «الدستور»، الا ان الجهات الرسمية لم تنف ان الخط الجديد الذي انتهجته «الدستور» مؤخرا كان له الدور الرئيس في الضغوط التي مورست على الصحيفة.

وفي راي العديد من المراقبين ان ما اثار حفيظة الحكومة، وجعلها تشكك في اوراق الدكتور الشريف، هي السياسة التحريرية التي تبنتها الصحيفة قبل وفي أعقاب صدور صحيفة «العرب اليوم». فقد اتخذ القائمون على التحرير وفي سبيل مقاومة التاثير الذي خلقه ظهور الصحيفة اليومية المنافسة توجهات جديدة حيث ظهرت في الاشهر الاخيرة عناوين ومقالات مثيرة ربما اثارت غضب المسؤولين الكبار، وانعكس ذلك الغضب على تصرفات الحكومة تجاه ادارة الصحيفة.

على ان المتابعين يقولون ان ما جعل الحكومة تتحرك في اتجاه «مضايقة» وتهديد وظيفة الدكتور الشريف هي المقالات التي نشرتها الصحيفة لكتاب اعمدة مثل راكان المجالي وباسم سكجها وعريب الرنتاوي خصوصا في موضوع العشيرة والحزب.

وكان لهذه الكتابات اثرها الكبير خصوصا انها جاءت بعد الانقسام الذي حصل في عشيرة المجالي عقب اعلان [illegible] اختيار المهندس عبد الهادي المجالي رئيس الحزب الوطني [illegible] النيابية في تشرين ثاني المقبل.

كان احد مقالات راكان المجالي في موضوع الحزب والعشيره (والذي يدعم حملة قريبه امجد المجالي سفير الاردن السابق لدى اليونان في منافسة واضحة ضد عبد الهادي المجالي) اكثر هذه المقالات انتقادا لمفهوم العشيرة

واتهم الكاتب المجالي وهو رئيس تحرير سابق لصحيفة «الراي» اليومية ونقيب سابق للصحفيين جهات حكومية بمحاولة تنظيم العشيرة او تحويلها الى احزاب سياسية منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣. وقال: الا ان هذه الاخيرة «عجزت عن ان تكون اكثر من دكاكين».

وفي نفس السياق، كتب باسم سكجها ليؤكد ما ذهب اليه السيد المجالي وليحذر من ان هناك ما يريب، «حيث يبدو الامر اتجاها رسميا ومؤيدا من اصحاب السلطة والنفوذ الذين يدفعون باتجاه اغلاق الابواب امام المرشحين القادرين على الخدمة العامة، بتحقيق اجماعات عشائرية ومناطقية على مرشحين اخرين، يحملون وجهات نظر مغايرة للسائد ويحاولون الوصول الى واقع الفعل».

ومنذ ذلك الحين بدات مقالات النقيب السابق بالاختفاء من الصحيفة وتبعها العديد من مقالات السيد سكجها الذي يراس حاليا تحرير صحيفة «البلاد» - ثم ظهرت بعد فترة وجيزة مقالة لجمانة غنيمات [?] تمتدح المهندس المجالي. ويقول كاتب لا يرغب بذكر اسمه انه تلقى تعليمات بالامتناع عن التعليق ما امكن على القضايا المحلية «الوطنية» وان تقتصر تحليلاته على حد تعبيره على التعليق على «الوضع في ناميبيا» الى ان تنتهي الازمة بين الصحيفة والحكومة.

اما راكان المجالي فيقول: «انا [illegible] بشكل مباشر». ويضيف: «قررت الامتناع عن الكتابة حتى لا احملهم مسؤولية، فالدستور اصبحت مستهدفة. لكن ارجو ان تكون ازمة عابرة».

احد المحللين السياسيين العاملين في «الدستور» لا يعتقد ان ما مرت به الصحيفة واكبر مساهميها من عائلة الشريف كانت ازمة عابرة او مجرد «زوبعة في فنجان». ويجزم انه كان هناك نية لدى الحكومة لتعديل الاتجاه العام للصحيفة. ويقول اخر في نفس السياق ان الحكومة كانت مصرة لفترة من الوقت بانها لن تقبل ليس فقط بنبيل الشريف كرئيس تحرير بل لن تقبل باي فرد اخر من عائلته ان يتولى ادارة وتحرير الصحيفة مشيرا الى «الشائعات» التي سرت مؤخرا حول تعيين السيد بلال التل المعروف بمواقفه المناصره للحكومة والذي يمتلك والده حسن التل ٥٪ من اسهم «الدستور» رئيسا للتحرير. والجدير بالذكر ان مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي يعتبرها الكثيرون حكومية، تمتلك حوالي ٢٢٪ من اسهم مؤسسة «الدستور». وكان هذا التحليل ليس ببعيد عن واقع الحال، كما يقول كثير من المراقبين والعارفين ببواطن الامور. فالتغطية الصحفية لـ «الدستور» مؤخرا ، خصوصا قبيل وبعد ظهور «العرب اليوم» تتحدث عن نفسها. ففي سعيها لاثبات قدرتها والابقاء على حصتها في السوق انتزعت «الدستور» من «الخطوط الحمراء» واصبحت تستقطب كتابا معارضين بارزين امثال النائب توجان فيصل ورئيس جبهة العمل الاسلامي الدكتور اسحق الفرحان، بالاضافة الى راكان المجالي وباسم سكجها وغيرهم.

ومع انه من الواضح ان الصحيفة لم تنقل ممارسة الرقابة الذاتية بين الحين والاخر على الاخبار والتحليلات [illegible] الاسبوعية الا انها تبنت مواقف اكثر جراة وغير معهودة في صحيفة يومية شبه حكومية فبالاضافة الى نشر اراء جريئة للكتاب «المعارضين»، القدامى والجدد، قامت الصحيفة مؤخرا بنقل خبر يتحدث عن نية اسرائيل بناء سد لها على نهر اليرموك «في منطقة تطالب سوريا باستعادتها» مما ادى الى غضب رسمي، كون السد المذكور اردنيا وليس اسرائيليا.

علاوة على ذلك «فالدستور» اصبحت منبرا لعناوين وقضايا خلافية وحساسة ولاسيما قضية الحزب والعشيرة التي لربما كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير». ورغم ان المسؤولين في الحكومة رفضوا الربط بين تغطية «الدستور» للاحداث وتعليقات كتابها من جهة وبين سعي المسؤولين الرسميين لتطبيق القانون، الا ان احدهم علق على كتابات السيد سكجها بالتذكير بان قانون المطبوعات يشترط ان يكون رئيس التحرير متفرغا تفرغا تاما لاعمال وظيفته، بمعنى ان كتابة السيد سكجها وهو رئيس تحرير «البلاد» عمود في «الدستور» هو امر غير قانوني.

فيما لاحظ اخرون ان «الدستور» دخلت مؤخرا لعبة استرضاء الحكومة والمقربين منها بنشر قصصهم مزينة بصورهم، تحت عناوين عريضة على الصفحة الاولى. وبعدما اخذت الامور في التهدئة ، حيث بذلت جهود ووساطات للابقاء على الدكتور نبيل الشريف على راس عمله مع تعيين والده في موقع تحمل المسؤولية من جديد، وهذا ما تم تسريبنا [illegible] في ضوء الاجراءات التي اتخذت في الصحيفة وخاصة ما يتعلق بكتاب الاعمدة، من جهة، والضغوط التي مارستها بعض الجهات رضخت في هذا الاتجاه.

* صحفية واعلامية اردنية

ثلاث قضايا مرفوعة من الصحف الاسبوعية ضد الحكومة
جلسات المحاكم لم تنعقد والحكومة لا ترد على الدعاوى

مائدة الكيلاني

لم يبت حتى الان في اي من القضايا التي رفعتها الصحف الاسبوعية ضد الحكومة، على خلفية اقرارها، في ايار الماضي، القانون المؤقت والمعدل لقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣. ففي القضية الاولى التي رفعتها في تموز الماضي خمس صحف اسبوعية: «الحدث» ، «المجد» «السبيل» «البلاد» «صوت المراة» امام محكمة العدل العليا، فان النيابة مازالت حتى تاريخ كتابة هذا الخبر، تنتظر رد الحكومة على لائحة الدعوى.

فقد طلب رئيس النيابه الادارية السيد عيد الجويعد من الحكومة الاسراع في تقديم اللائحة الجوابية في قضية الاسبوعيات التي طعنت في دستورية التعديلات على القانون، ولم تستجب الحكومة حتى الان لطلب المحكمة، علما بان الفترة المتاحة لتقديم البينات وتوكيل محام هي خمسة عشر يوما.

والقضية لا تستند فقط الى مبدا عدم دستورية القانون استنادا الى المادة ٩٤ من الدستور والتي تلزم الحكومة بعدم اصدار قوانين مؤقتة الا في الحالات الطارئة ، بل تشتمل لائحة دعوى الصحف الاسبوعية ايضا على مبدأ عدم تجاوز الحقوق المكتسبه. فالقانون المعدل في رأي الدفاع يتعارض مع المادة ١٥ من الدستور التي تؤكد على ضرورة احترام حقوق وحرية المواطنين، وبذلك فان القانون لم يحترم الحقوق المكتسبه للصحف التي ازدهرت في السنوات القليله الماضية من حيث قيام الحكومة برفع راسمال الصحف الاسبوعية الى ٣٠٠ الف دينار بدلا من ١٥ الف كما كان الوضع عليه في القانون السابق بالاضافة الى رفع العقوبة المالية المفروضة عند انتهاك مواد القانون.

وكانت المحكمة في البدء قد ردت طلبا مستعجلا مقدما من الدفاع في اب الماضي يطالب بوقف العمل بالقانون المؤقت.

وانتقد رئيس تحرير «المجد» فهد الريماوي موقف الصحف الاسبوعية ومحاولتها تصويب اوضاعها لتنسجم مع التعديلات الجديده وقال «اننا قد خنا القضية». وحسب اعتقاده كان الاحرى بالصحف ان لا تتسابق لتنفيذ قانون يمس بالحقوق المكتسبه.

بالاضافة الى هذه القضية رفع نحو ٥٠ عاملا في الصحف الاسبوعية قضية اخرى ضد الحكومة على اساس ان التعديلات الجديده قد تساهم في قطع ارزاق العديد من الصحفيين والموظفين.

اما صحيفة «الميثاق» التي يراس تحريرها ناهض حتر فقد اقامت دعوى ثالثه ضد الحكومة. ففي تقرير السيد حتر ان وضع «الميثاق» يختلف اختلافا كليا عن الصحف الاسبوعية الاخرى. فهذه الصحيفة التي واجهت العديد من المشاكل مع الحكومة قبل صدورها، نالت الاذن بترخيصها بقرار من محكمة العدل العليا. وحسبما يقول السيد حتر فان قرارات العدل العليا يجب ان تظل نافذة لمدة عام على الاقل. لذلك «فالميثاق» التي حازت على ترخيص في نيسان الماضي ليست ملزمة بتنفيذ القانون المؤقت الذي فرض في ايار الماضي.

الا انه لم يبت في القضية حتى الان، ولم يتحدد موعد للجلسة. ويقول السيد حتر انه بينما رفعت «الميثاق» القضية في اواخر ايار، لم يرسل احد التبليغ بشانها الا في منتصف ايلول وستاخذ القضية على الاقل عدة اشهر قبل ان يصدر حكم فيها.

الهيئات الثقافية تتناحر في حلبة السياسة

الخلاف الناشيء بين وزارة الثقافة ورابطة الكتاب الاردنيين ليس جديدا، فقد سبق لوزير الثقافة احمد القضاة في عهد حكومة الكباريتي ان اصدر تعميما حظر بموجبه على مختلف الهيئات والروابط اقامة اي نشاط، دون الحصول على اذن مسبق من وزارة الثقافة، وكان المقصود بذلك التعميم الحيلولة دون اقامة نشاطات سياسية. وقد اضطرت الحكومة السابقة الى الغاء ذلك التعميم، بطريقة ترفع عنها الحرج، اذ تم الالغاء في غياب وزير الثقافة، وصدر عن وزير الشباب محمد داودية الذي كان ايامها يقوم بأعمال وزير الثقافة بالوكالة.

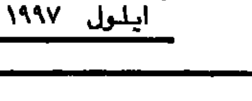
وتستند الحكومة في المطلب المتجدد بحظر النشاطات السياسية، على مبدأ المهنة او التخصص. اما رابطة الكتاب التي تاسست عام ١٩٧٤، فتستند في رفضها للتعميم الجديد، على مبادىء دستورية تتعلق بحرية التعبير، وعلى كون الامور السياسية شانا وطنيا عاما، وليس مجالا متخصصا قاصرا على فئة او اطار معين.

وفي جميع الاحوال، فان الرابطة اذ تشكل الاطار الاوسع للادباء والمثقفين الارنيين، فان طابعها الفكري غير غائب عن احد، حيث تضم في الاساس تيارات يسارية، اضافة الى ممثلي شتى التيارات المعارضة.

كما انه من الواضح ان توقيت التعميم الجديد لوزارة الثقافة، جاء في ذروة التوتر الناشيء عن الاجواء الانتخابية السائدة، وفي ظل دعوات بعض الاحزاب لمقاطعة الترشيح للانتخابات، مما يدعو للاستنتاج ان هذا التعميم يستهدف حرمان المعارضة الحزبية، من استخدام منابر عامة كرابطة الكتاب.

وخلافا للتوقعات، فان الخلاف الجديد، لم يثر اهتماما ملحوظا، في الاوساط الاعلامية والثقافية، فمن جهة، فان الانظار تتجه الى ادوار ومواقف الاطراف الرئيسة في الازمة السياسية، ومن جهة ثانية فان الجدل حول (الثقافي والسياسي) في نشاط الرابطة، قد طال العهد عليه وبات يتجدد بصورة رتيبة لا تحمل جديدا وليس سرا الآن ان الحكومة تسعى للتضييق على فرص المعارضة السياسية في مخاطبة الجمهور ، وفي ظروف الانتخابات بالذات، وذلك نتيجة المبالغة المفرطة، في تقدير الاثار المترتبة على نشاط المعارضة بما في ذلك عرض الافكار وتداولها في مكان عام، غير ان رابطة الكتاب تبالغ من جهتها حين يرى فيها القائمون عليها، هيئة تعنى بصورة اساسية بالشان العام، ويدلل بعض الادباء على ذلك بالقول ان صوت الهيئات الادارية للرابطة لا يرتفع الا حول القضايا غير الثقافية بما في ذلك، انتخابات الرابطة التي تطغى عليها الاعتبارات غير الثقافية، وعليه فان الطرفين - وزارة الثقافة والرابطة - يلتقيان معا في النظرة ذات الطابع المسيس ففي حين ان الوزارة تغفل عن كون الرابطة هي الاطار الشرعي والقانوني للادباء والكتاب، وعن كون الرابطة تضم افضل الكفاءات والمواهب فانها تصر - الوزارة - على النظر الى الرابطة بمعايير سياسية فحسب .. كذلك الامر في الهيئات الادارية للرابطة، بما فيها الهيئة الحالية، استمرأت كما يبدو هذه النظرة واعتبرتها امتيازا وشهادة، ثم مبررا للوجود ومرشدا للنشاط والعمل، الامر الذي جعل الرابطة من اقل الهيئات الثقافية مزاولة للنشاطات الثقافية، في الوقت الذي يقضي فيه منطق الامور، بان تزاول نشاطا كثيفا ونوعيا، وهذا ما يفسر انقطاع اعضاء الرابطة والجمهور عموما عن مقر الرابطة، الا في المناسبات وهي نادرة، مما يجيز الاستخلاص ان وزارة الثقافة تخوض معركة خاسرة، في سعيها للتضييق على الناس، فيما تخوض الرابطة بدورها معركة خاسرة لا تجذب المثقفين اليها، وذلك لانغماسها في الخوض في شؤون تفتقر الى الحس الثقافي.

• مراقب ثقافي




قيل وقال

قرار الامس تمحوه حكومة اليوم

يبدو ان وزارة الدولة لشؤون الاعلام قد تراجعت عن قرار اتخذته نفس الوزارة في الحكومة السابقة والمتمثل برفع الرقابة المسبقة عن الصحافة الوافدة.

وكانت حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي اتخذت القرار بهدف تخفيف العبء عن مراقبي دائرة المطبوعات وتسهيل توزيع الصحف المستوردة في يوم صدورها.

وفي حينها اوضح الوزير السابق الدكتور مروان المعشر ان قانون المطبوعات يفرض على الصحف المستورده نفس بنود قانون المطبوعات، وانه ليس هناك بالتالي فائده مرجوة من مراقبة الصحف والمجلات غير الاردنية مسبقا.

لكن الحكومة الحالية في سعيها لتطبيق قانون المطبوعات الجديد وتحجيم الصحف «المشاغبة» ونتيجة لانعكاس هذا على التقارير الصحفية التي تظهر في المطبوعات غير الاردنية قد بدات حملة منع ومصادرة وقص للصحف والمجلات العربية والاجنبية القادمة الى الاردن.

وقد علق الكاتب طارق مصاروة على تكرار منع الصحف الوافدة ، في زاويته اليومية في «الراي» بقوله: «ذهبت الحكومة وجاءت حكومة جديدة فأجبنا ان نصدق ان قرارات الحكومة السابقة لابد ان تكون محترمة للحكومة التي تليها، خاصة وان الحكومات في بلد كالاردن ليست حكومات ثورية». وختم الكاتب تعليقه بالقول: «كنا نتمنى على حكومة د. المجالي حين تفعل ذلك ان على اي بلد يصادر الصحف دون ابداء الاسباب وباسم الديمقراطية...»

وعلق صحفي اخر لم يشأ ذكر اسمه بالقول ان هذه الوسيلة، وان طابقت القانون وارضت المسؤولين، لم تعد مجدية هذه الايام لان كل الصحف واغلب الصحفيين ومعظم النشطاء السياسيين يستطيعون الوصول الى اية مطبوعة عبر الانترنت والحصول على المقال الذي من اجله منعت الصحيفة.

ويضيف: «الواقع ان الكثيرين لا ينتبهون للمقالات التي تعتبرها المراقبة حساسة اذا ادخلت المطبوعة دون مراقبة !، أما اذا تم منع الصحيفة او قص المقال فان الجميع يتداولون بالتفتيش عن المقال وتصويره وتبادله على الفاكس. وهكذا فان مراقب المطبوعات ينبه الناس الى مقالات لم يكونوا لينتبهوا لها في الظروف العادية. وتصبح هذه المقالات موضوعا للحديث».

بيع «البلاد» الى الحروب

علمت «المشرق الاعلامي» أن ناشر صحيفة «البلاد» الاسبوعية نايف الطوره قد باع إمتياز إصدارها الى شركة جديدة تاسست تحت إسم «شركة تاج الدين الحروب وشركاه».

وقال صحافيون يعملون في «البلاد» بان السيد الطوره غادر البلاد الى لندن دون إبلاغهم بالبيع وبانهم علموا بالمسألة من اصحابها الجدد.

ويقول هؤلاء الصحفيون ان «البلاد» حققت أرقام مبيعات قياسية في الشهرين الماضيين بعد تغيير شكلها وطريقة تعاملها المهنية.



«الرأي» ايضا «تصوب» الاوضاع

كباقي الصحف الاسبوعية واليومية ، قامت المؤسسة الصحفية الاردنية بتصويب اوضاع صحيفتي «الراي» و«الجوردان تايمز» بما يتوافق مع القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر. ولم تسلم المؤسسة من الشروط المتشددة على الصحافة. فقد اصرت وزارة الاعلام على المؤسسة ان تسجل راسمالين منفصلين لكل من «الراي» و«الجوردان تايمز» بقيمة ٦٠٠,٠٠٠ دينار لكل منهما. وبما ان تجزئة راس المال حسب قانون الشركات غير جائز تطبيقه على شركة مساهمة عامة كالمؤسسة الصحفية الاردنية، وبما ان راسمال الاخيرة يتجاوز مليوني دينار فقد وافقت الحكومة على ابقاء الوضع كما هو بعد استشارة مراقب الشركات. لكنها اصرت على المؤسسة في الوقت نفسه بتقديم الاوراق الكاملة لرئيسي التحرير من الصحيفتين للتاكد من مطابقتهما للقانون.

المطبوعات بين القديم والجديد

بتاريخ ٩٧/٧/٢٨ اصدرت دائرة المطبوعات والنشر تعميما للصحف هذا نصه:

«نشير الى ان المادة رقم ١٠/١/٤٠ من قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ تنص على انه «يحظر على المطبوعة ان تنشر الاعلانات التي تروج للادوية والمستحضرات الطبية او اية منجزات طبية لاشخاص او مؤسسات الا اذا اجيز نشرها مسبقا من قبل وزارة الصحة والرعاية الصحية».

وعليه فنرجو التقيد بمضمون المادة انفة الذكر وضرورة الحصول على الاجازة اللازمة قبل نشر اي اعلان عن اي منجز او مستحضر طبي».

ولكن الدائرة ادركت فيما بعد ان المادة ١٠/١/٤٠ من قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ قد الغيت بالقانون المؤقت الذي صدر في ايار ١٩٩٧ولكن بعد ارسال الكتاب الذي يصدر دورياً.

فقد نصت المادة ١١ من القانون المؤقت على انه (يلغى نص المادة ٤٠ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص الثاني).

وقد استبدلت المادة المذكورة التي تحظر الترويج للمستحضرات الطبيه بمادة جديدة تحظر نشر الوثائق الحكومية ذات الطبيعة المكتوبة واخرى تحظر نشر معلومات كاذبة تؤدي الى المساس بالمصلحة العامة او بأجهزة الدولة او بالعاملين بها.

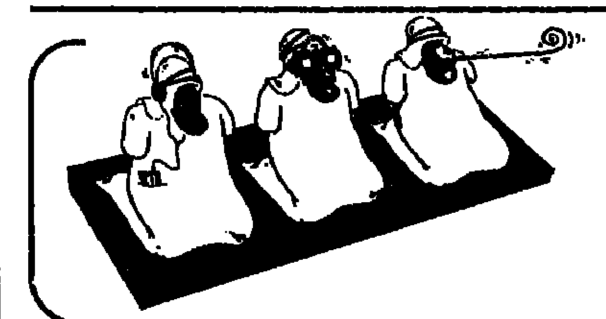
خسارة مزدوجة من وراء «مقابلة»

في اعقاب استقالة السيد نايف مولا ، مدير المطبوعات والنشر، مطلع هذا الشهر من اجل ترشيح نفسه للانتخابات النيابية عن المقعد الشركسي في الدائرة الثالثة تردد اسم الصحفي والكاتب سلطان الحطاب لاستلام المنصب الذي شغر، الا انه يبدو ان الجدل الذي ثار حول استعمال مقابلة للاستاذ الحطاب مع رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام في نهاية الشهر الماضي قد لعب دورا مؤثرا في تفويت الفرصة عليه للحصول على تلك الوظيفة. فقد كانت صحيفة «البلاد» الاسبوعية اثارت ما اعتبرته «فضيحة» صحفية ، وذلك في تناولها لواقعة نشر الكاتب الحطاب، لحوار مع الدكتور عبد السلام المجالي، في صحيفتي «الراي» و«الاتحاد» الاماراتية يوم ٢٥ اب الماضي.

وادّعت «البلاد» في معرض تناولها للواقعة ان السيد الحطاب لم يجر اي حوار مع رئيس الوزراء، وانما استخدم نصا لمحاضرة القاها د. المجالي في جمعية الشؤون الدولية في ذلك الاسبوع. وكانت «البلاد» نشرت نص المحاضرة في اليوم ذاته لنشر «الحوار» في كل من «الراي» و«الاتحاد» الظبيانية. وعقب الاستاذ الحطاب المقرب من رئيس الوزراء والذي جرى تداول اسمه هذا الصيف ايضا كمرشح لمنصب مدير التلفزيون في تعليقه اليومي في «الراي» يوم ٢٦ اب، بقوله: «ان مسودة الحوار قد جرى تسريبها لاحدى الصحف الاسبوعية التي قامت بنشرها، وفي هذا تجاوز على الحقيقة وانتحال لجهدي وتحريف لمصداقية العمل، وما اردت ان اكشفه ان الرئيس لم يقرأ من ورقة ولم ينظر في نص مكتوب وان احدا من صحفييها او غيرهم لم يكن موجودا وان ما نشرته مدعية انه (نص) المحاضرة ليس صحيحا».

وقد قيل بان الاستاذ الحطاب تصدر في النتيجة من هذه الواقعة، اذ فقد موقعه كمدير عام لمكتب «الاتحاد» الاقليمي بعد مضي شهرين فقط على توليه هذا الموقع.

وتقول مصادر «المشرق الإعلامي» ان أقوى المرشحين لإستلام منصب مدير المطبوعات هما السادة احمد سلامة وبلال التل. كما تتحدث هذه المصادر عن تغييرات اخرى مرتقبة في الاجهزة الاعلامية



«جيمستون» يترقب مصيره

لازال مصير برنامج جيمستون الصحفي الذي يديره من عمان الصحفي البريطاني تيودر لوماس غامضا بعد ان قررت المفوضية الاوروبية في بروكسل وقف تمويل المشروع لحين اجراء مراجعة شاملة للمشروع الاكبر المعروف بـ «مدميديا» Med - Media والذي كانت المفوضية بداته عام ١٩٩٣.

ويذكر ان المفوضية الاوروبية قد رصدت ١٠ ملايين دولار لهذا المشروع المقصود منه تعميق الروابط الاعلامية بين دول المجموعة الاوروبية ودول حوض المتوسط الاخرى بما فيها اسرائيل.

ويذكر ان مشروع المدميديا قد استقطب العديد من المؤسسات الاوروبية العاملة في حقل الاعلام والتي سعت للاستفادة من الاموال الكبيرة التي خصصها الاتحاد الاوروبي للمشروع وقدمت بعض الخدمات المتمثلة في تدريب صحفيين من الشرق الاوسط او عمل ورشات مشتركة بينهم وبين نظرائهم الاوروبيين وفي بعض الاحيان بين صحفيين عرب وأخرين اسرائيليين – في اطار مشروع فرعي اسمه Med - Peace.

وفي نهاية عام ١٩٩٥ قام الاتحاد الاوروبي بايقاف كل هذه المشاريع وابقى على اثنين منها فقط هما مشروع جيمستون في عمان واخر مشابه له في المغرب (مراكش). الا ان الاتحاد عاد واوقف تمويله لكل من المشروعين

ومن المنتظر ان يسافر السيد لوماس الى بروكسل مطلع شهر تشرين اول (اكتوبر) للتباحث مع المسؤولين الاوروبيين هناك في موضوع التمويل .

ويقول انه اذا لم يحصل على التمويل فانه سيحزم امتعته ويغادر الاردن عائدا الى بريطانيا واذاعة البي بي سي حيث يعمل اساسا.

ومن الجدير ذكره أن مشروع جيمستون الذي يغطي منطقة شرق المتوسط يربط بين اكثر من ٥٠ صحيفة ووكالة انباء و٣٥٠ اعلاميا في المنطقة.

ويقول السيد لوماس ان اغلاق مكتب جيمستون في عمان سيكون نكسة للصحافة من جهة وللعلاقات بين الصحفيين من الشرق الاوسط واوروبا من جهة اخرى.

ويعزو السيد لوماس المصاعب التي واجهها برنامج المدميديا بشكل عام الى خلافات بين المفوضية الاوروبية في بروكسل والبرلمان الاوروبي في ستراسبورغ حيث يسعى هذا الاخير الى مراقبة كافة الامور المالية للاتحاد عبر ديوان المحاسبة التابع له.

اليونسكو في ساحة الاعلام العربي

رصدت منظمة اليونسكو العالمية مبلغ ٨٤٠ الف دولار امريكي لمشروع جديد أسمته «دعم وسائل الاعلام المستقلة والتعددية في الدول العربية» والذي سيبدأ العمل فيه في ١٩٩٨/١/١ . ويشمل المشروع حسب ما جاء في وثيقة اليونسكو انشاء مركز يكون مقره عمان لمراقبة حقوق الصحفيين ودعم نقابات الصحفيين ومراجعة التشريعات الخاصة بالصحافة وتدريب العاملين في حقل الاتصالات وتقديم الاجهزة لمطبوعات تهتم بالمرأة.

ويستمر المشروع لمدة ثلاث سنوات من ٩٨/١/١ ولنهاية سنة ٢٠٠٠. وتستفيد منه الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والاردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس والامارات العربية واليمن. وتقول اليونسكو في الوثيقة التي اصدرتها اول هذا الشهر ان هذا الجهد ياتي كنتيجة لاعلان صنعاء الذي جاء بعد اجتماع عقد في العاصمة اليمنية في بداية عام ١٩٩٦ وضم مجموعة متميزة من الصحفيات والصحفيين العرب.

البند ١٩ في عمان الشهر المقبل

من المقرر ان يصدر في بداية شهر تشرين اول (اكتوبر) القادم تقرير «البند ١٩» Article 19 الخاص بالاردن والمتعلق بوضع حرية الصحافة في البلاد وسيكون هذا ثالث تقرير تصدره المنظمة – التي تتخذ من لندن مقرا لها – خلال الاعوام الستة الاخيرة. كانت منظمة البند ١٩ قد اصدرت هذا الصيف تقريرا عن وضع حرية الصحافة في مصر وستصدر في بداية العام القادم تقريرا عن تونس.

وتخطط المنظمة التي تستمد اسمها من البند التاسع عشر لاعلان حقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة لعقد اجتماع لها في عمان لاعلان التقرير ومناقشته في منتصف شهر تشرين الاول

خوري في «خدمة النظام»

شن الصحفي الاميركي مارك بروزنسكي، حملة على الصحفي والكاتب الاردني رامي خوري، وذلك في نشرة متخصصة بالشرق الاوسط يصدرها هذا المعلق من واشنطن في العدد المؤرخ ٢٨ تموز الماضي ونشرها على الانترنت

ووصف الكاتب بروزنسكي السيد خوري بانه كاتب موهوب ورجل ذكي ايضا ومن الشخصيات المحببة للنظام الاميركي ، حيث غالبا ما يظهر في برنامج «ساعة الاخبار» الذي تبثه محطة (PBS) ليتحدث عن الامور الساخنة في الشرق الاوسط ووصف السيد خوري بانه «مثال ممتاز لاولئك الكتاب الذين يؤجرون اقلامهم والوامهم للممسكين بزمام الامور السياسية والاقتصادية».

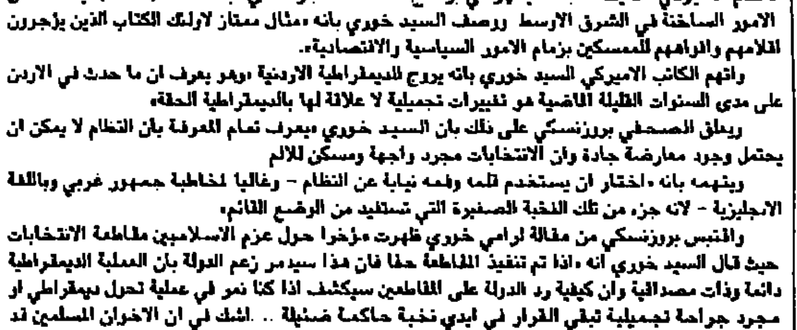
واتهم الكاتب الاميركي السيد خوري بانه يروج للديمقراطية الاردنية «وهو يعرف ان ما حدث في الاردن على مدى السنوات القليلة الماضية هو تغييرات تجميلية لا علاقة لها بالديمقراطية الحقة»

ويعلق الصحفي بروزنسكي على ذلك بان السيد خوري «يعرف تمام المعرفة بان النظام لا يمكن ان يحتمل وجود معارضة جادة وان الانتخابات مجرد واجهة ومسكن للالم

ويتهمه بانه «اختار ان يستخدم قلمه وفمه نيابة عن النظام – وغالبا لمخاطبة جمهور غربي وباللغة الانجليزية – لانه جزء من تلك النخبة الصغيرة التي تستفيد من الوضع القائم»

واقتبس بروزنسكي من مقالة لرامي خوري ظهرت مؤخرا حول عزم الاسلاميين مقاطعة الانتخابات حيث قال السيد خوري انه «اذا تم تنفيذ المقاطعة حقا فان هذا سيدمر زعم الدولة بان العملية الديمقراطية دائمة وذات مصداقية وان كيفية رد الدولة على المقاطعين سيكشف اذا كنا نمر في عملية تحول ديمقراطي او مجرد جراحة تجميلية تبقي القرار في ايدي نخبة حاكمة ضئيلة .. .اشك في ان الاخوان المسلمين قد ارتكبوا خطأ في قرارهم مقاطعة الانتخابات وانهم حققوا مكاسب من خلال العمل ضمن الاجماع السياسي الوطني عليهم الا يعتزلوا اللعبة الديمقراطية بل ان يتعلموا قواعدها بشكل افضل»

هذا ولم يشأ السيد خوري التعليق على ما ادعاه السيد بروزنسكي، الذي يقول عنه البعض بانه يغرد خارج سرب زملائه في الصحافة الاميركية.







الصلح خير الاحكام

بعد ان اعتبرت صحيفة «الدستور» الاستطلاع الذي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية صيف هذا العام حول الاعمدة اليومية بالصحف، بانه ينطوي على ظلم فادح وخلط عجيب في الاسس والمعايير، وبعد دعوتها لدور اكثر نزاهة ومصداقية لمركز الدراسات.. فقد قام رئيس تحريرها ، يوم ٣١ من اب الماضي، بنشر كلمة على الصفحة الاولى من الدستور، اشاد فيها بمركز الدراسات في الجامعة الاردنية، واعتبره حصنا للموضوعية والامانة العلمية، وقال في كلمته «ظل مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية من خلال الاستطلاعات والدراسات التي اجراها حتى الان انه حريص على التحلي بالصدق والامانة والتجرد حتى لو غضب هذا الفريق او ذاك، فالمهم هو خدمة الحقيقة والسعي لتكريس التقاليد العلمية».

وفي تفسير هذا «التعديل» في الموقف ، يقول العارفون ان مركز الدراسات كان ينوي تصعيد الموقف، ورفع دعوى قضائية على «الدستور» التي اختارت في النهاية الصلح باعتباره خير الاحكام، ولو اقتضى الامر الانتقال من الحد الشديد الى الاشادة البالغة.



وسائل الإتصال بين الدعاية والمعلوماتية

"الحركة الوحيدة لصالح الاعلام الرسمي جاءت بإرادة ملكية سامية"

جمال الطاهات *

الوظيفة التعبوية للاتصال الجماهيري اكتشفت مع اكتشاف الوسائل البدائية للاتصال بجماهيري ولكن تحقيق هذه الوظيفة عبر المعلومة او عبر الآلية الدعائية هو الذي يميز بين الإعلام الديمقراطي واعلام الانظمة الشمولية فمن جهة يرى الاعلام الديمقراطي أن الوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال يمكن تحقيقها بواسطة المعلومة الصادقة والموضوعية، إذ ان المعلومة لها تاثير هائل على المعتقدات السياسية والسلوك المنبثق عنها، في حين تصر الانظمة الشمولية التي تخشى مواجهة الناس بالحقيقة على الاستخدام الدعائي لوسائل الاتصال الجماهيري. وما يميز الاستخدام الدعائي هو إخفاء جزء كبير ومهم من الحقائق، او التعتيم عليها، بالإضافة إلى نشر وترويج معلومات كاذبة، يضاف إلى ذلك طبعاً، التكرار الممل لبعض العبارات و"الكليشيهات" حتى ترسخ بأذهان الناس.

وهزيمة المانيا النازية العسكرية تضمنت انتصاراً حاسماً لمنظومة القيم والمفاهيم الديمقراطية. ومن جملة ما هزم في الحرب العالمية الثانية كان الفهم او الاستغلال النازي للوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال الجماهيري عن طريق تقنيات دعائية فقط. إذ يرد إلى تلك المرحلة الإفراط في الاستخدام الدعائي لوسائل الاتصال، حتى أصبحت الإشارة إلى الاستخدام الدعائي لوسائل الاتصال تذكر بالنظام النازي والانظمة الفاشية الأخرى في تلك المرحلة من التاريخ التي لا يتمنى الكثيرون عودتها.

وإغراء الاستخدام الدعائي لوسائل الاتصال الجماهيري ينبع من الفاعلية التعبوية لهذه الوسائل. حتى الحكومة البريطانية، التي خاضت الحرب ضد الفاشية والنازية ودفاعاً عن القيم الديمقراطية من بدايتها، لم تسلم من هذا الإغراء. إذ بعد ان اعلن هتلر في شهر تموز عام ١٩٤١ نظامه الاقتصادي العالمي، وسمي بالنظام الجديد انئذ، على لسان وزير خزانته، ريتشادر شاخت، طلبت الحكومة البريطانية من الاقتصادي الإنجليزي الكبير جون مايندرد كينز ان يقدم برنامجاً إذاعياً يهاجم فيه المشروع النازي. إلا ان كينز وهو الاكاديمي اللامع في جامعة كيمبردج رفض الغواية، ورد على الطلب الحكومي البريطاني بأن الدولة الديمقراطية لا تستطيع ان ترفض هكذا مشروع لمجرد انه مقدم من هتلر. واقترح كينز بدلاً من الاستسلام لغواية الرد الدعائي السهل والذي يعبر عن نقص واضح، العمل بجد، وبشكل منسجم مع القيم الديمقراطية، من اجل مواجهة المشروع الالماني بمشروع بديل. يجدر التذكير هنا ان موقف كينز هو الذي قاد إلى المفاوضات المبكرة التي انبثق عنها مؤتمر بريتون وودز الشهير عام ١٩٤٣ في الولايات المتحدة الاميركية، والذي انتج النظام الاقتصادي الليبرالي الذي ما زال فاعلاً حتى اليوم، مع بعض التعديلات التي طرات عليه في مراحل مختلفة. وقد لجات السلطات الاميركية في الحرب العالمية الثانية إلى تصميم برنامج إذاعي خاص بعنوان "عيادة الإشاعة" للرد على اكاذيب الدعاية النازية بحقائق وأسانيد قوية تعزز ثقة المواطن بالدولة الاميركية وقيمها.

ولكن ما يزال العالم الثالث، بسبب تدني المستوى الفني للإعلاميين والمثقفين من جهة وهيمنة أجهزة الدولة غير الديمقراطية من جهة أخرى، مستسلماً لغواية الاستغلال الدعائي لوسائل الاتصال الجماهيري، وذلك بسبب غياب حقائق مقنعة يمكن تقديمها للمواطنين. ولم يستطع الاعلاميون أو اصحاب القرار في العالم الثالث ان يتوصلوا إلى إدراك القيمة التعبوية للمعلومة الموضوعية والصادقة لاستخدامها، والاهم انهم لم يكتشفوا بعد مضار الاستعمال الدعائي لوسائل الاتصال الجماهيري. إذ ما يزال المسؤول يستسلم لغواية وسهولة إعلان معلومات غير دقيقة، بسبب غياب المحاسبة على مثل هكذا سلوك، وتحول الإعلاميون، بسبب عدم إدراكهم لأهمية انفسهم، إلى مجرد مرددين لما يقوله المسؤول، وبدلاً من ان يكونوا قوة ضغط (او مانع للمياه) تتحدى التقدم وتدفع باتجاهه، تحولوا إلى مجرد عاملين (او قنواتية) على تسهيل جريان ما يقوله المسؤول لإيصاله للمواطنين.

للتدليل على ذلك يمكن مراجعة مواقف كثيرة للإعلام الاردني كنموذج لدولة تسعى لتاسيس الديمقراطية بنجاحات كثيرة، ولكن ليس دون إخفاقات ظهر فيها التوظيف الدعائي لوسائل الاتصال الجماهيري بشكل فاقع. ولنتناول خصائص الاستخدام الدعائي وكيف يبرز في بلد مثل الأردن ومدى الضرر الذي تولد عن مثل هذه المواقف.



*إخفاء جزء كبير ومهم من الحقائق، او التعتيم عليها. رغم من أن من حق أي دولة أن تحتفظ باسرارها، فان من حق المواطنين على دولتهم أن يعرفوا دولتهم ما يجري ما دام ذلك اصبح معروفاً للناس خارج الوطن. ففي لقاء لجلالة الملك مع المعارضة العراقية في لندن قبل حوالي عامين. تناقلت معظم وسائل الاعلام خارج الاردن اكيد جلالته انه لا يقدم أي التزام لتلك المعارضة وهو يريد أن يسمع. لم يشر الإعلام الاردني إلى هذا اللقاء، وسمع المواطنون الخبر من جهات عديدة غير وطنية، وطبعاً لم يسمعوا أن جلالة الملك اكد انه لا يلتزم بأي شيء للمعارضة العراقية، بل ظهرت المسالة وكان جلالة الملك يناور مع الغرب على حساب نظام عربي. طبعاً يضاف إلى ذلك زعزعة أحد اركان مصداقية الإعلام الاردني، وهو تامين الخبر الصادق في الوقت المناسب. وهذا يؤدي إلى استمرار المواطن والمهتم بالشان الاردني في البحث عن المعلومات والاخبار من مصادر أخرى.

* نشر وترويج معلومات غير دقيقة، يضاف إلى ذلك طبعاً، التكرار الممل لبعض العبارات و"الكليشيهات" حتى ترسخ بأذهان الناس، بحجة أن الحقيقة ليست مفيدة وقد تهز ثقة المواطن بالإجراءات الرسمية للحكومة وبالتالي طبعاً تعرض أمن الوطن للخطر، وهذا نابع من عدم الثقة بالمواطنين ومن عدم إدراك التغير النوعي الذي حصل للجماهير الأردنية خلال الثلاثين عاماً الماضية، فالقرية الصغيرة التي كان معدل الامية بها حوالي ٩٠٪ اصبح بها الآن مئات من الجامعيين ونسبة كبيرة منهم عاطلون عن العمل. ويضاف إلى الحجج المستخدمة لتبرير الاستخدام الدعائي للوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال عبر نشر وترويج معلومات وافكار غير دقيقة، الإشارة الدائمة إلى العدو الخارجي، طبعاً دون تعريف له. وقبل أن اشير إلى مخاطر هذا الاسلوب في مجتمع انخفضت فيه نسبة الأمية عن ١٠٪، ووجود نسبة عالية جداً من المواطنين الذين يسافرون كل عام خارج البلاد، لا بد من عرض نماذج لهذه الممارسة.

في الجانب الاقتصادي برعت الشخصيات الرسمية بإطلاق التاكيدات عليسلامة وضع الأردن الاقتصادي، والبعض منهم يحلو له أن يتهم المواطن بالمسؤولية عن الأزمة الاقتصادية. ووصلت الحالة إلى توجيه شتى التهم لاي اقتصادي أو مهتم يعلن- واستناداً إلى مصادر رسمية- خلاف ذلك. ولكن هذا التكرار لن يحمي تاكل القيمة الفعلية لدخل المواطنين، ولن يقدم فرص عمل جديدة، مما يزيد حدة تساؤل المواطنين، ليس بسبب ما يقوله لهم "المنشقون والحاقدون"- كما يحلو للخطاب الدعائي ان يسمي كل من تسول له نفسه طرح اسئلة أو إبراز معلومات مغايرة- ولكن بسبب ما يرونه كل يوم، وما يعانوه في حياتهم اليومية إذ من الصعب لمواطن- من الطبقة الوسطى التي تشعر بعدم استقرار وبتهديد دائم لما حققته من مكتسبات- ان يقتنع بأن عدد الذين يعيشون دون خط الفقر في تناقص.

إذ أن للحقيقة الاقتصادية قدرة هائلة لان تعبر عن نفسها تعبيراً خاصاً وواضحاً دون ان يتمكن المسؤولون من منعها او اتهامها بنقص الولاء. إذ ظهرت في الأردن ممارسة إعلامية عجيبة تتهم من ينحاز للحقائق الاقتصادية العارية، بانه فج وغير مثقف اقتصادياً، وهو غاضب وحاقد لانه لا يستطيع الحصول على مكاسب اقتصادية خاصة. والتناقض في التصريحات الرسمية حول الوضع الاقتصادي في الأردن يحتاج إلى مناقشة خاصة به ولكن ما يهم هنا أن المواطن الذي نصر على ابلاغه ان الوضع الاقتصادي ممتاز، وهو لا يشعر بهذا ينعكس على حياته، فإننا ندفعه للتفكير بجدوى الدولة التي يتحسن اقتصادها دون أن ينعكس ذلك على حياته. وبالتالي فان تكذيب إحساس المواطن بحياته، وربط فهمه للحياة التي يعيشها بجملة إخبارية تتناقض مع ما يحس ويشعر به سوف تدفعه للبحث عن التفسيرات الغيبية لعدم حصوله على ثمرات هذا الخير الذي عم البلاد والعباد ويتحدث عنه علماء الاقتصاد الأفاضل. وهذا بالطبع لا ينسجم مع الموقف الرسمي المعلن ان الدولة تتبنى موقفاً مضاداً للفكر الغيبي الذي تشعر بانه تهديداً للمكتسبات المدنية التي تم تحقيقها. إضافة إلى ان تناقض الخطاب الرسمي للدولة مع معلومات المواطن التي يحصل عليها عبر حواسه وتجربته المباشرة يدمر حيوية فكرة الدولة لدى ابنائها. فإعداد وجبة لعائلة فقيرة واقعة اكثر التصاقاً بالحقيقة من أرقام كل العلماء والسياسيين.

ومن نماذج الاستثمار الدعائي للوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال الجماهيري، الأكثر حضوراً هذه الأيام، هي ما تعلنه وسائل الإعلام من إقبال منقطع النظير على المشاركة بالانتخابات كوسيلة لإثبات هامشية الذين يقاطعون الانتخابات، ومرة أخرى تقترب السياسة الرسمية التي تسعى لاستثمار الوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال الجماهيري بطريقة دعائية من الجدار الهش لحيوية الدولة. إلا ان إصرار وسائل الإعلام الرسمية على زيادة إقبال المواطنين على التسجيل في سجلات الناخبين، بغض النظر عن دعوات المقاطعة، لا يخدم هدف تشكيل موقف جماهيري مضاد للمقاطعة. فالترويج لمثل هذه الصورة يخدم ويروج الشكوك التي اطلقها المقاطعون، من أن الدولة تقوم بالتاثير على مسيرة العملية الانتخابية يضاف إلى ذلك، وربما الاهم، ان العبرة ليست في عدد الذين قاطعوا او يسجلون في الانتخابات وإنما في القدرة على أن يكون مجلس النواب الأردني القادم يحظى باحترام محلي ودولي ويتمتع بمصداقية عالية بالرغم من مقاطعة المقاطعين. وبماذا تخدم فكرة الدولة إذا تبين بعد الانتخابات ان المجلس الجديد، وبالرغم من الإقبال الجماهيري على الانتخابات، لم يحظ بالاحترام والمصداقية المطلوبين للسلطة التشريعية؟ وفي هذه الحالة هل ستقل مصداقية الذين اتهموا الحكومة بعدم النزاهة وطالبوا بالمقاطعة ويتم تهميشهم؟

وربما الحركة الوحيدة التي تسجل لصالح وسائل الاتصال الاردنية الرسمية في الفترة الأخيرة،هي قيام التلفزيون الاردني ببث المناظرة بين المعارض ليث شبيلات، والوزير السابق عبد الرؤوف الروابدة في اواخر الشهر الماضي. ولولا ان التلفزيون قد اكد قبل إعادة البث ان هذا القرار جاء نتيجة لارادة ملكية سامية، لكان بالإمكان ان تشكل إعادة البث نقطة تحول في تقييم مستوى المؤسسة الإعلامية الاردنية. إلا ان تقديم إعادة البث بانه ليس نتيجة لبنية مؤسسية تتخذ قرارها المستقل ببث البرامج التي تتعلق بالاردن، لتقدم للناس الحقيقة أيا كان مصدرها، وإنما هي تنفذ قرارات عليا. ومما اكد اكثر على الطبيعة الدعائية لوسائل اعلامنا هو الإعلان بأن قرار البث هو تلبية لرغبة ملكية سامية، ليظهروا بذلك الاردن بمظهر الدولة الديمقراطية بان اعلامه يبث حتى الراي المعارض، والقرار بالبث لا شك أنه ناجح وقلل من شكوك المواطنين حول جدية التوجه الديمقراطي، إلا انه سيبقى مجرد شاهد على الاستخدام الدعائي الناجح لانه وكما أعلن لا يعبر عن توجه مؤسسي إعلامي جديد وإنما هو مجرد تنفيذ لقرار السلطة العليا.

اخيراً، فإن الاعلام الديمقراطي هو الذي سيساهم بتدعيم فكرة الدولة لدى المواطنين عن طريق دعم التجربة الديمقراطية وسعي الدولة لان توفر للمواطن ما يعوضه عن الخسائر الناجمة عن قلة الموارد وتناقص الدعم الاقتصادي من الأنظمة غير الديمقراطية، بمكسب، لا يمكنه التضحية به، وهو الحريات الديمقراطية. ولا بد هنا من الاشارة الى أن العودة إلى الاستغلال الدعائي للوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال، حتى لو كان ناجحاً، لا يخدم التجربة الديمقراطية الأردنية، بل يقوضها، ولا بد من وجود إعلاميين جادين ورجال دولة بمستوى التحدي الذي يواجه تجربة بناء دولة ديمقراطية ليتمكن الأردن من إعادة بناء مفهوم الاتصال الجماهيري على اساس ديمقراطي يستند إلى الخبر الموضوعي والمعلومة الصادقة وليس إلى الترويج الدعائي. ومثل هذا الموقف هو الذي يدفع الأردن حكاماً ومحكومين لمواجهة المشكلات التي نعترف بها ببرامج وطنية شاملة ترتقي لمستوى التحدي، وليس مجرد التاكيد الهش بأنه قد تم حل هذه المشكلات. ولنتذكر أن جون مايندرد كينز ليس الوحيد في العالم الذي أصر على مواجهة التحدي بمشروع يليق به وبشعبه الذي منحه المصداقية، بل إننا في الأردن وبعد ان قبلنا بوجود ازمة على كل المستويات قادرون من طريق العمل الجاد ان نواجه المشكلة ليس بدعاية مضادة يغلب عليها مجافاة الحقيقة والتضخيم والانكار إنما بمشروع وطني يستنهض الهمم ويحشد الطاقات على اساس موضوعي حتى المشكلة من التغلب عليه، وذلك بالاستثمار الديمقراطي للوظيفة التعبوية لوسائل الاتصال عن طريق المعلومة الموضوعية والخبر الصادق والدقيق.

* باحث أردني [illegible] اللجنة الملكية للميثاق الوطني



الدعوة الى تعديل الدستور: المواد المتعلقة بحرية التعبير يجب ان تكون على رأس القائمة

عبد الله حسنات *

تكتسب الدعوة الى تعديل الدستور اهمية خاصة بالنسبة للصحافة، اذا امعنا النظر في المواد الدستورية المتعلقة بحرية الراي والتعبير.

ولاشك ان قراءة متانية للمادة (١٥) من الدستور تكشف عن الخلل الذي اوقع فيه واضعو هذه الوثيقة الاساسية انفسهم. وتتالف المادة ١٥ من خمس مواد فرعية تقيد كل منها بنص «ضمن حدود القانون او وفق احكام القانون».

فالمادة ١٥-١ تنص على ان «تكفل الدولة حرية الراي ولكل اردني ان يعرب بحرية عن رايه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون». وتنص المادة ١٥-٢ على ان «الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون» وتنص المادة ١٥-٣ على انه «لا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون». وتنص المادة ١٥-٤ على انه «يجوز في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطوارىء ان يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والاذاعة رقابة محدودة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني». وتنص المادة الفرعية الاخيرة ١٥-٥ على ان «ينظم القانون اسلوب المراقبة على موارد الصحف».

بالتدقيق في هذه المواد وخاصة المادة ١٥-٤ يتضح ان واضعي الدستور عندما اضافوا شرط «في حدود القانون» لم يضعوا في اذهانهم ما يمكن ان تؤول اليه الحال هذه الايام، مع قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته. فكلمة القانون هنا في المواد ١٥-١ و١٥-٢ و١٥-٣ انما تعني القانون بالمطلق، اي بمعنى ان لا تتعارض حرية الراي مع القوانين المعمول بها في البلاد. بينما يبدو واضحا في المادة ١٥-٥ النص الدستوري يستدعي ابتداع قانون «ينظم اسلوب للمراقبة على موارد الصحف».

وبالتدقيق جيدا في المادة ١٥-٤ يلاحظ ان الدستور اجاز «رقابة محدودة» على الاعلام في حالات محددة تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني. واذا نظرنا في المادة ٤٠ من قانون المطبوعات المؤقت ١٩٩٧ لوجدنا ان هناك تناقضا كبيرا بين المادة ١٥ من الدستور والقانون الساري المفعول.

فبينما تنص المادة ١٥-١ من الدستور على حق الاردني في ان «يعرب بحرية عن رايه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير» فان المادة ٤٠ من القانون تنص على انه يحظر على المطبوعة ان تنشر الاخبار والمقالات او التحليلات او المعلومات او التقارير او الرسوم او الصور او اي شكل من اشكال التعبير اذا كانت على سبيل المثال «تتعلق بالقوات المسلحة او الاجهزة الامنية».

من الواضح ان هذا النص في القانون يعارض المادة ١٥-٤ من الدستور التي توصي برقابة محدودة فقط في حالة اعلان الطوارىء في قضايا تتعلق باغراض الدفاع الوطني. اي ان المشرع الدستوري قصد الحرية بمفهومها الواسع ولو انه قيدها بالقوانين المرعية وفي اقصى الحالات «حالة الطوارىء» فرض عليها رقابة محدودة، واشار في هذا الخصوص الى اغراض الدفاع الوطني. بمعنى ان حماية القوات المسلحة والاجهزة الامنية (والمحظورات الاخرى) هي استثناء وليس قاعدة. فالقاعدة اطلاق الحرية دون تدخل من السلطات بغطاء قانوني.

يبقى ان يقال في هذا الخصوص ان واضعي الدستور من الاباء المؤسسين قد انخرطوا في متاهة تفسير لنصوص متناقضة من جهة وغير حاسمة من جهة اخرى، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة مثلا، حيث جاء في الدستور الاميركي (قبل اكثر من مئتي عام) نص واضح لا لبس فيه يقول: «لن يصدر الكونغرس اي قانون يحد من حرية التعبير او حرية الصحافة».

وبناء على هذا النص – الذي يشار اليه بالتعديل الاول والذي اتخذ عام ١٧٩١ – فان من حق اي اميركي ان يقول او يكتب او ينشر ما يحلو له، دون الخوف من التعرض للمحاكمة الا في حالة واحدة وهي التشهير بالاخرين حيث تقرر المحاكم ما اذا كان اي متظلم قد تم التشهير به، ومقدار الضرر الذي لحق به وبسمعته ومقدار التعويض الذي يستحقه. وتحاول مؤسسات الدولة المختلفة – سواء الحكومة (بفروعها) او الكونغرس (بشقيه) بين الحين والاخر الانتقاص من هذه الحرية، وتفصل محكمة العدل العليا الاميركية في القضايا المتعلقة بحرية الراي، وبدستورية اي اجراء تتخذه الحكومة او الكونغرس. واخر مثال على هذا هو الانترنت. فقد شرع الكونغرس قبل عامين – بناء على اقتراح احد اعضائه وبناء على طلب من ادارة الرئيس بيل كلينتون – بوضع قانون عرف فيما بعد بقانون «حشمة المعلومات»، والذي فرض رقابة على شبكة الانترنت لضمان عدم وصول اي مادة جنسية الى الاطفال. وكان انصار الحريات العامة – وهم كثر – تنادوا ورفعوا دعوى امام المحكمة طاعنين في دستورية القانون ومدعين بمخالفته للتعديل الاول. ونظرت المحكمة في القضية هذا الصيف. وحكمت في النهاية بان القانون مخالف للدستور وانه بمراقبته لما يجري على شبكة الانترنت وحجبه لبعض المعلومات انما يخالف الدستور. واستطرد القضاة في حكمهم الى القول ان مسؤولية حماية الاطفال الذين يسافرون على شبكة الانترنت هي مسؤولية الاهل.

ولعل هذا يذكرنا بالحوار الذي جرى العام الفائت والهجوم الذي تعرضت له الصحف الاسبوعية لما كانت تكتبه من قصص جنسية (حقيقية او خيالية) وللصور التي كانت تنشرها. ولعلنا نذكر جميعا المقولة التي رددها كثيرون بمن فيهم نواب الحركة الاسلامية بانهم لا يستطيعون ادخال هذه الصحف الى بيوتهم خشية ان يطلع عليها اطفالهم ونساؤهم.

وقد استغلت الحكومة هذا الطرح – وخاصة ما قاله الاسلاميون من منبر البرلمان – في استصدار قانون هدفه المعلن حماية اخلاق الناس وهدفه الحقيقي تقييد الحريات الصحفية وتحصين اجهزة الدولة وموظفيها ضد المحاسبية التي تمارسها الصحافة. واذا نظرنا على وجه الخصوص في المادة ٤٠ من قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٧ وفي الممنوعات التي يبلغ تعدادها ١١ للاحظنا ما يلي:

اولا: لاشك ان من حق المشرع حماية راس الدولة (الملك) والعائلة المالكة ضد ما من شانه الاساءة اليهم.

ثانيا: من الواجب حماية الجيش والاجهزة الامنية وحماية الاسرار الوطنية. ولكن ماذا لو جانبت الاجهزة الامنية التصرف السليم؟ ماذا لو خالفت ايا من المواد المنصوص عليها في الفصل الثاني من الدستور (حقوق الاردنيين وواجباتهم)؟ من هو المنوط به ان يكشف مخالفات الاجهزة الامنية للمادة ٧ مثلا او المادة ٩ او المادة ١٠ من الدستور؟ هل يكفي ان يقال ان القضاء سيتكفل بذلك ونحن نرى ونسمع احد اكبر القضاة في البلاد ومسؤولين اخرين ينتقدون اداء السلطه القضائية ويطالبوا باصلاحها جذريا؟

ثالثا: ما هي الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور والتي لا ينبغي الكتابة بما يشمل تحقيرها؟ الديانة الوحيدة المذكورة في الدستور هي الاسلام (المادة٢: الاسلام دين الدولة...). وفي مواد اخرى (المادة ٦-١ المادة ١٤ المادة ٩٩ المادة ١٠٢...الخ)

رابعا: كيف يمكن للكتابة ان تسيء الى الوحدة الوطنية او تحرض على ارتكاب الجرائم او زرع الاحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر بين افراد المجتمع؟ اين هي الامثلة التي تستطيع اي حكومة ان تستشهد بها للتدليل على أن حرية التعبير تؤدي الى هذا كله؟ هل حرية التعبير التي لم يكن لها وليس لها وجود في الجزائر، هي المسؤولة عن افظع جرائم العصر؟ هل ان حرية الصحافة هي المسؤولة – او ان غيابها هو حقا المسؤول – عن الفساد الذي تعاني منه الانظمة العربية والذي ادى ويؤدي الى العنف الذي ترتكبه الجماعات والعنف المضاد الذي ترتكبه السلطات؟ ام هل ان غياب الديمقراطية الحقة وحكم الشعوب لنفسها بنفسها وشيوع التسلط والفساد في اجهزة الدولة هو المسؤول؟

خامسا: لماذا يتم تحصين رؤساء الدول العربية والاسلامية والصديقة ضد حرية التعبير؟ ولماذا يربط هذا التحصين (بشرط المعامله بالمثل)؟ اليس هذا محاولة لتوظيف الصحافة في غير وظيفتها الا وهي كشف العيوب والمخالفات الهائلة لحقوق الانسان؟ اليست هذه محاولة لتوظيف الصحافة لخدمة الحكام وليس الشعوب؟

سادسا. ثم ما هي الاخبار والتعليقات التي تروج للانحراف او تؤدي الى فساد الاخلاق؟ هل في القول ان بعض الرجال يحبون ان ياتوا النساء على خلاف الطبيعة وان الكثيرات يطلبن الطلاق بناء على ذلك مفسدة للاخلاق ام فضحا للفساد الخلقي؟ وهل – كما يقول الكثيرون عن حق – الصحافة اكثر افسادا للاخلاق من النوادي الليلية التي انتشرت في انحاء عمان كافة؟

سابعا: ولعل اسوأ المواد في القانون الجديد تلك التي تحظر نشر «الاشاعات» او نشر جلسات مجلس الامة السرية او الوثائق الحكومية المكتومة، فكل هذه المقصود منها التغطية على اعمال الحكومة والبرلمان وجعل وصول المعلومات حول عمل هذه الاجهزة الى الجمهور مهمة مستحيلة. فاذا كان كشف المستور ليس من عمل الصحافة فما هو عملها اذن؟ هل المقصود بالصحافة تلميع صورة المسؤولين والتحدث عن الانجازات؟ ام ان هدفها هو اطلاع الناس على ما يجري خلف الابواب المغلقة؟ ان من شان مواد كهذه ان تشجع على الفساد بشقيه السياسي والاخلاقي. فجلسات مجلس الامة – الذي ينوب عن الشعب في مراقبة الحكومة – لا ينبغي ان تكون سرية في المقام الاول.

لان الدستور يفرض على الصحف رقابة محدودة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني فقط كما تنص المادة ١٥-٤، والوثائق الحكومية – الا ما تعلق منها بالدفاع الوطني – يجب ان لا تكون مكتومة. واجهزة الدولة او العاملون فيها لا يجوز تحصينهم لان من شان التحصين ان يؤدي الى تسرب الفساد الى هذه الاجهزة والعاملين فيها.

وعليه فان مراجعة الدستور فيما يخص حرية التعبير اصبحت امرا ملحا يتمنى الكثيرون ان يكون على رأس اولويات المنادين بالاصلاح الدستوري.

* نائب رئيس تحرير الجوردن تايمز



الحرية والانفتاح اساس القوة الوطنية والذاتية

الحماية الدستورية وحرية التعبير في الولايات المتحدة

روبرت اس بيك *

سنوات المراهقة المبكرة اوقات صعبة في غالب الاحيان بالنسبة لكثير من الشبان الاميركيين. فهم يحملون اراء مشحونة بالعواطف حول القضايا الصغيرة والكبيرة، لكنهم مازالوا يعتبرون اصغر سنا من ان يؤخذوا على محمل الجد.

ماري بيث يتنكر، كانت طالبة في الثالثة عشرة، في دي موين، ايوا، في عام ١٩٦٥ عندما سمعت السناتور روبرت ف. كينيدي يقترح ان يضع الاميركيون على اذرعهم اربطة سوداء احتجاجا على حرب فيتنام، وتاييدا لهدنة مقترحة في عيد الميلاد. وقررت ماري بيث ومجموعة من الاصدقاء، في مدارس مختلفة في المدينة، ان يضعوا اربطة الاذرع هذه ويدخلوا بها الى المدرسة في وقت لاحق من ذلك الاسبوع

كانت ماري بيث تدرك انها تجازف بالتعرض للتوقيف عن الدراسة. إذ كانت ادارة المدرسة، قبل يومين، قد صوتت لصالح توقيف الطلاب الذين يضعون اربطة الاذرع على اساس ان ذلك تصرف مثير للقلاقل. وكان معلم ماري بيث لمادة الجبر بالذات قد حذر طلابه بانه سيطرد اي طالب يحضر الى الصف وعلى ذراعه رباطا

وفي ١٦ كانون الاول ١٩٦٥، سمحت ماري بيث ومعها طلاب في مدارس اخرى على ان يلبسوا اربطة. وحين دخلت صف الجبر بعد الظهر، تم ارسال ماري بيث الى مكتب المدير وتم ايقافها عن الدراسة فورا

وكي تتحدى تلك السياسة، اقامت ماري بيث والطلاب الاخرون دعوى قضائية بحجة ان ايقافهم ينتهك التعديل الاول من الدستور الاميركي، الذي يضمن حرية التعبير. وخسر الطلاب الدعوى اذ حكم القاضي ان سياسة منع رباط الذراع «معقولة» وترمي الى منع القلاقل في الصف من قبل الطلاب الذين اختلفوا مع موقف ماري بيث واصدقائها.

واثيرت القضية امام محكمة العدل العليا في الولايات المتحدة بعد ثلاث سنوات من ايقاف الطلاب واشارت المحكمة في حكمها انه ليس المطلوب من الطلاب والمعلمين ان يتركوا حقوقهم الدستورية عند بوابة المدرسة. لكن المحكمة العليا اعلنت ان هذه الحقوق ينبغي تطبيقها بحذر «في ضوء المزايا الخاصة للبيئة المدرسية».

بتعزيز حقوق الطلاب وفق التعديل الاول، فان المحكمة رأت ان مسؤولي المدرسة سعوا الى معاقبة الطلاب على تعبير صامت وسلبي عن الراي، لم يصاحبه اي اخلال بالنظام او قلاقل. ان اي خروج على النظام قد يسبب المتاعب. واي خروج عن راي الاغلبية قد يثير الخوف. واي كلام يقال في الصف، او غرفة الطعام، او حرم المدرسة، يختلف عن وجهات نظر شخص اخر، قد يثير جدلا، او يسبب زعزعة.

لكن دستور الولايات المتحدة يقول ان على الاميركيين ان يقدموا على هذه المجازفة، وتاريخ اميركا يقول ان هذا النوع من الحرية المحفوفة بالمخاطر– هذا النوع من الانفتاح – هو اساس قوة الاميركيين الوطنية والذاتية واستقلال ونشاط الاميركيين الذين ينشأون ويعيشون في هذا المجتمع المتساهل، والمثير للنزاع في بعض الاحيان.

وقالت المحكمة: لا يجوز ان يكون الطلاب متلقين مغلقين لما تختار الدولة فقط ان تنقل اليهم. وقد لا يقتصرون على التعبير عن تلك المشاعر التي تلقى الموافقة الرسمية.. فمن حق الطلاب ان يتمتعوا بحرية التعبير عن ارائهم.

مهما بدا هذا الامر جديرا بالثقة، فان الخلاف البسيط الذي ولده خمسة طلاب بسبب وضع اربطة على اذرعهم، كان خلافا على قدر كبير من الاهمية حتى ان اعلى محكمة في البلاد وجدت انه من الضروري ان تنظر في القضية وتحكم فيها بالرجوع الى الدستور الاميركي، وهو مصدر القوانين في البلاد.

في معركتهم مع مسؤولي المدرسة حظي هؤلاء الطلاب الصغار على نفس حقوق حرية التعبير التي توفرت لصحيفتي «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، وهما الصحيفتان الاميركيتان البارزتان اللتان تعرضتا للضغوط حين سعت الحكومة الفدرالية الى منعهما من نشر دراسة سرية عن التدخل الاميركي في فيتنام والتي عرفت فيما بعد باسم «اوراق البنتاغون».

ففي عام ١٩٧١ تلقت الصحيفتان نسخا من الدراسة من موظف حكومي سابق. وفي ١٣ حزيران من ذلك العام بدأت نيويورك تايمز بنشر مقالات تستند الى تلك الدراسة. وحين علمت الحكومة بذلك لجأت وزارة العدل الى المحكمة تطلب امرا بمنع النشر وحصلت عليه.

الحكومة لم تتهم الصحيفتين بالاعداد لكشف اسرار عسكرية بل اكدت ان على الحكومة ان تكون الحكم الوحيد لحاجات الامن القومي وينبغي اعطاؤها اوامر مناسبة من المحكمة لتنفيذ ذلك الراي.

قالت الصحيفتان ان الضمان الدستوري لحرية الصحافة يعني الا تتعرضا للرقابة. وقالتا ايضا ان الحكومة تحاول منع النشاطات المناهضة للحرب من الاستفادة من المعلومات الموجودة في الوثائق والتي كانت مزعجة اكثر من كونها مهمة عسكريا.

في ٣٠ حزيران، حكمت المحكمة العليا لصالح الصحيفتين في قضية «نيويورك تايمز ضد الولايات المتحدة»، وتم نشر الوثائق حيث قالت المحكمة انه لا يكفي للرئيس ان يقول ان الامن القومي سيتعرض للخطر نتيجة النشر

وقالت المحكمة في القرار الذي اصدرته بهذا الشأن ان الدستور يتضمن تسليما واضحا بعدم التدخل في حرية الصحافة. فبينما قد يكون من الممكن للحكومة ان تقنع المحكمة بأن عواقب وخيمة يمكن ان تنجم عن نشر وثائق سرية من قبل الصحف، فان الحكومة قد فشلت في اثبات ذلك في هذه الحادثة.

ان حماية التعديل الاول لحرية التعبير كما ظهر في قضية الطالبة تينكر وقضية صحيفة نيويورك تايمز، تمكن الشعب الاميركي من التحاور والتجادل بدون قيود. وكلمات «التعديل الاول» بسيطة الى حد كبير:

«يحظر على الكونغرس ان يصدر اي قانون يحد من حرية التعبير، او حرية الصحافة، او حق الناس في التجمع سلميا، ومطالبة الحكومة ان تستجيب لشكاويهم».

التعديل الرابع عشر الذي اضيف الى الدستور في عام ١٨٦٨، فسر على انه يطبق حماية حرية التعبير على كل هيئة حكومية، من الكونغرس الى الهيئات الحكومية المحلية.

ان هذا الحق في التعبير حق مزدهر، وربما اكثر من اي حق اخر. فالاميركيون لا يترددون في انتقاد مسؤولي القطاع العام الهامين كالرئيس، والعاديين مثل جامع القمامة. فهم يدرسون ويعلقون على كل موضوع دون خوف من انتقام الحكومة.

قاضي المحكمة العليا السابق، وليم برينان، وصف حقوق حرية الحديث وحرية الصحافة الواردة في التعديل الاول بانها تجسد التزاما وطنيا عميقا بالمبدأ القائل ان الحوار حول القضايا العامة ينبغي عدم تقييده ويجب ان يكون نشيطا ومفتوحا وقد يشمل هجمات شديدة، حادة بشكل غير مريح في بعض الاحيان على الحكومة والمسؤولين في القطاع العام. [illegible]

● جيمس ماديسون، الذي يعتبر «ابا للدستور الاميركي» والذي اصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة، كتب يقول: «ان حكومة شعبية دون معلومات شعبية، او دون الوسيلة للحصول عليها، ليست سوى مقدمة لماساة او مهزلة، او كلتيهما معا». لذلك فان الصحافة الحرة جزء اساسي من مجتمع ديمقراطي تمكن الناس من الاختيار بوعي●

للمعاناة جسديا او ماليا بسبب انتقاد حكومتهم او اعمالها او مسؤوليها».

ان الالتزام الاميركي بحرية التعبير يمكن تعقبه الى ايام الاستعمار قبل ان تفوز الولايات المتحدة باستقلالها وقبل ان تعلن دستورها. ففي عام ١٧٣٥ حوكم الناشر النيويوركي جون بيتر زينغر بسبب «نشر قذف زائف وفاضح»، تعرض فيه ممثل الملك البريطاني للفضيحة».

ان ما فعله زينغر هو نشر هجوم على الحاكم الملكي (للمستعمرات) متهما اياه بالفساد والعجز

وقد وجد ان زينغر مذنب وفق قانون القذف في ذلك الوقت لكن محاميه، اندرو هاميلتون، نجح في الاستئناف لدى هيئة المحلفين لتعترف بحقيقة اتهامات زينغر، ولتوجيه ضربة للذين يقولون او يكتبون الحقيقة.

قال هاميلتون امام هيئة المحلفين: «ان اولئك الذين يؤذون او يقمعون الشعب الخاضع لحكمهم يستفزونهم لاطلاق الشكاوي ثم يجعلوا من تلك الشكاوي اساسا لعمليات قمع واضطهاد جديدة».

طلب هاميلتون من القضاة تنحية التهم الموجهة لزينغر والحكم على القضية الاكبر المطروحة امامهم «ان القضية التي امام المحكمة وامامكم ايها السادة المحلفون ليست لقضية صغيرة او خاصة، ليست لقضية ناشر مسكين، ولا قضية نيويورك وحدها والتي تحاكمونها الان. كلا انها قضية اعظم، انها قضية الحرية».

اصبح دفاع هاميلتون الناجح عن زينغر اساسا لالتزام اميركي بصحافة حرة مستمرة حتى هذا اليوم وقد كتب قاضي المحكمة العليا اوليفر ويندل هولمز في عام ١٩١٨ «ان المصلحة القصوى المرغوب فيها يمكن الوصول اليها بشكل افضل من خلال التبادل الحر للافكار – وان افضل اختبار للحقيقة هو قدرتها على البقاء وسط التنافس الحر في السوق.. وتلك، باي حال من الاحوال، هي نظرية دستورنا».

وتتضمن حرية المرء بالتعبير عن ارائه الحرية لاستخدام العقل والمنطق لكسب المؤيدين. وقد تكون التعبيرات في بعض الاحيان غير معقولة ولا منطقية، لكن، وكما يقول الدستور، ليس من مسؤولية الحكومة ان تتخذ مثل ذلك القرار. ينبغي السماح بالتعبير حتى يتمكن الناس من ان يحكموا على الحقيقة بانفسهم

ان جميع السياسيين الاميركيين، بمن فيهم الشخصيات المحترمة كمؤسسي الولايات المتحدة الذين اصبحوا رؤساء في ما بعد – امثال جورج واشنطن وتوماس جيفرسون – شعروا بقوة الصحافة. ففي النظام الدستوري الاميركي تحتل الصحافة مكانة خاصة تدعو المسؤولين الحكوميين الى الابلاغ عن تصرفاتهم والاعلان عن اخفاقاتهم حتى يمكن للناخبين ان يحكموا عليهم اولهم.

ورغم المعاملة السيئة التي لقيها من الصحافة في القرن الثامن عشر واوائل التاسع عشر، لم يراود توماس جيفرسون اي شك في اهميتها. فقد كتب في عام ١٨٠٢: «لو ترك الامر لي لاقرر في ما اذا كان من الافضل ان تكون هناك حكومة بلا صحف او صحف بلا حكومة فلن اتردد لحظة واحدة في تفضيل الخيار الثاني». ان الصحافة الحرة، التي يضمنها التعديل الاول، تقوم بدور الرقيب في المجتمع [illegible]

جيمس ماديسون، الذي يعتبر «ابا للدستور الاميركي» والذي اصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة، كتب يقول: «ان حكومة شعبية دون معلومات شعبية، او دون الوسيلة للحصول عليها، ليست سوى مقدمة لماساة او مهزلة، او كلتيهما معا».

لذلك فان الصحافة الحرة جزء اساسي من مجتمع ديمقراطي تمكن الناس من الاختيار بوعي.

ان موقف المحكمة العليا من الرقابة الذي وقفته في قضية اوراق البنتاغون يحمي ما هو اكثر من الصحف. عندما صودق على قانون الحقوق المدنية – الذي يتكون من اول عشرة تعديلات على الدستور – لم يستطع احد ان يقدر مسبقا تنوع اتصالات القرن العشرين. فقد كانت الاذاعة والتلفزيون والاتصالات الالكترونية ابعد ما تكون عن اي تصور في عام ١٧٩١ عندما اضيف اول تعديل على الدستور. ومع هذا فان فكرة الصحافة الحرة قد طبقت على جميع اشكال الاتصال هذه. فقد حظي المذيعون بحقوق التعديل الاول، لكن ولان طيف التردد محدود ولا يملك الناس قدرة متكافئة على الوصول الى الوسيلة الاذاعية فان حقهم في حرية التعبير ليس مماثلا لحقهم في الاتصال المنشور او المنطوق. ويعتبر المذيعون امناء عامين على الموجات الهوائية وينبغي ان يخدموا الناس بنقل قدر معين من البرامج المكرسة للاخبار والقضايا العامة

كما ان حرية التعبير تعترف انه بالامكان ان يؤثر الناس، في احسن الاحوال على توجه حكومتهم، عندما يعملون بشكل جماعي

ان الذين صاغوا التعديل الاول، وهم يدركون هذا الامر، اكدوا حق الناس في التجمع سلميا وتقديم شكاواهم للحكومة. ان حق الناس في التظلم الى الحكومة له جذوره في التقليد القانوني الانجليزي ومواجهة البارونات في رونيميد، انجلترا، الذين اجبروا الملك جون على الانصياع للماغنا كارتا في عام ١٢١٥

هذه الحقوق في التجمع والالتماس لعبت ادوارا هامة في التاريخ الاميركي. وقد استغلها الاميركيون في السعي الى الغاء العبودية وشمول المراة في حق التصويت. وفي الديمقراطية، وعندما يتجاهل المسؤولون المنتخبون ارادة الشعب، التي يعبر عنها الشعب من خلال التجمعات والالتماسات، فانهم (اي المسؤولين) سيجدون انفسهم وقد استبدلوا باخرين.

وتبين ايضا ان حرية التجمع لها اساس دستوري ضمن قاعدة حرية التعبير. ومع انها ليست واردة بشكل صريح، فانها تعتبر جزءا ضروريا من الاهداف التي يحميها التعديل الاول واذا لم يستطع الناس ان يرتبطوا بعضهم بالبعض الاخر، واذا لم يستطيعوا ان يشكلوا التحالفات او التنظيمات، فانهم لا يستطيعون ان يتحدوا في قضية مشتركة لتغيير السياسات الحكومية. ان حرية التجمع التي تعترف به المحاكم، يسمح للناس بالتجمع ومنع الحكومة من حظر المشاركة في تنظيم، ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية لذلك التنظيم

كانت حرية التعبير دائما مفهوما يسهل تقبله من حيث الجوهر وقلة قليلة تدعو الى نظام رقابة. لكن عندما تتضارب المصالح، كما يحدث غالبا، وحين تكون الرسالة مكروهة او مهينة، او مزعجة، وحين تبدأ حرية شخص في التعبير تؤثر على حقوق الاخرين، فانه يصبح حقا يصعب الحكم عليه.

هذه القضايا الصعبة هي التي تصل الى المحاكم والتي من المتوقع ان تظل بقرارات حكيمة حول المدى الذي يمكن للتعبير الحر ان يصل اليه. ان الحماية التي يوفرها الدستور وتقاليد الحرية في الولايات المتحدة قد ادت الى ان يكون التعبير العام جريئا. انه قوي جدا وهو من القوة بحيث يقصي «نيويورك تايمز» وطالبة في الثالثة عشرة من عمرها اسمها ماري بيث تينكر.

* [illegible]

موت الاميرة ديانا في الصحافة الاردنية والعربية :
متابعة مكثفة تراوح بين الحزن والشماتة

سمير برهوم *

كان لوفاة اميرة ويلز (ديانا) وقع شديد وعميق على عواطف الناس في منطقة الشرق الاوسط، حيث احتل نبأ وفاتها وتطورات التحقيق في حادث السيارة الذي ادى الى مصرعها في باريس وموقف العائلة الحاكمة في بريطانيا من هذه الحادثة حيزا واسعاً من المساحات في معظم الصحف الصادرة في هذه المنطقة. وتعرض المصورون الذين ضايقوها، واسهموا في فاجعة وفاتها - الى انتقاد شديد. وقد رأى الكثيرون هنا ان الاميرة ديانا كانت جميلة وطيبة القلب، مثل الاميرة التي ورد ذكرها في قصص «الف ليلة وليلة» التي يقرأها الاطفال العرب. وقد نظر الى مصوري الاثارة على انهم ضرب من الجن او الشياطين.

في الخليج تم بث مراسم تشييع جثمان الأميرة ديانا حيا على الهواء مباشرة على شبكات عدة محطات تليفزيونية، وافردت الصحف العربية والانجليزية صفحتين او ثلاث لتغطية اخبار وفاتها بشكل يومي. وركزت الصحف على خطاب اخيها اللورد سبنسر في حفل تشييع الجثمان، والذي اشتمل على انتقاد ضمني مبطن للعائلة المالكة. ونشرت صحيفة «اخبار الخليج Gulf News» وهي جريدة انجليزية واسعة الانتشار في دبي كتيبا عن حياة الاميرة ديانا وارثها، بينما نشرت جريدة «الخليج اليوم The Gulf Today» التي تصدر بالانجليزية في امارة الشارقة ملحقا ملونا لمراسم تشييع ودفن الاميرة ديانا.

وفي لبنان، اصيب المواطنون بالذهول لوفاة اميرة ويلز الجميلة في هذا الحادث المروع، كما يقول نيقولا مشنوق، وهو مذيع سابق في الاذاعة والتلفزيون، وفي حين اعادت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون اللبنانية وتلفزيون الشرق الاوسط وقائع تشييع الجثمان، شاهد كثير من اللبنانيين الجنازة على الهواء مباشرة عبر المحطة الفضائية، وغطت الصحف اللبنانية الصادرة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية تغطية مكثفة لتعاقب الاحداث منذ وفاة الاميرة ديانا وحتى دفنها، اضافة الى المجلات الشعبية.

وفي الاردن، خصصت الصحف الاردنية صفحات لتغطية التطورات المتعلقة بوفاة الاميرة ديانا، لكنها لم تركز بشكل خاص على العلاقة بين الاميرة ديانا والمليونير المصري (دودي الفايد) ، مثلما فعلت الصحف المصرية. وحضرت جلالة الملكة نور الحسين ونجلها سمو الامير حمزة جنازة الاميرة ديانا بينما زار كل من جلالة الملك الحسين وسمو الامير حسن ولي العهد وعدد من الامراء مبنى السفارة البريطانية حيث سجلوا عبارات التعزية في سجل التعازي بالسفارة.

وقد غطى التلفزيون الاردني وقائع مراسم تشييع الجنازة لكنه لم يبثها بالكامل، كما فعل تلفزيون دبي مثلا.

وقد ابدت الصحف الاردنية شان غيرها من صحف العالم اهتماما فائقا بهذا الحدث الذي احتلت وقائعه صدارة الصفحة الاولى لكل من «الراي» و«العرب اليوم» وفيما اكتفت «الدستور» بنشر عمود يوثق لمحطات حياة الاميرة، فقد استدركت الصحيفة الامر في الايام التالية واخذت تتابع اصداء الحادث على صدر صفحتها الاولى.

اما الكتاب الاردنيون فقد تراوحت تعليقاتهم بين الحزن والتعاطف الشديدين، وبين الاستخفاف والشماتة، فيما تجاهلت نسبة غير قليلة من الكتاب الحادث، وذلك في مجاملة للجمهور «المسيس والمعني اساسا بالقضايا العامة».

فقد وصفها الاستاذ محمود الكايد في صحيفة «الراي» تحت توقيع «ميم» «انسانة لطيفة سحرت الناس بمظهرها الخجول وعفويتها المحببة وعدم حبها للظهور».

وفي الجانب الاخر وفي معرض مقابلته بين الاميرة ديانا والام تيريزا ذهب الاستاذ يوسف العظم الى وصف الضجة التي اعقبت موت الاميرة «بالضجة الهوجاء التي اطلقتها صيحات الدهشة والرعونة والاعجاب والاسى والحزن».

واضاف الاسلامي المعروف وعضو مجلس النواب سابقا بان ديانا التي اشغلت العالم بوسائل اعلامه المقروءة والمسموعة والمرئية اسابيع وسيظل الناس منشغلين اسابيع اخرى بحياتها وغرامياتها واصدقائها وعشاقها على اختلاف الوانهم ومللهم حتى صارت قدوة لبعض الفارغات الضائعات في قصة شعرها ولونه وقصر ثيابها وتعلق اصحاب الملايين والمليارات بها لقضاء سهرة او المشاركة في رحلة معها حتى بلغ السفه ببعضهم ان يشتري كومة الحديد الخردة لسيارتها».

اما السيد طارق مصاروة فلم يمتدح الاميرة ولم يذمها بل حاول ان يجد تفسيرا للحزن العالمي الذي اظهره الناس بعد وفاتها. وقال السيد مصاروة «يقف المراقب امام هزات عاطفية تبدو لذاتها غير مفهومة كثيرا لكن التفسير الاقرب الى الاقتناع العقلاني هو ان الشعوب حتى المتقدمة منها تبحث عن نموذج انساني ... تخلقه تضخم صورته، ثم تهرب اليه لايام او لاسابيع وسط هذه الكوارث التي يفرزها عصر المال والصهيونية والانحطاط».

واضاف السيد مصاروة «البريطاني العادي، الهندي العادي يخلق من جبالة موت غانية حالة هرب جماعي من الفراغ النفسي والاخلاقي وحالة هرب من الفقر والجوع والعوز فأثقال التقدم الغربي ليست اقل من اثقال التخلف الشرقي، فهناك بحث دائم عن صورة زاهية .. عن ضوء شمعة في هذه القباحة والعتم الدامس».

اما الاستاذ الكايد فلم يكن متشائما الى هذا الحد بل راى ان الاميرة التي لم تأبه بأن تصبح ملكة بريطانيا وارادت ان تكون ملكة في قلوب الناس وليس عليهم «احبها الناس وحزنوا على موتها فانهمرت الدموع وتكدست في مكان الحادث ومكان اقامتها اكوام الورود والزهور تعبيرا عن حب هذه الاميرة الرائعة وعن الحزن والاسى على فراقها وستظل هذه الانسانة نجما لن يطفىء الموت تألقه على مر الايام والسنين».

وفي مقال طويل نشرته الدستور للكاتب المصري سعد الدين ابراهيم تناول الكاتب ردود فعل الصحافة المصرية على مصرع الاميرة وصديقها المصري عماد الفايد .. ووصف جنازة الاميرة بأنها «اكبر جنازة في التاريخ الانساني» وافاد الكاتب ان المصريين توحدوا في حزنهم على الاميرة وصديقها عماد الفايد. الا انه اشار ان اغلبية المصريين لم تأخذ الحدث المأساوي على انه قضاء وقدرا.

وقال انه اجرى والصحفي البريطاني ديفيد هيرست استفتاء سريعا في حي شعبي واخر راق وانه خرج بانطباع ان اغلبية المصريين تعتقد ان حادث مقتل ديانا مدبر وان اختلفوا في اسبابه. فبعضهم قال ان عماد الفايد قتل ومعه ديانا حتى لا يصبح ابا بالزواج لملك بريطانيا المقبل. وبعضهم قال ان الفايد قتل لانه مسلم وبعضهم لانه عربي، وذهب اخرون الى القول بأن ما حدث كان انتقاما الهيا.

وخلص الكاتب الى سؤال : لماذا تعتقد الاغلبية من الناس ان الحادث مدبر؟

واجاب «ربما كان السبب هو طرق التنشئة والتربية وربما عدم المشاركة الفعلية في صياغة الواقع وتقرير المصير وبالتالي الاحساس باننا لسنا فاعلين وانما دائما مفعول بنا وبغيرنا. والله اعلم».

اما السيد محمود الريماوي فقد كتب في «الراي» مشيرا، الى ان خبر مصرع الاميرة قد حجب سائر الاخبار عن الاهتمام في ذلك اليوم، وعزا ذلك الى ان الاميرة السابقة «هي زوجة سابقة لوريث العرش البريطاني، قد تمكنت من أنسنة السياسة» ونشر الريماوي مقال اخر في «الحياة» بعنوان «احزان في دائرة الاشتباه» رد فيه على الذين اعترضوا على مشاعر الحزن التي اصابت العرب كغيرهم من الشعوب على الحادث المأساوي الذي اودى بالاميرة ورفيقها العربي.

اما السيد سلطان الحطاب فكتب في الراي : «انه الاعلام، انها الصحافة الصفراء .. فهي بالنسبة لها سلعة .. استثمرتها حية من خلال موقعها كاميرة وراحت تستثمر فيها ايضا بادامة تقديمها للناس كنجمة اولى في مواضيع كثيرة، وافقدتها خصوصيتها وعاشت على تلك الخصوصية .. ثم عادت لتستثمرها جثة مقطعة، فها هي شبكة الـ «.C.N.N» الامريكية تتفرغ لنقل خبر موت الاميرة لحظة بلحظة وتبدأ من خلال ذلك بسرد حياتها وبحشو هذا السرد باعلانات تدر عليها ملايين الدولارات اذ ان شد المشاهدين للشاشة في قصة كهذه تعني فرصة ذهبية لدس الاعلان وترويجه».

واتخذ الكاتب من موت الاميرة والضجة التي اثيرت حول الموضوع دور المصورين والصحافة الصفراء في ذلك مدخلا لمهاجمة الصحافة الاسبوعية الاردنية اذ قال «واذا كان مقتل الاميرة ديانا قد فتح العقول والقلوب على دور صحافة الاثارة الرخيصة ومدى تأثيرها المباشر فيما حدث مما جعل الراي العام البريطاني يغضب ويعبر عن غضبه فيما رأيناه وسمعناه، فان الرأي العام الاردني ايضا يحس بالغضب من هذا النوع من الصحافة وقد عبر عن رأيه في اكثر من مناسبة ومن خلال البرلمان على اختلاف اتجاهات نوابه وايضا من خلال المحاكم في حجم القضايا المرفوعة على صحف الاثارة.

اما السيد موسى برهومة فقد كتب في «الراي» : ان ملكة قلوب الناس ذهبت ضحية المغامرة والتمرد وقدمت ستا وثلاثين زهرة حزينة ذلك الخروج على نص الملكية الانجليزية».

اما الدكتور رياض الحروب رئيس تحرير شيحان الذي كان كتب مقالا في «البلاد» ينعى فيه الاميرة الشابة فقد تلقى رسالة من زوجته التي لم يذكر اسمها - والتي عاتبته فيها على المقارنة بين «الام تيريزا وام وليم غفر الله لها».

وقالت السيدة الحروب في رسالتها الى زوجها التي نشرها في عموده الاسبوعي في شيحان «كيف يمكن ان تقارن بين التضحية والايثار الحقيقيين المتمثلة في شخصية هذه الراهبة - القديسة كما سميتها - وبين الاميرة التي تخلت عن واجباتها كام وزوجة وملكة كي تركض وراء ملذاتها وحرياتها دون قيود؟!».

واختتمت السيدة الحروب مقالها بلوم زوجها والذي اسس اول جريدة تابلويد في الاردن بقولها :

«لقد المني اشد الالم يا دكتور ان اراك وقد وقعت في شراك الاخطبوط الاعلامي العالمي الذي صنع هذه السيدة (ديانا) من لا شيء!!:

ان كان الانجليز يفتقرون الى نماذج يسطرونها تعيد لهم ثقتهم بحضارتهم التي غربت عنها الشمس، كما قال بعض كتابنا - فلا اعتقد ان ديانا تشكل نموذجا للانسانة الغربية ولا مثلا يحتذى، لا كام، ولا كزوجة، ولا كملكة!!

* رئيس تحرير المشرق الاعلامي

اختلاف المواقف الاعلامية لا يعني تناقضها بالضرورة

د.موسى شتيوي*

حظيت حادثة موت الاميرة ديانا باهتمام اعلامي وشعبي كبير حيث تباينت المواقف الشعبية والرسمية من موت الاميرة، وقد تم التعبير عن بعض هذه المواقف في الصحافة الاردنية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الى اي مدى عبرت هذه المواقف عن الرأي العام في الاردن؟ قبل الاجابة على هذا السؤال، يمكننا القول ان هناك جملة من المواقف تم التعبير عنها في الاعلام الاردني والتي قد تفسر الاهتمام الشعبي والاسباب المختلفة الكامنة وراء هذا الاهتمام بموت الاميرة؟

فالموقف الاول عبر عنه جلالة الملك الحسين عندما اشار الى ان الاميرة كانت شخصية فريدة وعملت الكثير من اجل القضايا الانسانية في كل مكان، وهذا الموقف الذي يركز على الاسهامات الانسانية للاميرة وخاصة في الفترة الاخيرة، يجد له صدى في جوهر حديث سمعته في احد الاماكن العامة عندما عبر شاب في العشرينات من عمره عن حزنه على الاميرة لاحد اصدقائه واصفا اياها بانها كانت انسانة عظيمة وان موتها قد احزنه.

اما الموقف الثاني فيمكن وصفه بالنظرة الرومانسية للاميرة وموتها، والذي يحاول ان يبرز الجانب الشخصي للاميرة سواء بالنظر اليها على انها تتمتع بصفات شخصية ساحرة او انها اميرة متمردة على العائلة المالكة البريطانية بسلوكياتها وتصرفاتها.

واعتقد ان هذا الموقف وجد صداه في الشارع الاردني ايضا، وهو اقرب للصورة التي رسمها الاعلام العالمي للاميرة ديانا، تلك الصورة التي قد تكون واقعية الى حد ما سيما وان الاميرة جمعت بين الجمال والملوكية (Beauty and Royalty) ، وبديناميكية غير معهودة من ملكة بريطانيا الكبيرة بالسن، فديانا تمثل الماضي العظيم لبريطانيا وللعائلة المالكة، بما بذلت من جهود لاستعادة الق بريطانيا العظمى، واضفاء سمعه طيبة للملكية فيها، سيما وان موقف بريطانيا الضعيف عالميا بما تحتله من موقع متدن في تصنيف دول العالم اليوم، وتلك الصورة التي ظهرت فيها بريطانيا العظمى مثقلة بالمشاكل، بمعنى تحولها من بريطانيا العظمى الى بريطانيا في المؤخرة.

بالاضافة الى ذلك فان الاميرة ساهمت بازاحة الستار عن المسرح الخلفي (الحياة الخاصة) للعائلة المالكة، الامر الذي اثار فضول الملايين التواقة والمنبهرة بما دار في حياة الاميرة الخاصة وامورها الشخصية بشكل عام، وقد وجد هذا الموقف تعبيراً له من خلال مقالين كتبهما الاستاذ محمود الكايد والاستاذ موسى برهومة في جريدة «الراي» .

اما الموقف الثالث فيمكن وصفه بانه موقف الادانة للاميرة وحياتها وايضا للضجة الاعلامية التي صاحبت موتها فهنا نجد ادانة لشخصية الاميرة سواء بعلاقاتها العاطفية او مظهرها وملبسها ، اي ادانة لاسلوب حياتها بالكامل. والانعكاسات السلبية لذلك على المجتمع الاردني، وواضح هنا ان النظرة محكومة بموقف اخلاقي محدد.

بالاضافة لذلك فهذا الموقف ايضا يعبر عن استهجانه للاهتمام الاعلامي المحلي الذي حظيت به الاميرة في الاردن . ومثل هذا الموقف الاستاذ يوسف العظم. ولكن من الواضح ان الذين حكموا على الاميرة بهذه النظرة نسبتهم قليلة في المجتمع الاردني مع انني اعتقد ان الاستاذ العظم محق الى حد ما في تركيزه على دور الاعلام العالمي والمحلي في عولمة حياة الاميرة وبالتالي الاهتمام بها.

اما الموقف الرابع والذي يعبر عنه الاستاذ طارق مصاروة في مقالته فهو الانبهار والاستهجان لهذا الاهتمام الشعبي والتفسير لذلك بانه حالة هروب جماعية من الفراغ والفقر النفسي والاخلاقي والجوع والعوز لدى الناس العاديين والذين ابدوا اهتمامهم بموت الاميرة، ولكن لابد من القول بان هذا التفسير وان كان له نوع من التمثيل يتجاهل دور الاعلام العالمي في خلق هذا الاهتمام، حيث انه يحدد الاجندة الاعلامية وما هو المهم وغير المهم للناس . بالاضافة الى انه لا يولي اهتماما بمكونات الاميرة الشخصية وحياتها العملية والتي شكلت عامل جذب استطاع الاعلام العالمي والمحلي ان يصنع منه هالة حول شخصية الاميرة.

ان هذه المواقف ليست بالضرورة متناقضة بالكامل وانما قد تعكس جوانب مختلفة من هذه الحادثة ومتقاطعة في بعض الاحيان، وخاصة في الاشارة الى دور الاعلام في هذه المسألة والحدود التي تفصل بين الحياة الخاصة والعامة.

ان الغائب عن هذه المواقف هو ما دار في الشارع العام حول اسباب الحادث الذي اودى بحياة الاميرة والذي كان يدور حول مؤامرة ضد الاميرة بسبب اشاعات عن قرب زواجها من صديقها العربي المسلم وموقف الناس الذين لم يبالوا كثيرا بموت الاميرة وان لحزنهم نهايتها المفجعة.

بغض النظر عن المواقف التي وجدت تعبيرا لها في الاعلام الاردني فان الشارع الاردني قد ابدى حزنا واهتماما كافيا بالاميرة وموتها مشاركين بذلك نسبة كبيرة من شعوب العالم.

* استاذ مساعد في علم الاجتماع الجامعة الاردنية

صحافة المدن او المناطق لم تصلنا بعد ..... اين يكمن السبب؟

"نعاني من مركزية مفرطة في هذا البلد... وهذا يشمل وسائل الاتصال ايضا"

ايمي هندرسون*

يبدو ان ظاهرة انتشار صحف المدينة او المناطق التي تفاخر بها وترعاها الدول الغربية والصناعية لم تنتقل بعد الى الدول العربية والتي مازالت اسواقها تعج فقط بالصحف ووسائل الاعلام الوطنية او القومية. ولربما كان سبب ذلك تخوف السلطات المركزية العربية من الانفلات السياسي والاقتصادي والاجتماعي او صعوبة السيطرة على عدد متزايد من الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون. ومع ان هذا التخوف غير مبرر، خصوصا وان من شان تطوير وسائل الاعلام غير المركزية تعزيز تنمية المجتمعات المحلية وتخفيف الضغط على الانظمة السياسية حتى الشمولية منها، الا انه من الواضح ان احد الاسباب الرئيسية لخلو الساحة العربية من الصحافة المحلية يعود الى خلل مؤسسي في تركيبة القطاع الخاص والدولة نفسها وتغييب المبادرة الشخصيه او الجماعية في القيام بمشاريع اعلامية جديده وناجحة تفيد المواطنين وبالتالي البلاد برمتها.

ان تاسيس وادارة صحيفة في مدينة او منطقة جغرافية معينة في انحاء العالم العربي يجب ان لا يختلف كثيرا عن القيام باية مشاريع تجاريه وطنية اخرى بحيث يحقق ربحا لصاحب الصحيفة ويؤدي الى خدمة المجتمع ويحقق معدلات نمو جديده في قطاعات مختلفه مثل الطباعة والنقل والاستثمار وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين.

ففي الولايات المتحدة مثلا حيث يعمل ثلث القوى العامله في الصناعات المتعلقة بالاعلام والنشر تزدهر الصحافة المحلية. فلا تكاد تخلو بلدة متوسطة الحجم من صحيفة محلية. وتقول وكالة الاعلام الاميركية ان كل بلدة في الولايات المتحدة يتجاوز عدد سكانها الـ ١٠٠٠٠ نسمة لديها صحيفتها المحلية بالاضافة الى امكانية حصول سكانها على احدى الصحف الرئيسية من الولاية نفسها او من الصحف القومية.

ونظرا للحرية المطلقه للصحافة من جهة وكون معظم المسؤولين في البلدان والقرى ينتخبون انتخابا مباشرا فان هناك الكثير من القضايا المحليه التي تهم المواطن الاميركي في محيطه الصغير والتي تتم مناقشتها على صفحات الصحف المحلية.

وكذلك الحال في دول اوروبا الغربية. فكل مقاطعة لها صحيفتها الرئيسية. وكل «بلدة متوسطة» الحجم لها صحيفتها التي تعني بالشؤون المباشرة لتلك البلدة.

فهل يحتاج الاردنيون الى صحف مماثلة؟ وهل يمكن لمثل هذه «الصحف ان تلقى رواجا؟

ليس في الاردن هذه الايام الا صحيفة واحدة محلية ينتجها طلاب الصحافة في جامعه اليرموك وتغطي انباء وقضايا اربد – المدينة الثالثة في المملكة من حيث عدد السكان – حيث تقع الجامعة بالاضافة الى مطبوعات تصدرها البلديات في عدد من المدن في المملكة. ما عدا ذلك فان الاردنيين يعتمدون على الصحف الاربع الرئيسية التي تصدر في عمان وهي «الراي» و«الدستور» و«العرب اليوم» و«الاسواق».

ويقول الدكتور عصام الموسى استاذ الاعلام في جامعة اليرموك ان الصحيفة التي يصدرها طلبة الصحافة في الجامعة «صحافة اليرموك» هي «اساسا مختبر للطلاب» للتدرب على اعمال الصحافة المختلفة. ويقول: «ان الطلاب يكتبونها ويحررونها ويصممونها ويخرجونها ثم تطبع في مطابع صحيفة «الدستور» في عمان».

ويقول: «ان الصحيفة تطبع ١,٠٠٠ نسخة وتوزع مجانا». ويتابع الدكتور الموسى انه لم يسمع باية صحيفة محلية اخرى في البلاد، مضيفا: «اعتقد ان السبب هو كون الاردن بلد صغير وان الصحف الوطنية قادرة على تغطية كل القضايا المطروحة».

على انه حال فان المعنيين في الاردن تتركز همومها على ما يجري في العاصمة».

ويتفق الكثيرون مع الدكتور الموسى حينما يقول [illegible] ان صحفنا الوطنية تغطي كل شيء». ويقول الاجنبي الذي يدرس الصحافة ووسائل الاتصال في جامعة اليرموك «ان تغطية الصحف الوطنية تشمل السياسة والرياضة والاحتفالات والمهرجانات والندوات وان هناك صفحات كاملة لاخبار المحافظات». ويضيف «استطيع القول ان صحفنا تغطي الاخبار كافة حتى اكثرها بساطة بما فيها تلك المتعلقة بالارياف».

ويوافق اسامة الشريف مالك ورئيس تحرير صحيفة الـ «ستار» الاسبوعية التي تصدر بالانجليزية الا انه يستدرك ان ذلك لا يلغي الحاجة الى صحف محلية وان كانت الفكرة من اساسها غريبة على الاردن.

«هذه فكرة اميركية اوروبية لا وجود لها في العالم العربي» يقول السيد الشريف. «على انني اعتقد انها فكرة جيده لتطبيقها في التجمعات السكانية الكبرى» في اربد والعقبة والزرقاء. فهذه لديها كل العناصر الضرورية لانجاح الصحيفة: الكثافة السكانية ووجود الجامعات».

ويعتقد الدكتور مازن العرموطي – الذي اسس صحيفة جامعة اليرموك «ان الصحف الوطنية ليست لديها القدرة لتغطي بكفاءة اخبار المجتمعات المحلية». ويقول الدكتور العرموطي الذي ساهم في تاسيس الصحافة في الجامعة والذي كان يراس المعهد الدبلوماسي حتى الشهر الماضي «ان تغطية الصحف الوطنية للمجتمعات المحلية هي رفع عتب ليس الا».

ويقول السيد الشريف «ان اصدار صحيفة محلية [illegible]

الذي يريده من الصحيفة».

ويتفق المحررون والناشرون على ان اصدار صحيفة (محلية او وطنية) هو مغامرة مالية. ويقولون ان الاقتصاد الوطني لا يحتمل مثل هذه الاستثمارات الكبيره. ويقول السيد الشريف ان (صحيفة محلية – يومية كانت او اسبوعية – قد لا يصادفها النجاح لانها قد لا تمتلك مقومات النجاح الاقتصادي. ان الظروف الحالية هي اسوأ الظروف لاصدار صحيفة جديدة حيث ان كلفة الطباعة حاليا عالية جدا وقدرة الناس الشرائية متدنية جدا).

وليس من المتوقع بالطبع ان يقوم قراء الصحف الرئيسية اليومية المقيمون في الارياف بالتخلي عن قراءة جريدتهم الرئيسية (الراي مثلا) لقراءة صحيفة محلية جديدة. وتدل الاحصاءات العالمية ان القارىء لصحيفة معينة يظل قارئاً مخلصاً لها وان تغيير عادته في قراءتها ليس امرا سهلا. ويلاحظ العاملون في مجال النشر ان الايمان على صحيفة معينة هو مثل الايمان على نوع معين من السجائر او على تناول القهوة والمشروبات الاخرى. فقراءة صحيفة معينة يصبح روتينا يوميا مثله مثل تنظيف الاسنان.

ويلعب الاعلان دورا مهما في مجال التفكير بانشاء صحف المدن او المناطق.

ويقول السيد الشريف ان التحدي الرئيسي لاي ناشر هو ان يتمكن من تحمل كلفة النشاط الصحفي [illegible]

الجديده لفترة طويلة حتى يجتذب القراء والمعلنين ولكن الدكتور العرموطي يختلف معه اذ يقول ان الاعلان في جريدة محلية سيكون بالضرورة متدني الكلفة وان ايجابيات اصدار الصحيفة المحلية تفوق سلبياتها. ويقول الدكتور العرموطي انه يؤمن بقوة بضرورة وجود صحف محلية تخدم مناطق معينة. ويضيف «انا اختلف مع الذين يقولون ان الصحافة المحلية غير مجدية اقتصاديا». ان هناك تجمعات سكانية كبيرة ولن من شان الصحيفة المحلية ان تستقطب عددا جيدا من القراء والمعلنين. فالاستثمار في صحيفه محلية ليس مكلفا حيث ان هذه الصحف لا تحتاج الى مطابعها الخاصة وانما تحتاج الى بعض اجهزة الكمبيوتر والبرمجيات. ويعتقد الدكتور العرموطي ان كل ما تحتاجه الصحيفة المحلية – بالاضافة لذلك – هو طاقم صحفي مخلص وذو صلة وثيقة بالمجتمع المحلي.

ويضيف ان من شان اصحاب الاعمال الصغيرة الذين لا يستطيعون الاعلان في الصحف المحلية – حيث لا تقل قيمة اصغر اعلان عن ٢٥ دينار – ان يعلنوا في الصحف المحلية حيث يتوقع ان تكون الاسعار اقل بكثير. ويضيف ان من شان ذلك ان يضمن للمعلن الوصول الى زبائنه المباشرين في محيطه المحلي.

ويقول الدكتور العرموطي « نعاني من مركزية مفرطة في هذا البلد وهذا يشمل الصحافة ايضا. ان المعلومات مركزة على العاصمة وهذا من خصائص الهجره الداخلية التي هي مشكلة كبيرة». ويؤكد « علينا التحول الى اللامركزية وهذا يشمل وسائل الاتصال وهنا يجب ان اضيف ان ما ينطبق على الصحف يجب ان ينطبق على الاعلام المسموع والمرئي ايضا».

وفي اشارة واضحة لتقصير وسائل الاعلام الوطنية في خدمة المجتمعات المحلية، كتب المحامي عبد الرؤوف التل، رئيس بلدية اربد، مقالا في صحيفة «الراي» في الشهر الماضي طالب فيه ان يتجه الاعلام الاردني نحو المدن الاردنية «ويسهم مع البلديات في تطوير المرافق العامة وتحسين ادائها».

ومع ان السيد التل لم يتطرق الى الحاجة لصحف محلية خاصة بمدينته اربد مثلا، الا ان رسالته كانت واضحة في الاشارة لقدرة هذه الصحف على خدمة المجتمع المحلي وتنميته اما عن طريق نشر الوعي والحس المدني بين المواطنين او تنظيم الاسواق والمحلات التجارية او المحافظة على الصحة والبيئة والتراث او تطوير الذوق العام. الا اذا كانت مثل هذه الصحف ستصدر عن البلديات نفسها... بالطبع. ففي مقالته اليومية في صحيفة «الراي» ايضا، تناول الكاتب اللاذع فخري قعوار هذا الموضوع تحت عنوان «صحافة اعناقها ملوية» وقال فيه:

«من اطرف ما قرات، في صحافة البلديات التي تصلني من كل الاتجاه، عبارة جاءت في حاشية صحيفة تدعى «المفرق» تقول: «الاراء الواردة في الصحيفة تعبر عن راي اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن راي البلدية»

«ولا تاتي طرافة هذه العبارة من الخطا الذي وقعت فيه الصحيفة، بل تاتي من زاوية اخرى تماما، وهي عدم وجود اراء فيها كي تتنصل منها الصحيفة».

«وصحيفة المفرق تتالف من ثماني صفحات من القطع المتوسط، نصفها بالالوان، ونصفها الاخر بالابيض والاسود، وعندما اقول ان نصفها بالالوان، فلابد ان العارفين بهذا الشان يقدرون الكلفة غير المبررة، لصحيفة لا يوجد فيها شيء يستحق التوقف او القراءة.. واذا كان الغرض منها الدعاية لرئيس البلدية والمجلس البلدي فانه غرض لا يتحقق بهذه الوسيلة المهلهلة».

«وعلى سبيل التداعي، فقد وصلتني مجلة من بلدية الزرقاء، كثيرة الكلفة ايضا، وليس فيها اكثر من بؤس يعاني».

«انني اهيب باخواني في البلديات المحترمة وفي مقدمتها بلدية المفرق وبلدية الزرقاء، ان يكفوا عن هذه الافعال ذوات الاعناق الملوية، وان [illegible] صحافة وهي في حقيقتها [illegible] سبيل ابداع».

"ان تاسيس وادارة صحيفة في مدينة او منطقة جغرافية معينة في انحاء العالم العربي يجب ان لا يختلف كثيرا عن القيام باية مشاريع تجاريه وطنية اخرى بحيث يحقق ربحا لصاحب الصحيفة ويؤدي الى خدمة المجتمع ويحقق معدلات نمو جديده في قطاعات مختلفه مثل الطباعة

كي يدرك الناس ما يحيط بهم ويقولوا ما عندهم!

صحيفة المدينة الصغيرة تساعد في فهم الطبيعة البشرية

دينيس هايلاند *

بعد وقت قصير من وصول بريندا تولمان كناشرة في مؤسسة بلاتسبيرغ برس - ريببليكان، شمال شرق ولاية نيويورك، في عام ١٩٨٦، تعلمت درسا هاما عن اصدار صحيفة في مدينة صغيرة في الولايات المتحدة.

تقول بابتسامة خفيفة : عليك ان تتذكر ان الشخص الذي تتحدث عنه ربما يكون على علاقة بالشخص الذي تتحدث معه.

ان فهم الطبيعة البشرية شيء اساسي لبقاء ونمو صحف المدن الصغيرة في اميركا. ففي عيون موظفي الصحيفة تبدو التوجهات الاساسية في الدستور الاميركي لحماية حرية الصحافة، اقل زخما حين ينظر اليها الى جانب اشكال العلاقات الوثيقة القائمة من زمن بعيد في مكان مثل بلاتسبيرغ.

ان تولمان التي تعمل في حقل الصحافة طوال حياتها، مدافعة متحمسة عن حرية الصحافة، فمنذ مجيئها الى بلا تسبيرغ، كان عليها ان تقاوم ضغوط المجتمع في عدة مناسبات، من اجل تغطية اخبارية كاملة ونزيهة ودقيقة.

لكن، في مدينة صغيرة مثل بلاتسبيرغ البالغ عدد سكانها ٢٦ الف نسمة، لا يحتاج المرء الى تلاوة الحماية الدستورية من فوق اسطح المنازل، ان حساسيات المدن الصغيرة والروابط الوثيقة يمكن اخذها بعين الاعتبار، حسبما تقول تولمان، دون الاضرار بحق الصحيفة في النشر.

وتقول تولمان في مقابلة معها في مطابع صحيفتها الجديدة الواقعة في وسط المدينة : «دورنا في صحيفة مدينة صغيرة هو جعل الناس يدركون ما يحيط بهم، والتغيرات التي تطرأ، ان الوضع السكاني ظل مستقرا نسبيا على مر الاجيال في بلاتسبيرغ والمرافق المرتبطة بالحكومة، مثل السجون، الجمارك، ودوريات الحدود «تبعد بلاتسبيرغ حوالي ٤٥ كيلومترا عن الحدود الاميركية الكندية». توظف نسبة كبيرة من السكان المدنيين.

وتضيف : «الناس الذين يعيشون هنا كانوا يذهبون الى المدرسة معا، يعرفون خطايا بعضهم البعض ونقاط الضعف لديهم، وهم يتذكرون علامة الرسوب في امتحان الرياضيات في المدرسة الثانوية ومن المؤكد اننا نعرف المجتمع والقراء الذين نخدمهم، كما نعرف تشكيلة المنطقة، لذلك نقوم باشياء لا تفعلها الصحف الاخرى، فنحن نعامل فوز احدهم بجائزة بجدية، ونحن نقوم بكثير من النشاطات الاجتماعية لذلك هو هدفنا».

ان بريس - ريببليكان توزع اكثر من ٢٣ الف نسخة في منطقة من ثلاث مقاطعات، مما يجعلها في عداد المئات من الصحف اليومية الصغيرة الاخرى، ولان جمهورها اصغر، واكثر تحديدا، واكثر معرفة، فان وسائل الاعلام في المجتمع مثل الصحيفة اليومية والتلفزيون والاذاعة ينبغي ان تتناول الاخبار بشكل مختلف عن نظيراتها في المدن الكبيرة، فالتغطية تستهدف حاجات ورغبات جمهور ضيق لذلك فان الاحداث التي تحتل سطرا او سطرين في صحيفة مدينة كبيرة، تحظى باهتمام كبير في الاعلام المحلي.

ان عدد يوم العطلة الاحد من بريس - ريببليكان، مثلا، شمل قصة رئيسية مع صورة، لامراة محلية، تذهب الى تايلاند في مهمة لسنتين مع حركة السلام، وهنالك مقالة مع صورة من طبيبة شابة تعود الى وطنها لتمارس الطب الاسري، وهنالك تغطية كاملة لحفل توزيع جوائز اتحاد رجال المطافئ، مع اربع صور.

ويشمل العدد نفسه مقالة عن اجتماع لمجلس المدينة، ومقابلة مع عامل بناء يدعي وجود تسرب كيماري، ومعلومات عن تحطم طائرة، وعدة صفحات تحمل اخبارا وطنية ودولية.

تقول تولمان : «ان الاخبار الوطنية والعالمية ذات علاقة بحياة قرائنا، لكن هدفنا الرئيس هو الاخبار المحلية والتعليقات على تلك الاخبار، وهذا يكون جيدا او سيئا او بشعا».

ان التعديل الاول في الدستور الاميركي يضمن حرية الصحافة بغض النظر عمن يعارض نشر قصص معينة. ان ادارة صحيفة ناجحة عملية موازنة في اعطاء القراء ما يحتاج المجتمع الحر الى معرفته، وما يريد ان يعرفه حتى وان بدت هذه الاهداف احيانا متقاطعة.

كناشرة، تستعرض تولمان صفحات الافتتاحيات اليومية قبل طباعتها، وهي تملك صلاحية الاعتراض عليها، وقد عرف عنها انها تطرح بعض الاسئلة الصعبة، لكن تولمان، في اغلب الاحيان، تعطي محرريها حرية مطلقة ازاء صفحات الاخبار

تقول : لم ارفض اي افتتاحية لكنني كنت اشير الى ان هنالك كلمة او كلمتين قاسيتان جدا.

ان بريس - ريببليكان احدى ٢٢ صحيفة يومية تملكها شركة اوتاواي، وهي فرع لشركة دو جونز اند كومباني، التي تصدر وول ستريت جورنال و٢٣ صحيفة يومية اخرى، وتصدر هذه الصحيفة مجتمعة ٢,٦ مليون نسخة، مما يجعل شركة دو جونز سادس اكبر شركة صحف في الولايات المتحدة .

خبرة تولمان مع اوتاواي تمتد لاكثر من عشرين سنة، وهي كناشرة، تشرف على الافتتاحية، الاعلانات، التوزيع، والانتاج، في بريس - ريبليكان ، وهي مسؤولة عن جميع عمليات الصحيفة، وبتوجيه منها، اصدرت الصحيفة اول عدد احد لها «حيث يعتبر عدد نهاية الاسبوع شيئا خاصا» لها في ايلول ١٩٨٧ .

ومع ان الجانب الصحفي للنشر هو الذي يجلب انتباه الناس، فان تولمان تقول ان كل دائرة تلعب دورا مكملا في نجاح الصحيفة.

وتقول : ان كل جهودنا يمكن ان تذهب سدى اذا غاب احد الاجزاء، وافضل ما احبه في عملي هو جعل الناس يعملون معا كفريق».

لقد بدات تولمان حياتها في عالم الصحافة كمنضدة حروف وهي في الثامنة عشرة وهنا تقول «كان جدي، بنيامين فرانكلين مولدريج، طباعا، كان يصدر صحيفة صغيرة في نورويش، نيويورك، في عام ١٩٠٦، وهي اسبوعية كانت ترسل الى كل بيت بواسطة البريد.

وتضيف تولمان بامتزاز: «كنت معجبة به وهو يشغل الة تنضيد الحروف المسبوكة».

مات مولدريج في عام ١٩٦٤ قبل اسبوع من بدء تولمان لاول عمل لها في صحيفة. وهي تقول بلبفة: لم تعتد على مقارنة الاعلانات.

لقد تقدمت بسرعة في مبيعات الاعلانات المبوبة، وبعدئذ وكواحدة من ثلاثة موظفين في صحيفة اسبوعية، ربحت الاعلانات، وصورت وظهرت لوحات الصفحات، واخذت اللوحات للطباع، وحملت الصحف وتوجهت بها الى مكتب البريد.

وتقول تولمان «حين تتخلى عن الخوف من توسيخ يديك، يمكنك ان تتعلم الكثير».

ان بريس – ريببليكان ، على عكس زميلاتها الاعلامية الوطنية، لا تتعامل غالبا مع القضايا المثيرة مثل الفساد السياسي او الهزات المالية. لكن تولمان تقاوم اي نفوذ خارجي او تدخل في غرفة الاخبار.

ففي عام ١٩٨٦، مثلا اوردت مجلة اخبارية وطنية اسم قاعدة بلا تسبيرغ الجوية كمرفق قد تقوم الحكومة الاميركية باغلاقه او تعديله في عملية لتخفيض النفقات العسكرية، فانطلقت صحيفة بريس – ريببليكان لدراسة الاثر المحتمل للاغلاق.

تقول تولمان: «اراد بعض الناس منا الا نقول اي شيء عن الاغلاق المحتمل، حتى لا نثير الامور. وقالوا اننا سنثير المخاوف في المجتمع. لكن قرائنا كان لهم الحق في ان يعرفوا ما يجري، وواصلنا محاولة معرفة الامور من اجلهم».

تلقت مكالمة هاتفية من شخص متنفذ في المجتمع، اقترح بشدة ان تتجاهل الصحيفة القضية باكملها. لكن تولمان رفضت الطلب باصرار. وامرت محرريها ومراسليها بمواصلة تحرياتهم.

وخلال سنتين، نشرت الصحيفة عدة قصص عن الاغلاق المحتمل، وحين اصدرت الحكومة قائمة القواعد المستهدفة، لم تكن بلاتسبيرغ ضمنها، مع انها كانت مرشحة للاغلاق بعد سنوات لاحقة.

تقول تولمان: «يريد الناس منا ان نخبرهم بالحقيقة الكاملة، ونحن نقدر افضل مصالح المنطقة، فمن المؤكد اننا لن نصمد طويلا اذا لم نتمش مع الاجماع، لكن ذلك لا يعني اننا لن نقول ما نشعر انه افضل تفكير ازاء الامور».

نشرت بريس – ريببليكان، ايضا قصة ثلاثة مسؤولين في المقاطعة، انفقوا (٧٠٠٠) دولار من الاموال العامة على رحلة رسمية واحدة الى كاليفورنيا – وهو مبلغ يساوي ما رصده مشرعو مقاطعة مجاورة لنفقات السفر لسنة كاملة وتوجت سلسلة تحقيقات من اربعة اجزاء بافتتاحية جاءت بعنوان: «ممارسات فاحشة في الانفاق».

تعتقد تولمان ان الذين يقبضون اجورا من الاموال العامة، ينبغي ان يجيبوا الناس – من خلال العيون المفتوحة للاعلام – على كل شيء يعملونه خلال وقت العمل. لكن عند النظر الى الحياة الخاصة للمسؤولين العامين فانها اقل وضوحا.

وتضيف «اعتقد اننا بحاجة الى اخذ كل حالة على حدة، وتقييمها ومراجعتها. اعتقد ان تناول الحياة الشخصية لشخص ما امر مناسب اذا كان ما يفعله يؤثر على ادائه العام».

وتعتقد ان الخبر المشروع يقتضي تقديره كخبر، بغض النظر عمن يؤثر عليه. فاذا كان ان [illegible] لاحد المحافظين، قد اعتقل لانه يقود السيارة وهو سكران، وطلب المحافظ عدم نشر الخبر في الصحف، «فاننا لا نميل لاحترام ذلك الطلب».

وتضيف: «لا يمكن ان اضيع الوقت حين يكون من المصلحة العامة ان احجم عن نشر ذلك النوع من المعلومة عن شخص معين».

احيانا، نجد صحف المدن الصغيرة انها في معركة حول مبادىء التعديل الاول، التي تضطر نظيراتها في المدن الاكبر الى التبرير. تصف تولمان حادثة معينة لتبين كيف تختلف الحساسيات في مجتمع اصغر عن تلك التي في مدينة كبيرة – وكيف يمكن ان يكون من الضروري تفسير الناحية العملية للحماية الدستورية للمواطنين الذين يندر ان يتعاملوا مع مثل هذه القضايا.

مطعم ومقصف محلي كان اول محل في المنطقة يقدم والصحين ذكورا للترفيه. نشرنا صورة على الصفحة الاولى – لردة فعل الجمهور وليست للراقصين – واحتج رجل غاضب قائلا انه سيلغي اشتراكه في الصحيفة بسبب ذلك، فهو لم يشعر ان هذه المعلومة تخص صحيفة اسرية.

اوضحت ان واجبنا هو جعل القراء يعرفون ما يجري في مجتمعنا، فنحن نخبركم ان هذا شيء جديد.

سالته «ماذا لو لم ننشر خبرا عن المطعم؟ وكنت قد قررت اصطحاب اسرتك للعشاء هناك في تلك الليلة؟ رايهم ما كنت اقوله ، ولم يلغ اشتراكه في الصحيفة. لكن كان غاضبا ازاء الوضوع ولم يكن يعرف جهة اخرى يعرب لها عن غضبه».

كما هو شان عدد متزايد من الصحف في كل انحاء اميركا، فان بريس – ريببليكان تقدم لقرائها خدمة «قولوا ما عندكم» حيث يستطيع الافراد ان يتصلوا برقم خاص ويعطوا اراءهم بحرية حول قضايا راهنة، او حول اي شيء اخر يضايقهم. ثم تدون الملاحظات من قبل سكرتيرة، وتحرر بوضوح، وتنشر دون ذكر اسم صاحبها

تقول تولمان: «يحتاج الناس في بعض الاحيان الى التنفيس عن انفسهم – ونحن نريد اتاحة الفرصة لفعل ذلك. فاذا اجبروا على ذكر اسمائهم فان ذلك لن ينجح، لان هنالك خوفا من الانتقام المحتمل في بعض الحالات».

ومن اجل الحياد، لا علاقة لتولمان باي تنظيم خارجي، وهي تقول «احاول ان اكون واضحة جدا ازاء ذلك»، فمثل هذه العلاقة قد تهدد بالحيلولة دون قدرة الصحيفة على التغطية.

الصحفيون ، كغيرهم ممن يحملون معتقدات، ولديهم واراء شخصية وقد يشعرون في بعض الاحيان بالاغراء لادخال وجهات نظرهم الشخصية في مقالاتهم.

لكن تولمان تقول: «ينبغي وضع وجهات النظر الشخصية جانبا، قبل وضع الاقلام على الورق، وينبغي علينا ان نتاكد من عدم وجود الانحياز في مقالاتنا. علينا اختيار كلماتنا بعناية».

هل الصحفيون اجلاف وخالون من المشاعر كما تميل بعض الافلام هوليوود لتصويرهم؟

تولمان لا ترى ذلك، وهي تقول: «انني لا اجد الصحفيين خالين من المشاعر. انهم يقدرون ويكترثون بالاخرين، لكن لديهم مهمة عليهم القيام بها، ويحتاجون الى ان يظلوا حياديين قدر الامكان حتى يستطيعوا تقديم الحقائق كما يفهمونها».

وتقول تولمان [illegible]

كاتبة تعمل لحسابها في [illegible] ومقالتها ماخوذة من نشرة [illegible] المعلومات الاميركية.

● يريد الناس منا ان نخبرهم بالحقيقة الكاملة، ونحن نقدر افضل مصالح المنطقة، فمن المؤكد اننا لن نصمد طويلا اذا لم نتمش مع الاجماع، لكن ذلك لا يعني اننا لن نقول ما نشعر انه افضل تفكير ازاء الامور●

الصحافة الاردنية "عمّانية" والى اشعار آخر!

شهدت حقبة التسعينات ازدهارا في اصدار المطبوعات الصحفية : صحيفتان يوميتان ونحو عشرين صحيفة اسبوعية، لكن صحفا محلية في المدن ومراكز المحافظات لم تصدر بعد مما يثير التساؤل عن الاسباب.

لقد صدرت في الخمسينات صحيفة اسبوعية ساخرة باسم «الصريح» نسبة الى احدى البلدات في محافظة اربد، وصدرت في اواسط الثمانينات صحيفة «شيحان» الاسبوعية نسبة الى جبل بهذا الاسم قرب الكرك، مما يدلل على نزوع اعلامي للتواصل مع مناطق خارج العاصمة ومخاطبة ابنائها، غير ان الاردن لم يشهد صحافة خارج عمان باستثناء تلك التي تصدرها الجامعات او بعض الشركات او البلديات ، ولذلك فانه ليس من المبالغة في شيء القول بأن الصحافة الاردنية هي صحافة عمانية. ورغم ان الصحف اليومية تفرد حيزا واسعا نسبيا لمتابعة اخبار المحافظات الا ان هذه المتابعات وهي ليست قديمة العهد بحجمها الحالي، تنتظم في اطار تنويع ابواب واهتمامات الصحف، كما هو الحال مع تخصيص صفحات للاقتصاد والرياضة. وبالتالي فان المتابعات والتغطيات المركزية والتي تشكل جسم الصحيفة وقوامها الرئيس، تتعلق اساسا بحياة العاصمة وما يجري فيها، ولكان العاصمة هي المتن وما هو خارجها هو الهامش وان اتسع.

وفي محاولة الاجابة عن التساؤل حول عدم نشوء صحافة مدن عندنا. فان التفسير الاول الذي يتقدم على ما عداه، يتعلق بمركزية العاصمة. فعمان ليست مجرد مركز المملكة وعاصمتها السياسية، بل هي كذلك العاصمة الاقتصادية، والسياحية (كمقر لاقامة الوافدين الى المملكة) وقد نجم عن هذه المركزية ان مصالح وحاجات المقيمين خارجها قد ارتبطت بها باوثق رباط، خلافا لما هو عليه الحال في دول اوروبية، حيث تتوزع مراكز الحياة بين عدة مدن رئيسية في البلد الواحد.

وخلافا كذلك للولايات المتحدة، التي تحظى ولاياتها الاحدى والخمسون باستقلال اداري، وقوانين متعددة خاصة بكل ولاية ونتيجة للمركزية الشديدة والتاريخية ، وان خفت وتيرتها في عقد التسعينات، فان ارتباط جمهور القراء في المحافظات، بالصحف الصادرة في العاصمة ظل قائما، مما يصعب معه تغيير هذا الارتباط المكين، وعلى الاخذ في الاعتبار «العادات الاقتصادية» ان صح التعبير، التي تملي على صاحبها تخصيص ميزانية لشراء صحيفة واحدة، فان فرص اكتساب صحيفة محلية قد تصدر في الزرقاء او اربد او الكرك تظل ضئيلة، في اجتذاب القراء.

والاردن لا يشذ في ذلك عن غالبية الدول العربية ودول «الجنوب» عموما.

فالعاصمة تختصر الاوجه الرئيسة والهامة للنشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والرياضي والثقافي، كما تشكل العاصمة مركز جذب للاجيال الجديدة ولكل من يساوره الطموح في ان يجد له موقعا ومسكنا فيها. ويضاعف من ذلك، طبيعة التركيبة السكانية. فمع بقاء الروابط العائلية التقليدية على قوتها، ومع انتماء سكان العاصمة لمختلف المناطق والعائلات، فان من يساوره الامل بالانتقال الى العاصمة للاقامة والعمل، لن يجد نفسه غريبا فيها، كما هو الحال في العواصم الغربية الكبيرة .. ومن الطبيعي في غمرة ذلك ان يتم الانشداد الى صحافة العاصمة، بل وان يتم النظر الى اي مظهر من مظاهر الحياة خارج عمان، بأن له ما يفوقه حجما واهمية وحداثة في العاصمة. غير ان هذه التفسيرات وايا كان مدى صحتها ومطالبتها للواقع، فانها لا تغلق الطريق ولا تسد الابواب، امام بروز صحافة المدن والمناطق، فالامر منوط في النهاية، بالاستعداد الذاتي للممولين، لخوض هذه التجربة الفريدة، والفريد فيها ان على من يخوضها التمتع بطموح كسر المألوف وارتياد مجال غير مطروق، وان يتمتع في الوقت ذاته بارادة التواضع والاكتفاء بمخاطبة جمهور مدينة واحدة كالزرقاء او اربد، مع التوقف عن الانبهار باضواء عمان! اضافة بالطبع، الى ان تخرج دراسة الجدوى الاقتصادية، بنتائج تؤثر على امكانية نجاح التجربة وتحقيق ارباح معقولة تغني عن المجازفة في عمان.

محمود الريماوي

هايد بارك على التلفزيون: قل ما تشاء مقابل دولار كندي واحد

ديرك سمايلي*

يظهر على شاشة تلفزيون تورونتو المشهد التالي :

شاب يرتدي تي شيرت، يحتج على ارتفاع طرأ على اسعار الوقود، يرفع ثلاث بطاقات اعتماد من شركات نفط ويقول : «لا بد ان اقول لكم ، شركة كانيديان تاير، شركة ايسو، شركة بترو كندا ، اذا لم يتوقف هذا. فانني سأمزق هذه البطاقات».

وبعد اسبوع، طرأت زيادة جديدة على الاسعار، ويعود الشاب مجددا امام الكاميرا، قائلا، «اللعنة! .. انه عمل اجرامي .. الا تخجلون؟ لهذا اقسمت، وانا على حق...» ويمزق البطاقات الثلاث بمقص وهو يمتلئ بالبهجة.

اهلا بكم في «زاوية المتحدثين» ، البرنامج الذي يجري انتاجه في اكشاك الفيديو التي تسجل رسائل من زوار عشوائيين، والتي يتم بثها من قبل (سيتي تي في) وهي محطة تلفزيونية مستقلة اسسها مؤسس زنايمر عام ١٩٧٢، وهي مكرسة للتلفزيون العفوي والمتفاعل، ويبلغ هذا التكريس ذروة تعبيره من خلال برنامج "زاوية المتحدثين" التي تعمل كنقطة تلاق بين طريقة الاعتراف الكنسي وكشك الصور في متنزه ترفيهي.

بشكل اساسي تشمل «زاوية المتحدثين» التي ظهرت للمرة الاولى في عام ١٩٨٩ كشكا صغيرا يحتوي على كاميرا فيديو موجهة الى مقعد، ومقابل دولار كندي، يحصل الشخص على حق الحديث لدقيقتين متواصلتين امام الكاميرا، وتذهب جميع العائدات لمنظمة خيرية كندية للاطفال.

الكشك الاصلي مفتوح اربعا وعشرين ساعة في اليوم، وقد زاره كل الناس، من العرسان الجدد المخمورين وانصار لعبة الهوكي، الى زعيم الحزب المحافظ الكندي. غير ان معظم الزوار، هم الشبان والاشخاص النزقون وحسب تعبير مقالة صحفية في عام ١٩٩٤ فان الكشك والكاميرا "مكان يطرقه المثقلون بالاعباء ليريحوا انفسهم".

تحظى «زاوية المتحدثين» بالمعجبين وبالناقدين على حد سواء. تصف انتونيا زيربيسيان، وهي ناقدة تلفزيونية لـ «تورونتو ستار»، كشك الفيديو بأنه «ديمقراطي فعلي» لانه يعكس الوضع السكاني المتجانس في تورونتو.

وتقول : "في عالم تلفزيوني حيث من المعتاد رؤية المجموعة السحرية نفسها من الخبراء كل يوم فانه من المدهش مشاهدة وسماع الاراء الاخرى".

انتقادات

الناقد الشعبي في تورونتو ستار، بيتر هاويل، لا يقر بهذا الراي، ويقول ان ما ينطبق على وجهات النظر الاخرى، يشمل اصحاب نوادي لليلة سكارى يتقيأون على الشاشة.

ويقول هاويل : "انت ترى يوميا اناسا يكشفون انفسهم، وعددا من الزيارات من قبل المتهم بتفجير اوكلاهوما سيتي، تيم ماكفاي ، للعالم".

اما زنايمر فيقول : "في الحقيقة ان "زاوية المتحدثين" تملك قدرا كبيرا من الامور المثيرة، انها بديل حقيقي وغير مهذب، للمضمون الاعلامي المصقول والمعد سلفا".

ويضيف بأن مفتاح نجاحها هو اسلوبها الذي يخلو من التدخل في المادة.

وعلاوة على شخصيات الفيديو من المتشردين، تظهر شرائح تطلب معلومات عن حيوانات اليفة مفقودة ومقترحات للزواج، وحوار حول ضريبة السجائر الكندية.

وكان اكثر المشاهد اثارة للجدل حتى الآن، زيارة قامت بها فتاتان جميلتان ناقشتا منع الايدز، بينما فكّتا مانع حمل عن موزة.

تقول بولا فيراني، محررة "زاوية المتحدثين" ان هذا المشهد اثار احتجاجات الناس.

يرى زنايمر ان «زاوية المتحدثين» هي من اكثر ابتكارات "سيتي تي في" صمودا، وانها تعتبر اول نسخة تلفزيونية ناجحة من زاوية رسائل الى المحرر المنشورة في الصحف.

فمن بين مئات الشرائح التي يتم تصويرها اسبوعيا، فان فيراني تقدر ان حوالي ١٠٪ منها يتم بثها على الهواء بعد التحرير عادة.

ومع ان النسبة قد تبدو ضئيلة، فانها في حقيقة الامر اكبر من نسبة الرسائل التي توجه للمحرر وتنشر في صحيفة يومية. فصحيفة نيويورك تايمز تقدر ان من بين ال ٧٥ الف رسالة التي تتلقاها سنويا فان حوالي ٣٠٠٠ فقط، او ٤٪ تظهر في الصحيفة.

ان "زاوية المتحدثين" تستقطب جمهورا يضم نحو ١٠٠ الف مشاهد في نهاية كل اسبوع واعمارهم تتراوح بين ١٨ و ٣٤ سنة، كما يقول جاي سويتزر، نائب الرئيس للبرامج في تلفزيون CHUM، الشركة الام «لسيتي تي في».

ويقول زنايمر ان الطلب على اكشاك "زاوية المتحدثين" واصل الارتفاع خلال ست سنوات من التشغيل. ويقدر ان ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ زبون يزورون الاكشاك في كل اسبوع.

هناك الان فروع جديدة لـ (زاوية المتحدثين) في اكثر من ستة مواقع في انحاء كندا وفي اماكن بعيدة في الجنوب مثل بوينس ايرس في الارجنتين. وقد ظهرت الاكشاك امام البارات وفي احتفالات يوم الارض والمؤتمرات السياسية.

ويقول زنايمر ان النية تتجه لاقامة المزيد من الاكشاك.

* صحفي كندي، والمقال مترجم عن مجلة الاعلام والصحافة التي تصدرها كلية الصحافة في جامعة كولومبيا

التغطية الاقتصادية وقضايا الفساد في الصحافة الاردنية

د. فهد الفانك *

تعتبر التغطية الاقتصادية في الصحافة الأردنية من الناحية الكمية تغطية جيدة، إذ تخصص كل صحيفة يومية خمس صفحات في المتوسط للموضوعات الاقتصادية، ولو أن معظمها مستقى من وكالات الانباء ويدور حول أخبار وتطورات الاقتصاد العالمي، اما ما يخص الاقتصاد الأردني بالذات، فإنه يرد احياناً على الصفحة الاولى، او على صفحات المحليات، ولكن المكان المخصص هو الملاحق الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الأردني وتشمل نشرة بورصة عمان، وأسعار العملات الأجنبية محلياً ودولياً، وهناك اهتمام خاص بتطورات الأسعار والتداول في البورصة، وتصريحات المسؤولين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص.

وتقدم معظم الصحف الأردنية زوايا إحصائية، وإخبارية، وتحليلات مالية، بالتعاون مع بنوك معينة او شركات متخصصة مما يوفر للصحيفة مادة صالحة للنشر، ويوفر للبنك المعني او الشركة ذات العلاقة دعاية مجانية، وفي ذلك خدمة عامة للقراء، والمجتمع ، ودوائر الاعمال. وقد تعاقدت احدى الصحف اليومية «الدستور» مع جريدة «الفاينانشال تايمز» للحصول على حق النشر المتزامن لبعض موادها.

اما المعلقون الاقتصاديون المنتظمون، فهم محدودون للغاية، ففي كل صحيفة محرر اقتصادي مسؤول عن الصفحات الاقتصادية، كثيراً ما يكتب افتتاحية يومية، اما المقالات والتحليلات الاقتصادية فتعتمد اساساً على الكتاب غير المتفرغين. وبشكل عام يمكن القول بأن الصحافة الاردنية اليومية توفر منبرا للحوارات الاقتصادية الجادة حول القضايا الخلافية والقرارات الهامة.

ولا تكاد توجد في الأردن صحافة اقتصادية متخصصة، ولكن أقرب الصحف للتخصص الاقتصادي هي صحيفة «الاسواق» اليومية التي تولي عناية كبيرة لأخبار الشركات ونشاطات القطاع الخاص، فضلاً عن التغطية السياسية والاجتماعية المعتادة، وهناك مجلات ونشرات اقتصادية متخصصة توزع في أوساط معينة وليس على نطاق واسع، وتصدر عن هيئات عامة مثل : اتحاد الغرف التجارية، وغرفة صناعة عمان، وجمعية البنوك في الاردن، والبنك العربي، وبنك الاسكان، كما صدرت مؤخرا مجلات اقتصادية شهرية متخصصة مثل «المساهم»).

ويؤخذ على التغطية الصحفية للاقتصاد الأردني قلة او غياب المتخصصين بالاقتصاد في أجهزة الصحف؛ اي بين المحررين، إذ تعتمد الصحف اساساً على مساهمات كتاب اقتصاديين غير متفرغين، وبالتالي، فإن الفرصة غير متاحة لهم لمساعدة رئيس التحرير في التعامل اليومي مع الاخبار والمعلومات الاقتصادية التي تنشر احياناً دون تمحيص، او توضع لها عناوين لا تدل على فهم صحيح لمحتوياتها.

اما التحقيقات الاقتصادية، التي تحقق اختراقاً أو تكشف النقاب عن قضية كبرى بعد استيفاء وجهات نظر جميع الأطراف والتحقق من الادلة والإثباتات، فهي اندر من الكبريت الاحمر، ولاتكاد توجد في الصحافة الاردنية الا نادراً؛ لانها تحتاج لعناصر الاختصاص، والتفرغ، والوقت، وهذا لا يتوافر دائماً في المحررين.

لقد تحسنت أجور المحررين والمراسلين في المدة الاخيرة وخاصة بعد بروز صحيفة يومية جديدة تمثل تحدياً حقيقياً للصحف القائمة، إلا ان الامور ما زالت متدنية للغاية، وعندما يكون راتب المحرر في الصحيفة اليومية في حدود ٣٠٠ ديناراً، فإننا نستطيع أن نتصور استحالة اجتذاب المؤهلين، وإقناعهم بالتفرغ، وتكريس جميع جهودهم لعملهم الصحفي الذي لا يستطيع أن يفي باحتياجاتهم المعيشية.

ومع أن الصحفي مطالب بان يكون غفير حراسة للمصلحة العامة ضد الفساد والانحراف، فإن مستوى دخله المتدني يجعله هو نفسه عرضة للإغراء والفساد، إذ يسمح البعض لانفسهم بتلقي الإعانات، وتقديم الخدمات لجهات معينة ذات «مصالح خاصة».

* حجم التغطية الاقتصادية:

تخصص الصحيفة الأردنية اليومية – في المتوسط – خمس صفحات للاقتصاد تشمل ٢٩ مادة اقتصادية، ١١ مادة منها تتعلق موضوعاتها بالاقتصاد الأردني، وتنشر هذه الصحف مواد اقتصادية أخرى في صفحاتها غير المتخصصة. وفي الملحق الاقتصادي تجد في العادة مقالين ومقابلة، اما التحقيقات الاقتصادية فتكاد تكون معدومة.

ونلاحظ في هذا المجال أن ثلث الاخبار الاقتصادية الاردنية ترد خارج الصفحات المخصصة للاقتصاد، في حين أن معظم محتويات الصفحات الاقتصادية تشغلها الاخبار الاقتصادية والمالية العالمية. ومما يسترعي النظر أن بعض الاخبار الاقتصادية المحلية تنسب الى وكالات انباء أجنبية، إذ تعتمد بعض صحفنا احياناً على وكالة رويتر لتحليل أسباب هبوط أو صعود الاسعار في سوق الأسهم.

اما التحقيقات الصحفية – وبالحد الأدنى من المواصفات – فقد كانت أقل من تحقيق واحد في العدد ينشر عادة على صفحة خاصة خارج الملحق الاقتصادي، وهذا يكفي لو كان التحقيق مستوفيا لشروط التحقيق الصحفي، ولكنه في جميع الحالات ليس كذلك، ويمكن ان يكون البداية.

التغطية الصحفية في الملاحق الاقتصادية للصحف اليومية

الجدول ادناه يلخص أوضاع التغطية في الملاحق الاقتصادية لجميع الصحف اليوميه، وهي: الراي، والدستور، والعرب اليوم، والاسواق، والجوردن تايمز اعتمادا على فحص اعدادها الصادرة يومي السبت والاحد ٩٧/٩/١٣، ٩٧/٩/١٤ على التوالي:

الصحيفة	١٩٩٧	صفحات	مواد	اردنية	مقالات	مقابلات	تحقيقات
الراي	٩/١٣	٦	٤١	١٢	٣	١	-
الراي	٩/١٤	٤	٢٥	١٥	١	١	-
الدستور	٩/١٣	٥	٣٥	٨	٣	١	-
الدستور	٩/١٤	٥	٤٣	٩	٢	-	-
العرب اليوم	٩/١٣	٤	٢٤	٨	٢	١	-
العرب اليوم	٩/١٤	٥	٣٣	١٨	٣	٢	-
الاسواق	٩/١٣	٧	٣٨	١٠	-	١	-
الاسواق	٩/١٤	٧	٣٣	١٩	٢	١	-
جوردان تايمز	٩/١٣	٢	٧	٥	-	-	-
جوردان تايمز	٩/١٤	٢	١٤	٥	-	-	-
المتوسط اليومي	-	٥	٢٩	١١	٢	١	-

قضايا الفساد

الفساد ظاهرة موجودة في كل بلاد الدنيا، صحيح انه اكثر استشراء في دول العالم الثالث لغياب او ضعف الضوابط ووسائل المحاسبة والمساءلة ولكنه موجود حتى في أرقى الدول الصناعية المتقدمة التي تمارس الديمقراطية في افضل صورها؛ ففي إيطاليا تسقط حكومات ويذهب رؤساء وزارات الى السجون بتهمة الفساد، وفي اليابان يستقيل رئيس وزراء بعد آخر بسبب فضائح الفساد التي تفجرها الصحافة، وفي الولايات المتحدة يضطر مسؤول كبير للاستقالة لانه قبل هدية بسيطة من صاحب مصلحة، او استعمل سيارة حكومية لرحلة شخصية، ويجد الرئيس الاميركي نفسه في ورطة لانه استخدم تليفونات البيت الابيض في اتصالاته لجمع التبرعات لحملته الانتخابية.

إذن، لايعيب اي بلد ان يحدث فيه الفساد، ولكن ما يعيبه ان يكون الفساد محمياً، وأن تغيب المساءلة، وان يستمر المسؤولون والاداريون الفاسدون في ادارة المرافق العامة وصنع القرارات المهمة بالرغم من فسادهم، فالعيب– إذاً – يكمن في غياب او ضعف وسائل كشف الفساد، واتهامه، واتهام ومحاكمة، ومعاقبة مرتكبيه.

والصحافة الحرة لا تضمن منع الفساد، ولكنها تساعد في كشفه وتعريته، وبالتالي ترفع كلفته وتقلل من الإقبال عليه. وليس من قبيل المصادفة ان مستوى حرية الصحافة في اي بلد يتناسب عكسيا مع مستوى انتشار الفساد فيه، وبخاصة عند المستويات الإدارية او السياسية العليا.

إن حق الناس في الحصول على معلوما ت صحيحة غير منحازة هو اساس الديموقراطية، فإذا كانت هناك مشكلات، او مخاطر، او انحرافات، فإن الرأي العام يعرف ذلك من صحافته الحرة، فإذا لم تكن الصحافة حرة، فإن مصداقيتها تزول، ويعتمد الناس بدلاً منها على الاشاعات، وفي هذه الحالة يستوي الفاسد والنزيه، لان الاشاعات مجهولة المصدر وغير مسؤولة، وتحتمل الصواب والخطأ، وقد تصيب الأبرياء والمذنبين على السواء مما يجعل الفاسدين في مأمن.

لكن المشكلة تقع عندما تكون الصحافة نصف حرة، او لها مظهر الحرية ولكنها عملياً مقيدة بقيود غير منظورة، ذلك ان الشعب المحكوم بنظام فاسد، ومسيطر على الصحافة، يعرف ان صحافته ليست مصدراً يعتمد عليه في المعلومات. اما الشعب الذي يظن أن صحافته حرة وهي ليست كذلك، فيسهل خديعته بمظهر الحرية دون جوهرها.

ويجب أن نعترف بأن الحرية المطلقة للصحافة لا وجود لها: لأن هناك عوامل كثيرة تأخذها الصحافة بالاعتبار عندما تقرر نشر معلومات مدمرة لجهة ما، مثل: الانحياز السياسي، او مصادر الإعلانات، او قوة النفوذ وما يتبعها من تهديد صريح او مبطن.

وفي العهد ماقبل الديمقراطي حاولت بعض الصحف ان تأخذ موقفاً ضد الفساد، ولكنها دفعت ثمناً غالياً لذلك، وهو مصادرة رخصتها. والمثال البارز على ذلك هو مجلة «الافق» التي اصدرت عشرين عدداً سنة ١٩٨٢ قبل أن يتم إغلاقها بحجة انها تكتب في السياسة مع ان ترخيصها اقتصادي، وقد اتضح فيما بعد أن قرار الإغلاق كان لأسباب اقتصادية بحتة، وهي كشف ممارسات الفساد في بعض الشركات الكبرى.

وتجدر الملاحظة إلى أن الحديث عن الفساد في العهد قبل الديموقراطي كان يعتبر بمثابة زعزعة للثقة العامة والإساءة الى سمعة البلاد والى مناخ الاستثمار فيها، مع أن الحقيقة عكس ذلك تماماً، فكشف الفساد يخلق الطمأنينة العامة ويؤكد أن هناك وسائل متوافرة لمواجهة الفساد في مراحله الأولى، وأن المستثمر الأمين محمي من الفاسدين، ولكن الفكرة ما زالت قائمة اذ يحاول البعض كبت حرية [illegible] بحجة حماية سمعة الوطن وعدم تنفير السياح او المستثمرين [illegible]

لا يقصد بالفساد قبول مسؤول للرشوة [illegible] طائفة واسعة من [illegible] لكشفها وإدانتها ومن أبرز الامثلة عليها: العمولة السرية التي قد يقبضها صاحب القرار او الموظف لتفضيل صنف على آخر عند الشراء، والاستجابة للضغوط والوسائط في منح الامتيازات والمنافع، وإعفاء البعض من واجباتهم الضريبية او التساهل معهم خلافاً للقانون، والتساهل في المال العام، والتغاضي عن مخالفي القانون، ومحاباة الاقارب والاصحاب.

وليس صحيحاً القول إن المسؤولين وموظفي الدولة هم وحدهم المعرضون للاغراء وممارسة الفساد، لأن دخولهم المشروعة محدودة، وقدراتهم في اتخاذ القرارات واسعة، ووسائل الرقابة والمحاسبة والمساءلة ضعيفة، فهناك فئات اخرى لا تقل تعرضاً للفساد وممارسة له، وهي تستحق المتابعة والمكافحة، ومن أبرز الامثلة على ذلك: رؤساء مجالس إدارة الشركات ومدراؤها العامون، والصحفيون الذين يؤجرون اقلامهم، ورجال الاعمال الذين يقومون بممارسات غير مشروعة كتهريب السلع، ورأس المال، والتهرب الضريبي، والإغراء، والمتاجرة بالممنوعات، وما الى ذلك.

الصحافة الاردنية والفساد

تملك الصحافة الاردنية من الناحيتين القانونية والعملية هامشا واسعا من حرية نشر الاخبار والتعليقات حول قصص الفساد، سواء في الاجهزة الرسمية او الشركات ونشاطات القطاع الخاص، ولكن من الناحية العملية يمكن تقسيم موقف الصحف الاردنية تجاه هذا الموضوع المساس الى قسمين :

١ - الصحف اليومية (الرصينة) وهي، ايثارا منها للسلامة، لا تكاد تتعامل مع قضايا الفساد الا ضمن الامور المفروغ منها والعموميات، ولكنها تتجنب تناول قضايا محددة، او تسمية دوائر او شركات او اشخاص بعينهم، ويمكن تفسير ذلك بانها غير قادرة على التحقيق والمتابعة للحصول على الادلة والاثباتات، وفي الوقت نفسه لا ترغب في الاعتماد على الشائعات، كما انها تخشى من التورط في قضايا امام المحاكم، او حتى نزاعات وضغوطات على صعيد عشائري ، اذ اضطرت صحيفة يومية وهي صحيفة «الاسواق» لان تنظم جاهة عشائرية وتأخذ عطوة تجاه شخصية مهمة اتهمت بالفساد، مما يشكل درسا لا ينسى لهذه الصحيفة وغيرها للابتعاد عن هذا الباب المزعج.

٢ - الصحف الاسبوعية والحزبية، وهي ترحب بنشر قصص الفساد، بل تتنافس في الحصول عليها وابرازها، لكنها لا تقوم باية تحقيقات صحفية موسعة وجادة للتوصل الى الحقائق الموضوعية، وفي احيان كثيرة لا تكلف نفسها حتى مشقة الاتصال الهاتفي بالمرجع المختص او الجهة المتهمة لطلب التعليق، والنتيجة ان تلك الصحف فقدت جانبا كبيرا من مصداقيتها في هذا المجال، واصبح ما تنشره من قصص الفساد يقرأ على انه مجرد صحافة اثارة، لاجتذاب القراء، ولا تملك عليها دليلا. واخر مثال على ذلك قصص الفساد في مؤسسة رسمية اثيرت في بعض الاسبوعيات - على نطاق واسع - فقد طلب المدعي العام من رئيس تحرير احدى هذه الصحف مساعدته في الامساك - ولو بطرف خيط حول الموضوع - لكن تبين له ان هذا الصحفي لا يملك ما يقدمه له.

ومما يسترعي النظر ان بعض الصحف التي تتعامل مع قصص الفساد تحاول مداراة الخطر عن طريق التعميم، فهي تنشر مثلا عن اعمال مخالفة للقانون وتنسبها الى تحرير احدى الجامعات دون تخصيص، او الى موظف مسؤول في وزارة مهمة ، او الى مديرة احدى المدارس الثانوية في العاصمة، او الى مدير دائرة في احدى المؤسسات العامة الكبرى، وهكذا. وهو اسلوب مؤذ، لانه يوزع التهمة بالتساوي على عدد كبير ممن ينطبق عليهم الوصف، وفي هذه الحالة يستوي البريء والمذنب، ويظل الفاسد مختفيا وراء الرموز والمجاهيل.

> "اما التحقيقات الاقتصادية، التي تحقق اختراقاً او تكشف النقاب عن قضية كبرى بعد استيفاء وجهات نظر جميع الأطراف والتحقق من الادلة والإثباتات، فهي اندر من الكبريت الاحمر، ولاتكاد توجد في الصحافة الاردنية الا نادراً؛ لانها تحتاج لعناصر الاختصاص، والتفرغ، والوقت، وهذا لا يتوافر دائماً في المحررين"

ويؤخذ على الصحف الاردنية التي تنشر قصص الفساد انها قلما تعتني بالحصول على المصادر والوثائق التي تعزز بها قصصها، او تعتمد على الاشاعة المتداولة في الاسواق والمجالس، او تقبل نشر قصة خطيرة اعتمادا على افادة شفهية لموظف مفصول من احدى الشركات يتطوع بها نكاية بالمدير الذي فصله دون ان تتساءل عن دوافعه، ولا تعطي الجهة المتهمة بالمخالفة فرصة كافية للتعليق والتبرير.

حرية غير مستقلة

تتمتع الصحافة الاردنية بهامش معقول من حرية التعبير والانتقاد في ظل المناخ الديمقراطي، وبخاصة منذ عام ١٩٨٩، ولكنها لم تستغل هذه الحرية كاملة، ولم تتحرك في كل المساحة المتاحة لها من حرية الراي والنشر، وربما كان ذلك بفعل قوة الاستمرار، ورسوخ بعض القيم القديمة بانتظار حلول قيم جديدة محلها.

وتقدم الصحافة الاردنية تغطية اقتصادية مناسبه من حيث الكم والمساحة، ولكن معظم تغطيتها معتمدة على المصادر الخارجية ووكالات الانباء، ولذلك فان الصفحات الاقتصادية تتحدث عن البورصات الاجنبية، والعملات الاجنبية، واسعار الذهب في طوكيو، وهونج كونج ، ولندن، ونيويورك وما الى ذلك من اخبار الاقتصاد العالمي، وذلك ليس من قبيل الاهتمامات الدولية الواسعة، بل لعدم توافر المادة.

وفي الاردن عدد محدود من الكتاب الاقتصاديين غير المتفرغين، ولا يكاد يوجد اقتصاديون متفرغون في اجهزة تحرير الصحف، ولذلك يرتكب محررو الصحف الاردنية كثيرا من الاخطاء الكبيرة او سوء الفهم عند تقديم بعض الاخبار الاقتصادية او حتى عند وضع العناوين لها.

واذا كانت الصحافة الاردنية زاخرة بالاخبار والمقالات، فانها ما زالت تفتقر الى التحقيق الصحفي المستوفي للشروط، وذلك لغياب المتخصصين من جهة، والعجز عن تخصيص الوقت والكلفة اللذين يتطلبهما تحقيق صحفي جيد من جهة اخرى.

وللتعامل مع الفساد الحقيقي او الوهمي مكان في الصحافة الاردنية، ولكن الصحف اليومية الرصينة تتجنب الخوض فيه لعدم كفاية الادلة، ولتجنب المخاطر القانونية والعشائرية، في حين ترحب الصحافة الاسبوعية والحزبية باي قصة او اشاعة فساد وتنشرها دون تردد، باعتبارها نوعا من الاثارة التي تساعد في الانتشار والترويج.

لذلك، فان التعامل الصحفي مع الفساد يقع في احد طرفين متناقضين، فاما التطرف في النشر دون تمحيص وتأكد، وهذا ما تقوم به عادة الصحف الاسبوعية والحزبية. واما اغماض العين عن الفساد حبا في السلامة، وهذا هو موقف الصحف اليومية.

ويؤخذ على الصحف التي تتعامل مع الفساد انها لا تقوم باي قدر من التحقيق، وقلما تتصل بالجهة المعنية لطلب التعليق او لاعطاء المتهم فرصة ابداء وجهة نظره والدفاع عن نفسه.

ويميل الراي العام الاردني الى تصديق تهم الفساد دون دليل، اي ان المتهم بالفساد يعتبر مدانا شعبيا واجتماعيا حتى تثبت براءته، مما يرتب على الصحافة مسؤولية اكبر في عدم توجيه التهم جزافا.

ويؤخذ على الراي العام الاردني ايضا انه - وان كان ضد الفساد - ليس ضد الفاسدين بالدرجة الكافية، اذ ينظر الى المسؤول الفاسد بانه مسؤول قوي وجريء، ولا يقال عنه انه سرق او ارتشى، بل يقال انه استفاد، ويعود ذلك لميراث اربعة قرون من الحكم التركي الذي كانت فيه العلاقة المالية بين الحكم والشعب علاقة نهب متبادل.

ويلاحظ لجوء اكثر الصحف الى التعميم عندما تكتب عن الفساد، بحيث لا يعرف القارىء من هو المتهم الحقيقي، لان الصفة التي تستخدمها الصحيفة تنطبق على عدد كبير من المؤسسات او الاشخاص، وهذا يخدم الفساد، لانه يخلط الاوراق ويبقي التهمة معلقة في الهواء.

والديمقراطية هي المناخ الصحي الذي ينشمش فيه الفساد، لانه غير محمي، ولان الصحافة الحرة تستطيع ان تكشفه. ولكن حداثة عهدنا بالديمقراطية، وتردد الصحافة الاردنية في القيام بواجبها في كشف الفساد ومحاربته، او تناولها للموضوع بشكل متسرع وغير مسؤول يجعلها هدفا سهلا للفاسدين بدلا من العكس، ويقلل من فعاليتها في وضع حد للفساد.

* كاتب عمود يومي في صحيفة الرأي ومحلل اقتصادي وسياسي

روح الروح: الصحافة قوة عظمى

فاتسلاف هافل*

يقال ان الصحافة قوة عظمى سابعة، وانا لا اعرف اية قوة عظمى، لكنها بالتاكيد قوة عظمى. انها تحمل قدرا كبيرا من المسؤلية عن مصيرنا المشترك، عما نعرف وعما لا نعرفه، ما الذي يجب ان نقلق ازاءه وما الذي ينبغي الا يقلقنا، وما الذي يجب ان نؤمن به، وما الذي ينبغي الا نؤمن به.

ان الصحافة، بطريقتها- كجزء من نظام الاعلام والاتصال في حضارة اليوم- تشكل روح روح كل الجنس البشري. انها وسيلة لفهم الذات.

من المؤكد انني لا احتاج الى التركيز كثيرا على السبب الذي يدفعني لقول كل هذا، فانا اقوله لابراز اهمية الصحافة، اهمية حريتها، ومعاييرها الثقافية، وذكائها ومسؤليتها.

وفي هذا المجال اسمحوا لي بملاحظة شخصية: بعد عقود من الاضطهاد، تملك جمهورية التشيك صحافة حرة بصورة كاملة حيث يصدر فيها عدد كبير من الصحف المختلفة ذات الاهتمامات والتخصصات المتنوعة ان جميع الصحف اليومية التي تظهر في الاكشاك في الصباح تصل الى شقتي حوالى الحادية عشرة مساء، في الليلة التي تسبق الصدور. واترقب بلهفة لحظة تسلمها، وبعد ان استلمها ابدا في تصفحها بعصبية، انها لحظات مزعجة ومثيرة للضيق في الغالب، ارى كم من الامور والفضائح الجديدة التي سيقوم البعض بنفيها خلال النهار، وكم من الانتقادات غير الموثقة، والدنيئة وحتى الحقودة قد ظهرت، وكم من التفسيرات المنحرفة الكثيرة المختلفة لنفس الحدث والهجمات الظالمة المتبادلة سوف تظهر في صحف الغد، وعلى عكس ذلك ايضاً، كم من الاشياء الهامة الكثيرة سوف تفوت هذه الصحف، وهكذا فان حوالى نصف ساعة من قراءتي للصحف الصباحية تغلب عليها العصبية والغضب والقنوط. لكن بعد حوالي نصف ساعة، عندما اهضم كل السخافات التي تنشرها الصحف، اواصل تقليب صفحاتها، واكتشف انني ايضا اجد كثيرا من المواد المثيرة الحافلة بالمعلومات والتصورات والتحليلات، وكل منها يعلمني شيئاً ويثري معلوماتي على نحو معين. ويبدأ لدي شعور بالرضى والسرور، بشكل بطيء، لكنه يبدد قنوطي.

واذهب الى الفراش في شبه نشوة لاننا بلد حر، ولدينا صحافة حرة تنشط الامكانيات الابداعية الهائلة التي كانت الى وقت قريب، مقموعة ومخفية.

(وقبل ان اغط في نوم عميق، اتذكر الكلمات الحكيمة لقاض اميركي قال: خلال فترة محاكمته لصحيفة على بعض الافتراءات المقرفة- «ان كل الكلام الفارغ الذي تكتبه جميع الصحف الاميركية ضريبة صغيرة، ضرورية وغير هامة اساساً، ندفعها ثمن تلك الهدية الكبيرة الجميلة الهامة جداً، وهي حرية التعبير».

اسمحوا لي بان اختتم حديثي بسطر من احد شخصياتي غير السعيدة في واحدة من رواياتي التي يزعم بانها سخيفة: «تعيش حرية التعبير».

* فاتسلاف هافل روائي، ورئيس جمهورية التشيك وقد ادلى بهذه الملاحظات في عام ١٩٩٢. وترجمتها سوزانا هولسي الى الانجليزية ومحمود برهوم الى العربية.

اللوبي العربي في المملكة المتحدة: من يخرج الكستناء من النار؟

بيتر هينشكليف*

حين كتبت اخر مرة، كنت في طريقي من لندن الى اسكتلندا، والان بعد ان استقر بي الامر، في قصر يعود بناؤه الى عصر الملكة فكتوريا (عمره ١٢٥ سنة)، وهو المقر الرسمي لرجل دين اسكتلندي، فان باستطاعتي ان اركز على حياتي الجديدة كاكاديمي يعلم السياسة الشرق اوسطية في جامعة ادنبرة التي اشتهرت باهتمامها بالعالم العربي منذ ٢٥٠ سنة. وسوف اتحدث اكثر عن هذا الموضوع وعن علاقات ادنبرة بالاردن في رسالة لاحقة.

كتبت في الرسالة الماضية عن مدى عدم الدقة في تغطية وسائل الاعلام البريطانية لاخبار العالم العربي.وهذا يعود ليس لان وسائل الاعلام متحيزة ضد العرب ولكن لانها كثيرا ما تكون مخطئة في حكمها وتحليلها وتناولها للامور وحيثما وجدت تحريفات خطيرة فانها ليست بسبب التفسيرات التي يقدمها المشوشون الصهاينة للاحداث بل بسبب عجز العرب والمتحدثين باسمهم عن توضيح وجهة نظرهم بطريقة مفهومة لدى الشعب البريطاني.

وحسب خبرتي، فان معظم المهتمين بالشرق الاوسط من البريطانيين (وهناك كثيرون منهم بحكم الروابط التاريخية) متعاطفون مع العرب اكثر من تعاطفهم مع الاسرائيليين.

لكن المؤسف ان السياسيين، وبالتالي الحكومات، يبدون ميالين لعكس ذلك اغلب الوقت لماذا يحدث هذا اذن؟

انه ببساطة لان اللوبي الاسرائيلي في المملكة المتحدة اكفأ من اللوبي العربي . فاليهود البريطانيون (وليسو كلهم صهاينة) ميالون للتعاطف الالي مع دولة اسرائيل، ومن خلال تنظيمهم المتواجد في مجلس العموم البريطاني يمارسون قوة ضغط كبيرة على الشخصيات السياسية.

اليهود في المملكة المتحدة ليسوا بكثرة عدد المسلمين، لكنهم متجانسون وافضل تنظيما . فالمسلمون البريطانيون ينحدرون من خلفيات عرقية مختلفة، ومعظمهم من شبه القارة الهندية وليس من الشرق الاوسط، وهم لذلك غير مهتمين بمتابعة الاحداث في هذه المنطقة مثل عملية السلام. كما تمثلهم مئات من التنظيمات المختلفة. وعلاوة على ذلك، فان هنالك عدة اعضاء يهود في البرلمان ولا يوجد سوى مسلم واحد ، وهو الان موقوف من قبل حزب العمال الذي ينتمي اليه بينما يتم التحقيق في ادعاءات حول قضية فساد انتخابي. انه اول نائب مسلم في برلمان بريطانيا ومن سوء حظه انه يواجه مثل هذه الدعاية غير المناسبة.

العامل المهم الاخر هو ان السفارة الاسرائيلية في لندن نشطة جدا في طرح سياسات حكومتها هنا بينما السفارات العربية غير فعالة. لكنني سعيد بالقول ان هناك مجموعة ضغط جيدة تدعو لفهم العالم العربي والقضايا العربية، وهذه المجموعة هي مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني (CAABU).

لقد تشكل هذا التنظيم في تموز ١٩٦٧ في اعقاب حرب حزيران، وقد اظهرت استطلاعات الراي ان ٩٨٪ من الشعب البريطاني كانوا يجهلون خلفية الحرب. ووفقا لقول النائب البريطاني السابق، «دافيد واتكنز» فان المشاعر المناهضة للعرب كانت سائدة في ذلك الحين، وتم استغلال هذا الامر وتشجيعه من قبل لوبي صهيوني عنيد وعنيف. وكان التحدث نيابة عن العرب يعتبر مجازفة وكان البرلمانيون الذين يحاولون انتقاد اسرائيل يتعرضون للاسكات في مجلس العموم.

في ضوء هذه الخلفية، التقت مجموعة متجانسة [illegible] معظمها من السياسيين لمحاولة طرح القضية العربية.

ان بعضهم ، مثل كريستوفر مايهيو، دينيس ولترز، مايكل ادمز، وانتوني نوتنغ، معروفون لدى كثير من الاردنيين والعرب، وتهدف هذه المجموعة الآن كما كان قبل ثلاثين سنة، الى زيادة التفاهم والصداقة بين العالم العربي وبريطانيا. والمجموعة تركز ليس على ترويج القضية العربية (مع ان ادبياتها تتحدث عن دعم قوي لاقامة دولة فلسطينية) بل على توضيح القضايا للشعب البريطاني.

ويجهد المتحدثون من مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني في مخاطبة المدارس والخطابة في الاجتماعات العامة والمشاركة في اللجان المختلفة وفي البرامج الاذاعية والتلفزيونية.

وهنالك ايضا اجتماع شهري لاعضاء (CAABU) في مجلس العموم كجزء من حملته لتثقيف المشرعين، وفي الوقت ذاته، توفير منتدى للمتحدثين من الخارج. وسوف اتحدث عن الاردن امام المجلس في واحد من هذه الاجتماعات في اوائل العام المقبل .

ان مكاتب مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني هي مصادر مهمة للمعلومات لجميع المهتمين بالشرق الاوسط - سواء كانوا طلابا، صحفيين، باحثين او اناسا عاديين يريدون معرفة المزيد عن التطورات في العالم العربي.

يعتقد القائمون على (CAABU) الان ان كل هذا النشاط قد احدث تاثيرة الايجابي . ففي ايام حرب ١٩٧٣ ، كان هنالك تغير واضح في الاتجاهات الشعبية في بريطانيا، وكان التعاطف العام اكثر انصافا مما كان قبل ذلك بست سنوات. وعلاوة على ذلك، كان هنالك ادراك بان للعرب قضية تستحق النظر فيها وان العمل العسكري ، وان يكن غير مرغوب به، قد جاء نتيجة الاحباط الذي ساد العالم العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ وكان حتميا بسبب تلك الظروف.

وفيما يتعلق بالمازق الحالي في عملية السلام يواصل مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني قيامه بدور تثقيف الشعب البريطاني (والسياسيين) حتى تتحقق الامال الكبيرة التي اثارها اتفاق رابين وعرفات بمبادلة الارض بالسلام، وهو امر يبدو عسيرا في ظل الحكومة الاسرائيلية الحالية.

وهكذا ورغم شح موارده فان المجلس يقوم بعمل شجاع ومجد، لكن الحاجة تدعو الى عمل ما هو اكثر من ذلك. ومن المؤكد ان العرب يستطيعون ان يفعلوا اكثر، فمجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني لوبي من اجل العرب، لكن ليس لوبي عربيا وكما هو شان جمعيات الصداقة العربية البريطانية الاخرى في المملكة المتحدة (والجمعية الانجلو - اردنية واحدة منها)، فان غالبية اعضاء المجلس ليسوا عربا مع انهم اصدقاء للعرب ويمكن فعل المزيد من قبل ضيوفنا العرب المقيمين في المملكة المتحدة (حوالي ربع مليون شخص حاليا) للتاثير في التصورات والسياسات البريطانية.

ويمكن للسفارات العربية ان تفعل ما هو افضل وننصحها بدراسة وتقليد الوسائل التي تتبعها السفارة الاسرائيلية بكفاءة كبيرة، او الوسائل التي ينتهجها مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني.

ان اصدقاءكم البريطانيين يستطيعون عمل الكثير لكن كما تقول الحكمة [illegible] الاصابع العربية ان تساعد في اخراجها من النار [illegible]

* سفير المملكة المتحدة السابق في الاردن

 ايلول ١٩٩٧

طائرات الأواكس تراقب تحركات القوات الاسرائيلية

روبرت فيسك – عن الاندبندنت البريطانية

تحلق طائرة استخبارات الكترونيةاميركية (اواكس) فوق الحدود الاسرائيلية مع الاردن بشكل يومي لاعتراض الحركة اللاسلكية لاقرب حليف لها في الشرق الاوسط.

وتلتزم واشنطن الصمت حيال هذه الطلعات الجوية، ولا تقول اي شيء عن الهدف منها وهو طبعاً التجسس على الجيش وسلاح الجو الاسرائيليين، ومعرفة ما اذا كانت تصريحات اسرائيل العلنية حول العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة وغاراتها على لبنان، تتفق مع الاتصالات العسكرية الاسرائيلية التي ترصدها الاطقم الجوية الاميركية التي تنطلق من السعودية، ام لا.

ويسجل افراد اطقم طائرات الاواكس– الذين يتحدثون العبرية – الحركة اللاسلكية لوحدات الجيش الاسرائيلي داخل الضفة الغربية المحتلة والاحاديث التي يتبادلها القادة الاسرائيليون حين يبلغون عن مواجهاتهم مع قاذفي الحجارة الفلسطينيين، اضافة الى الاتصالات التي تتم بين الطيارين الاسرائيليين وهم ينفذون عمليات القصف، او الطلعات الاستطلاعية فوق لبنان.

ويتم تقديم تقارير كاملة عن الحركة اللاسلكية لواشنطن بشكل روتيني. وتعرف اسرائيل عن هذه الطلعات الجوية وما تنطوي عليه رغم ان المسؤولين الاميركيين يقولون ان مهمتهم هي مراقبة الاتصالات العسكرية العراقية والاردنية وليس الاسرائيلية.

لكن العاملين في المخابرات الاسرائيلية يدركون منذ زمن بعيد ان المؤسسة العسكرية الاميركية قد دربت الناطقين بالعبرية في مدرسة اللغات التابعة لها في فورت ميد، في ميريلاند. والاميركيون يتخوفون من أن تحتج اسرائيل على طلعاتهم التجسسية – وهو مؤشر واضح على الخوف من اللوبي الاسرائيلي القوي – حتى ان دورات اللغة العبرية التي تعقد في فورت ميد كان يشار اليها في الاصل على انها "لغة عربية خاصة".

ويتم الان تعليم اللغة العبرية بشكل علني، ويحضر دورات اللغة افراد اطقم اواكس، في معهد اللغات التابع لوزارة الدفاع في مونتيري، في كاليفورنيا، والذي يستخدم ايضاً حوالي مئة معلم للعربية من لبنان وسوريا والخليج اضافة الى العراق.

ان مهمات الاواكس تستمر على امتداد الحدود الاسرائيلية منذ ما لا يقل عن اثنتي عشرة سنة. ويقول افراد سابقون عملوا مع هذه الطائرات ان اتصالات اسرائيل العسكرية تتم مراقبتها منذ قيام الطائرات الاسرائيلية بمهاجمة سفينةالاستخبارات الاميركيةليبرتي في الثامن من حزيران ١٩٦٧، حين كانت السفينة تتنصت على الحركة اللاسلكية الاسرائيلية مقابل السواحل المصرية في ذروة حرب عام ١٩٦٧ وقد قتل في ذلك الهجوم ٣٤ بحارا اميركيا وجرح ١٧١ شخصا اخر.

ان الهجوم الاسرائيلي الذي وصفه القائد العسكري حينئذ، اسحق رابين، بانه "غلطة"، جعل سلاح البحرية الاميركية يتشكك كثيرا في دوافع اسرائيل ونواياها في الشرق الاوسط. وبناء على اقوال مسؤولي مخابرات اميركيين في واشنطن، فان السفينة ليبرتي كانت تتنصت على موقع اسرائيلي للاسلحة الاستراتيجية في صحراء النقب في محاولة للتكهن فيما اذا كانت اسرائيل ستشن ضربات ذرية ضد مصر.

ولا تحتاج اسرائيل الى القلق كثيرا ازاء التنصت الاميركي هذا فقد قال خبير لغات سابق عمل في طائرات اواكس التي كانت تقلع من القاعدة الجوية الاميركية في الظهران: "لم تكن حادثة السفينة ليبرتي بعيدة ابدا عن اذهاننا فقد كنا نستمع لكل شيء يصدر من اسرائيل، وكنا نصغي للرسائل اللاسلكية للوحدات الاسرائيلية في شوارع نابلس او غزة، وكنا نسمعهم وهم يقولون انهم قتلوا فلسطينيا خلال مظاهرة مع ان الاسرائيليين كانوا رسميا يقولون انهم لم يقتلوا احدا. كنا نبلغ كل هذه الامور لواشنطن، وبعدئذ اكتشفنا ان واشنطن لم تكن تريد هذه المعلومات وادركنا اننا نضيع وقتنا فلم تكن المعلومات تستخدم".

ووفقا لنفس المصدر سجل مراقبو اواكس الاميركيون كل الحركة اللاسلكية الاسرائيلية خلال الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ وقال هذا المصدر: "كان خبراء اللغة لدينا متفوقين، فقد كان الاسرائيليون يقولون انهم لم يقتلوا احدا لكن كنا قد سمعناهم يقولون انهم قتلوا ثلاثة اشخاص. كانوا يكذبون على الملا، كنا نحلق فوق غزة ثم نتوجه شمالا الى الحدود الاردنية ونعود بعدها جنوب شرق مرة اخرى. حتى اننا كنا نصغي لسلاح البحرية الاسرائيلية".

لم يكن السعوديون راضون دائما عن مهمات اواكس، فحتى حرب الخليج عام ١٩٩١، كان السعوديين يرفضون السماح بهذه المهمات دون سبب، وكان المراقبون الاميركيون يقومون بمهمات استطلاعية باللغة السرية بطائرات ار سي- ١٣٥ خلال الحرب الايرانية العراقية(١٩٨٠- ١٩٨٨) رغم البعض ان حكومتهم تحمل طموحات بعيدة المدى بوضع قاعدة لعمليات جمع المخابرات في السعودية. وقد قال عقيد في سلاح الجو الاميركي لاحد مراقبي اواكس في تشرين الاول ١٩٩٠ "اننا نحاول منذ سنوات اقامة قاعدة هنا، وبعد ان اصبحنا هنا فاننا لن نرحل الا اذا طردونا".

في العام الماضي، ادى هجوم بالقنابل على قاعدة اميركية في الظهران إلى مقتل ١٩ جنديا اميركيا وجرح ٥٠٠ أخرين. وقد اشترى السعوديون طائرات استطلاع من طراز ار سي ١٣٥ قبل الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠- ١٩٩١ وبعثوا بطياريهم للتدريب في غرينفيل، تكساس.

يقول طيار اواكس السابق: "لان الطائرة كانت تمتلئ بخبراء في اللغة العربية، فقد كنا نستطيع ان نعترض الاتصالات من مسافة بعيدة وكان شبه مستحيل ان نقنع السعوديين باننا نصغي لاتصالات البلد المضيف

"لقد سمحت لنا الحكومة السعودية ببضع طلعات فوق اراضيها خلال الحرب الايرانية العراقية، لكن كل طلعة حفلت بقدر غير معقول من الجدل الدبلوماسي ولم نكن نعرف فيما اذا كنا سنقلع ام لا، الا في يوم تنفيذ المهمة"

إجماع رسمي في تركيا على اعتبار القيود الصحفية ضرورة قومية

ستيفن كينزر– عن النيويورك تايمز

في مكتب تنيره الشمس قرب البوسفور، يمضي ايرول كانوزكان ايامه في قراءة الصحف بحثا عن الدعائية الارهابية.

كانوزكان نائب عام حكومي يعمل على تطبيق قوانين الصحافة في تركيا.

يقول العديد من النقاد هنا في تركيا وفي الخارج، ان القوانين التركية تحد من حرية الحديث وتعاقب الكتاب الذين يجهرون بآراء صريحة حول المشكلات الاجتماعية والسياسية.

لكن كانوزكان يعتز بانه في الخط الامامي لما يصفه بالحرب ضد المخربين الذين يسعون لتدمير تركيا.

وفي اشارة الى الصراع الذي مضى عليه ١٣ سنة بين الجيش والثوار الاكراد الانفصاليين، يقول: لدينا هنا قوانين خاصة، لان هنالك حربا دائرة في هذا البلد، وكجزء من استراتيجيتهم، انشا الارهابيون كل انواع الصحف الصغيرة التي تدعو بصورة علنية الى تدمير تركيا. والاشخاص الذين يكتبون لهذه الصحف ليسوا صحفيين حقيقيين، بل هم ناطقون باسم الحركات الارهابية.

حين يصادف كانوزكان مقالة يرى فيها تحريضا على العنف، او يعتقد انها تهين قوات الامن، او تسيء الى ذكرى مصطفى كمال اتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية، يضعها في ملف زهري اللون بعد ان يضع خطوطا تحت الفقرات الاستفزازية ثم يقدمها لرؤسائه لمقاضاة المحتملة.

يقول: «يتملكني شعور طيب جدا لدى قيامي بهذا العمل، فانا ادافع عن الامة التركية وعن وحدتها. والميزة الوحيدة لاسفي هو اننا لم نستطع ان نوضح لاصدقائنا في الغرب، سبب الحاجة الملحة للقيام بهذا.

ومع انه لا توجد اي رقابة مسبقة في تركيا الا القوانين التي تقيد حرية الصحافة اشد من تلك المعمول بها في الولايات المتحدة ومعظم الاقطار الغربية الاخرى. فالحكومات الاجنبية والمنظمات الصحفية الدولية تشجب تلك القوانين، قائلة انها تستخدم القمع، ولا تستخدم فقط ضد حملات التشهير بمؤسسات الدولة. ولكن ضد الانتقادات المشروعة ايضا.

من الصعب ان نعرف كم صحفيا تركيا يقبع في السجن بسبب كتابات تعتبر مشروعة في معظم الاقطار الغربية. ويقدر اتحاد الناشرين التركي عدد الصحفيين السجناء باكثر من ١٠٠. اما لجنة حماية الصحفيين ومقرها في نيويورك، والتي ارسلت وفدا الى تركيا في تموز الماضي للحث على تخفيف قوانين الصحافة، فقالت انه كان هنالك ٧٨ سجينا، قبل الافراج عن ستة اشخاص مؤخرا.

سيزر دورو، رئيس منظمة الكتاب، «بن – تيركي» قال في كلمة القاها مؤخرا: « امنيتنا الكبيرة ان نعيش في جو عصري، متمدن – ديمقراطي ومسالم».

ان حكومة رئيس الوزراء مسعود يلماظ التي مضى عليها شهران، تعهدت باتخاذ خطوات نحو حرية اكبر للصحافة.

الحكومات السابقة قطعت مثل هذه الوعود ايضا، لكنها احجمت عن الوفاء بها فيما تصر القوى السياسية النافذة بما فيها العسكر، على ان قوانين الصحافة التقليدية ضرورية لمحاربة التخريب.

«لن نسمع بتصرفات يوصف فيها العلم التركي بانه قطعة قماش. ويوصف النشيد الوطني بانه قطعة موسيقية، ويتعرض فيها مؤسس وزعيم الجمهورية التركية، كمال اتاتورك، للاذلال والاهانة، هذا ما قاله الاميرال جوفين ايركايا، قائد البحرية التركية لصحيفة ميلييت التي تصدر في اسطنبول.

واضاف: ان مجادلات كهذه ترمي الى خلق فراغ يمكن استغلاله من قبل الذين يتمنون استبدال النظام الحالي بنظام من طراز عفا عليه الزمن.

وفي اب الماضي، وافق البرلمان على عفو ادى للافراج عن ستة محررين اعتقلوا لسماحهم بنشر مقالات غير قانونية. الا ان القوانين التي سجن المحررون بموجبها لم تتغير ، وقد تم تحذير المحررين الستة بانهم سيعادون الى السجن اذا كتبوا او نشروا مقالات جديدة تعتبر غير قانونية.

حين سئل بعد ايام قليلة من الافراج عنه، لماذا يعتقد ان الحكومات التركية كانت مترددة جدا في السماح لحرية صحافة اكبر، ابتسم اوزاك اسيك بورتكو الذي قضى اكثر من ثلاث سنوات في السجن، ابتسامة باهتة وقال : «لا استطيع الاجابة. ارجو ان تدركوا انني تحت الاختبار، وانتم تعرفون ماذا يعني ذلك».

عايشة نور

احد اشد الناقمين على قوانين الصحافة في تركيا ناشرة اسمها عايشه نور زاراكولو، [illegible] ان بلغ الدولية للنشر عام ١٩٧٩، [illegible] الان [illegible] في اسطنبول [illegible] في هذا البلد.

في السنوات القليلة الاخيرة، نشرت عايشه كتبا تشجب حرب الحكومة ضد الثوار الاكراد، وتتهم قوات الامن بالعمل مع عصابات الموت وتوثق عمليات القتل الجماعي للارمن في السنوات الاولى من هذا القرن.

لقد سجنت عايشة اربع مرات منذ عام ١٩٨٢ وادينت مؤخرا لنشرها تقريرا حول حقوق الانسان، وقد استشهد التقرير بدبلوماسي لم يذكر اسمه، يصف بعض الجنود الاتراك بقطاع الطرق.

هنالك اثنتان وعشرون قضية ضد عايشه لكنها لا تظهر اي مؤشر ضعف، فبعد ادانتها الاخيرة، اقسمت بان تواصل عملها حتى وان كان ذلك يعني المزيد من السجن.

بعض الاتراك، بمن فيهم اوكتاي ايكسي رئيس المجلس الصحفي (مجموعة مستقلة تعمل مع الحكومة) يؤكدون ان الارقام حول الصحفيين المسجونين التي يوردها لنا اتحاد الناشرين في تركيا، ولجنة حماية الصحفيين عالية جدا.

قال ايكسي في مقابلة [illegible] [illegible]

بمشاركة مدراء وممثلي المراكز الرئيسية
شومان يفتتح دورة متخصصه في ادارة الموجودات والمطلوبات

ضمن خطته التي تعتمد على البرنامج الشامل لإدارة المخاطر قام البنك العربي بتنظيم الدورة النهائية المتخصصة لهذا العام في إدارة الموجودات والمطلوبات بالتعاون مع BATT & PARTNERS CONSULTING LTD. إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال والمعتمدة من قبل اتحاد البنوك البريطانية ، دعي اليها اثنان وثلاثون مشاركاً ومديراً يمثلون إدارات فروع البنك في قبرص واليونان وايطاليا وفلسطين . على مدار أربعة ايام اختتمت في ١٩٩٧/٩/١٤ وذلك في قاعة الاجتماعات في فندق الاردن انتركونتننتال.

وقد ترأس الاجتماع السيد عبد المجيد شومان رئيس مجلس إدارة البنك العربي وكل من السيد عبد الحميد شومان مساعد المدير العام والدكتور فاروق الخاروف رئيس إدارة محاسبة البنك العربي.

وقد القى كلمة الافتتاح رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك العربي منوهاً بضرورة مواكبة المتغيرات في عالم البنوك ومشدداً على الاحتفاظ بمركز البنك العربي المتقدم بين المصارف في العالم.

المرحلة الثانية التي تشمل بقية فروعه الممتدة في خمس وثلاثين دولة أخرى في مختلف ارجاء العالم.

يواصل البنك العربي تنفيذ برامجه التدريبية عالية المستوى لمواكبة الصناعة المصرفية العالمية، وتنويع منتجاته بحيث تلبي متطلبات المرحلة.

وهذه الخطة تهدف الى إعداد الكوادر المناسبة لهذا النوع من المهارات ويعنى البنك العربي بالحاجات التمويلية والمنتجات المصرفية في مختلف اماكن تواجده، ويعزز هذا باستخدام التقنيات المصرفية المتطورة ويقدم الخيارات الاستثمارية للعملاء والمستثمرين.

وتواجه الصناعة المصرفية العربية تحديات كبيرة في ضوء المصرفية، وهو ما يسعى البنك العربي بصورة دؤوبه ومستمرة لمواجهتها امام الوحدات المصرفية الدولية وذلك بتعزيز تواجده وخدماته في الاردن والدول العربية والمراكز المالية الرئيسية في العالم.

وكان قد بدأ البنك بتحضير مراكزه المالية الرئيسية في نيويورك ولندن وسنغافورة وسويسرا والبحرين كمرحلة أولى، ثم انتقل الى واسبانيا والامارات العربية المتحدة وقطر والاردن ومصر ولبنان والنمسا .

التي تدير مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والعملة والسيولة والمشتقات المالية .

وقد القى كلمة الاختتام رئيس الادارة الخارجية السيد توفيق احمد الخليل شاكراً المدعوين لمساهمتهم في إنجاح هذه الدورة ومستنهضاً هممهم من اجل المضي قدماً في تطوير البنك العربي وتحديثه. تحرير الاقتصاد بكافة قطاعاته ، وفي مقدمتها الخدمات المالية

الكتاب والصحفيون في مصر بين مطرقة الحكومة وسندان المتطرفين

القاهرة – المشرق خاص

كتب سيد قمني الكثير عن تاريخ الاديان، وتاريخ العرب والاساطير والمغالطات التي تحيط بهم. وناقش اهم التساؤلات التي تجول في ذهن رجل الشارع والمثقف العربي على حد سواء. وكان جريئا لدرجة انه تعرض الى قضايا تعتبر امورا مسلما بها وغير قابلة للنقاش حتى بين الانسان ونفسه. سيكون من الصعب التكهن فيما اذا كان هذا الباحث الكبير قد خالجه اي شعور من الوجل عندما اخذ على عاتقه تناول امور في غاية الحساسية كتاريخ الاديان وعلاقتها بالاساطير الموروثه في عصر راج فيه التخوين والارهاب الفكري. لكن من المؤكد ان مشاعره تغيرت الان.

فبعد مرور اعوام على نشره كتاب «رب الزمان» الذي يبحث في المغالطات التاريخية التي تحيط بتاريخ الالهه والاديان قررت نيابة امن الدوله العليا المصرية مصادرة كتابه بناء على تقرير مرفوع من المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية يتهم الكتاب بانه يتحدث عن «الهة متعدده سماوية وارضيه ذكورا واناثا مما يتنافى مع الدين الاسلامي».

ورغم ان محكمة القاهرة اصدرت مؤخرا قرارا يقضي بالغاء قرار سحب الكتاب من الاسواق والافراج عن النسخ المحتجزة منه، الا ان سيد قمني سيكون مضطرا لان يتذكر ما وقع مع الكاتب علاء حامد الذي ادين بالحبس لمدة عامين بتهمة ازدراء الاديان ومصير كتاب ومفكرين اخرين قبل ان يكتب في هذا المجال مرة اخرى.

فسيد قمني ليس اول ولن يكون اخر كاتب يتعرض للضغط على حريته في الاعتقاد والكتابة والنشر والتعبير. فقد اظهر تقرير لمنظمة Article 19 الكثير من المضايقات التي تمارس على المستوى الحكومي والشعبي ضد الكتاب والصحفيين والمبدعين. فبين مطرقة الحكومة وسندان المتطرفين في مصر اصبح الكاتب والمثقف يعيش حالة خوف دائم.

فالحكومة استخدمت قوانين الطوارئ، وقوانين مكافحة الارهاب، لاعتقال الصحفيين والكتاب. فقد اتهم اربعة صحفيين من جريدة «الشعب» المعارضة بالقدح والذم لرئيس الوزراء ومحافظ القاهرة وذلك لنشرهم مقالات عن الفساد الحكومي. ومع ان التهم الموجهة ضد الجريدة والصحفيين قد تم اسقاطها الا ان رئيس تحرير «الشعب» مجدي حسنين لم ينج من المضايقات المستمرة. هذا بالاضافة الى العديد من القضايا الاخرى ضد الصحفيين التي تم فيها اعتقالهم ومضايقتهم وحبسهم.

ويقول تقرير منظمة Article 19 (او البند التاسع عشر) التي تستمد اسمها من نفس البند في اعلان حقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة «ان حرية التعبير في مصر تتعرض هذه الايام لهجوم مباشر، حيث اصبحت ضحية لصراع مرير ومتصاعد بين الحكومة ومناوئيها من الاسلاميين. وقد ادى هذا بانصار التسامح الديني الى اتخاذ موقف دفاعي نتيجة للقضايا المرفوعة ضدهم بوحي من الاسلاميين وتعرضهم لهجمات جسدية عنيفة من قبل المتطرفين، وهذا كله يجري باسم الدين. ويضيف التقرير الذي صدر صيف هذا العام بان جواً من اليأس بدا يخيم على طبقة المثقفين في مصر حيث تزداد اعداد انصار حرية التعبير الذين يشعرون انهم مجبرون على ممارسة الرقابة الذاتية.

وفي حال استمرار هذه النزعة، فانها تهدد باحداث اثر كبير ليس فقط في مصر، بل ايضا في العالم العربي وخارجه. فهناك احتمال كبير ان تؤثر على تطورات الاوضاع في العديد من الدول التي كانت ترى في المجتمع المصري مصدرا للعلم والتنوير وقدوة سياسية. وستتمثل هذه الاثار في تأخير عملية التحول الديمقراطي والتاثير على اساليب الحكم والالتزام بمعايير حقوق الانسان في مصر وغيرها من الدول العربية.

وفيما يلي تلخيص لاهم النصوص التي وردت في التقرير الذي وزعته منظمة Article 19 مؤخراً:

حتى وقت قريب كان المجتمع المصري يتمتع بتقليد من التسامح النسبي مقارنة بمناطق اخرى من الشرق الاوسط وشمال افريقيا مما مكن مصر من ان تصبح مركزا ثقافيا اقليميا. وفي يومنا هذا فان هذا التقليد يتعرض للنخر بسبب التصعيد في النزاع بين الحكومة وحركة المعارضة الاسلامية. وبشكل متزايد يتم تقييد النشاطات الفكرية والاعمال الفنية من قبل الدولة او من قبل علماء اسلاميين يحتلون مواقع حساسة في اجهزة الدولة او بسبب اعمال جماعات اسلامية يستخدم بعضها العنف المباشر وبعضها يستخدم اساليب التحرش والتهديد. وقد ادت الرقابة المتزايدة من قبل الحكومة المتاثرة بالضغط الاسلامي الى تضييق حرية التعبير الثقافي وادى قمع الدولة المتزايد الناتج عن المعارضة المتنامية الى تضييق مساحة الحوار السياسي. وكان من شان العنف الذي تقوم به الجماعات الاسلامية المسلحة ان يقوي انصار الرقابة وفي نفس الوقت ان يعطي الحكومة مبررا لاسكات الخصوم السياسيين بحجة الحفاظ على الامن الوطني.



نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل للاداب : طعن واصيب بجروح خطيرة سنة ١٩٩٤

يمسك الحزب الوطني الحاكم بزمام السلطة منذ عقدين من الزمان فارضا سيطرته على الحكومة والبرلمان ووسائل الاعلام. ويمارس الحزب سلطاته من خلال حالة طوارئ، تمتد على مساحة البلاد بشكل متواصل منذ سنة ١٩٨١، حيث قام باحتكار العملية السياسية وقام بتهميش او ابعاد القوى السياسية الاخرى مقاوما على الدوام الاصلاح الديمقراطي في وقت تواجه فيه الاغلبية العظمى من السكان البطالة المتزايدة والفقر المستشري.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية واجه النظام المصري عصيانا مستمرا من جماعات مسلحة صغيرة ومنظمة بشكل جيد مثل الجماعة الاسلامية التي بدات سنة ١٩٩٢ صراعا لتغيير الحكومة. وردا على ذلك، استخدمت اجهزة الحكومة اجراءات مشددة لمكافحة هذه الجماعات والتخلص منها .

وقد كانت القضية الرئيسية في الصراع على السلطة بين الحكومة والحركة الاسلامية المشتتة هي الالتزام الكامل بالاسلام. وفي وجه انتقادات المتطرفين الاسلاميين بان الحكم ليس اسلامياً بما فيه الكفاية فقد سعت الحكومة بشكل متزايد الى التنافس وفق معايير الاسلاميين. فقد اتخذت لنفسها عباءة النقاء والاستقامة الاسلامية وقامت بخطوات لضم اعضاء من المؤسسة الدينية لاثبات صحة هذا الزعم. لكن بالمقابل تقاضى الاسلاميون ثمنا باهظا لذلك، فلقد استغلوا نقاط الضعف لدى الحكومة لتغيير ارضية الحوار وفق جدول اعمالهم حيث كانت المحصلة ان يصبح اولئك الذين يناصرون القيم السامية مثل حرية التعبير واحترام حقوق الانسان هدفا للطرفين المتمثلين بالحكومة والاسلاميين. واصبح رجال الدين العاملين مع الحكومة قادرين على منع الكتب ومراقبة الافلام واقرار هجمات عنيفة على كتاب علمانيين. وادت محاولات الحكومة في الالتفاف على الاسلاميين الى نجاحها فقط في توسيع مدى تاثير افكارهم. والنتيجة ان المجتمع التعددي في مصر يواجه الان حركة جزر.

اما الثقافة الشعبية في مصر، وعلى وجه الخصوص الافلام وبرامج التلفزيون والكتب، فقد اصبحت ارضا لمعركة دينية انتقد فيها الاسلاميون التوجهات في حقول الفنون والادب وهاجموا الكتاب واصفين المثقفين العلمانيين بالكفار والمرتدين جاعلين منهم

نصر حامد ابو زيد الخبير بالفلسفة الإسلامية: صدر حكم ضده بأنه مرتد عن الإسلام

بذلك منبوذين اجتماعيا ومعرضين وظائفهم، وفي بعض الاحيان حياتهم، للخطر.

والمؤسسة الدينية الرسمية المستخدمة في الحملة ضد المثقفين هي الازهر، وهو مسجد وجامعة ومركز بحث عمره ١٠٠٠ سنة ولديه استقلال في ممتلكاته ويتلقى دعما من الحكومة. وقد اصدر الازهر الكثير من الفتاوي التي تشجب الكتاب وتصفهم بالملحدين والكفار وتمنع اعمالهم. وعلى الرغم من ذلك فقد قام المتطرفون الاسلاميون المتورطون في المعارضة العنيفة للحكومة بالتنديد بالازهر والمؤسسة الدينية التي يمثلها على انها اداة بيد الحكومة. وهذا لم يحم الازهر من غضب الحكومة التي في الوقت ذاته انتقدته لفشله في احتواء الخطر المتنامي الذي يهدد سلطته والذي يتمثل في الاسلام السياسي. ويبدو ان النزاع الدائر حول من الذي يمثل الاسلام حقا سيستمر في مصر لبعض الوقت.

وتتحكم السلطات المصرية بوسائل الاعلام بفضل مجموعة من القوانين التي تحد من قدرة الفنانين والكتاب على اداء مهامهم المهنية رغم ان الدستور المصري يضمن حرية الصحافة وعلى الرغم من انضمام مصر لعدة معاهدات ومواثيق دولية تؤكد على ضرورة حماية حرية التعبير وعلى وجه الخصوص الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وتبقى الحكومة على احتكارها للبث الاذاعي والتلفزيوني ولا تسمح باي قنوات تلفزيونية خاصة. ويضمن هذا الاحتكار خدمة مصالح الحزب الحاكم بدلا من خدمة المصلحة العامة. فالحزب الوطني الديمقراطي يعمل على ضمان ان يدعم البث التلفزيوني والاذاعي طروحاته دون ابداء اي انتقادات له او لسياساته. ولا يسمح للاحزاب السياسية الاخرى ولا للنقابات بالوصول الى التلفزيون والاذاعة لابداء ارائها وطروحاتها الا في فترات الانتخابات.

وتمتلك الحكومة ايضا جزءا كبيرا من وسائل الاعلام المطبوعة ومعظم شركات النشر والتوزيع. وتدير ايضا نظام ترخيص صارم يحرم العامة من حقوق النشر وتقرر من يمكن له ان يصدر مطبوعات وباي ثمن وبعدد النسخ. وهذا يعطي الحزب الحاكم دورا مسيطرا في تشكيل ومعالجة الراي العام. وقد راقبت معظم المعارضة الحرية النسبية التي تمتعت بها منذ الثمانينات وهي تسلب من يديها بشكل مضطرد، حيث يعزى هذا التقلص في الحريات الى

حملة الحكومة ضد الجماعات الاسلامية المسلحة ولاسباب امنية

ويواجه الصحفيون الان قيودا متنامية تحد من قدرتهم على تقديم المعلومات والافكار، حيث واجه بعضهم تحرشات وبعضهم احتجز وسجن واصبحت الصحف تحت سطوة الرقابة التي قامت بمنع ومصادرة بعضها. وبلغ الامر ذروته في سنة ١٩٩٥ حين قامت الحكومة بتعديل قانون الصحافة والنشر لتشديد قبضتها على الصحف، في خطوة هدفت لمنع الصحافة من تغطية الفساد المزعوم من قبل موظفي الدولة. وقد زاد القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بشكل كبير من العقوبات المفروضة على تهم القدح والذم وفتح الباب لمقاضاة وسجن الصحفيين بسبب تهم غامضة مثل «نشر الاشاعات» و«ايذاء الاقتصاد الوطني». وقد سبب هذا القانون عاصفة من الاحتجاجات من قبل الصحفيين ورجال الاعلام. وردا على ذلك شكلت الحكومة لجنة لاعادة صياغة القانون الجديد ولكن حين قدمت هذه اللجنة اقتراحاتها في اذار من سنة ١٩٩٦ قوبلت هذه الاقتراحات بانتقادات واسعة النطاق من قبل الاعلاميين ونقابة الصحفيين لدرجة جعلت الرئيس مبارك يشعر بانه مضطر الى التدخل والوعد باجراء المزيد من المراجعات قبل احالة مشروع القانون الى البرلمان للموافقة عليه وفي نفس الوقت ذكرت التقارير ان ما لا يقل عن ٦٠ صحفيا واجهوا تهما تتعلق بخرقهم للقانون الجديد اثناء ادائهم لمهامهم الوظيفية. وبعضا من هؤلاء ادينوا وتم الحكم عليهم باحكام سجن مع وقف التنفيذ او بدفع غرامات على الرغم من تقديم الحكومة لقانونين جديدين للمطبوعات سنة ١٩٩٦ مما حسن من بعض جوانب قانون سنة ١٩٩٥ لكن مع الابقاء على بعض من أسوأ خصائصه

ومع تنامي دور الحركة الاسلامية وتوسع دور الازهر السياسي والثقافي زادت هجمات الاسلاميين على الكتاب وعلى الرغم من اختلاف جدول اعمال المؤسسة الدينية الرسمية والحركة الاسلامية المتنوعة لكن كلا من الطرفين دعما بعضهما البعض بشكل غير مباشر في تقييد حرية التعبير. وحتى الارواح لم تسلم من هذا فالكاتب الشهير ونصير حقوق الانسان فرج فودة قتل سنة ١٩٩٢ بعد صدور فتوى ضد اعماله من قبل الازهر واثناء محاكمة قاتليه الذين تمت ادانتهم واعدامهم، برروا عملهم هذا بالفتوى التي اصدرها الازهر ضد الكاتب. والاكثر من ذلك هو ان شيخ الازهر السابق المرحوم الغزالي الذي كان احد ابرز رموز الحركة الاسلامية دافع عن عملية قتل فودة حيث اصدر فتوى بأن اي شخص يعترض على تنفيذ الشريعة الاسلامية هو مرتد وان اي انسان يقتل مثل هذا المرتد لن يكون عرضة لاحكام القانون حيث ان القتل هو عقوبة شرعية للمرتد. وقد تبع مقتل فرج فودة هجوم تعرض له الكاتب والروائي المشهور نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل للاداب حيث طعن واصيب بجروح خطيرة سنة ١٩٩٤. والكثير من المثقفين يعيشون في حالة خوف دائم على ارواحهم، وبعضهم، مثل المفكر والكاتب سعيد عشماوي، يعيشون تحت حماية الشرطة على مدار الساعة.

ومما يزيد من الضغط على المفكرين هو قيام محامين اسلاميين برفع قضايا ضد مفكرين يعتبرونهم معادين للاسلام مستخدمين طريقة «الحسبة»، وهو اجراء قانوني يسمح للعامة بمقاضاة اي فرد. ففي سنة ١٩٩٥ تمت مقاضاة اكثر من ٥٠ كاتبا وصحفيا ومفكرا من قبل محامين اسلاميين عن طريق اجراء الحسبة هذا وتم رفض بعض هذه القضايا من قبل المحاكم لكن بعضها الاخر نجح، وكان ابرزها قضية ضد اكاديمي متميز من جامعة القاهرة هو الدكتور نصر حامد ابو زيد الخبير بالفلسفة الاسلامية. وعلى الرغم من كون الدكتور ابو زيد مسلم مصرح باسلامه وملتزم باداء واجباته الدينية ورغم سمعته على انه مفكر تقدمي قام عدد من المحامين الاسلاميين باستخدام اجراء الحسبة لمهاجمة كتاباته الاكاديمية وعلى وجه الخصوص كتابه «نقد الخطاب الديني» معتبرين بان هذه الكتابات تشكل اهانة للاسلام، وقد حصلوا على حكم من محكمة العدل العليا يصفه بالمرتد عن الاسلام. وتطلب هذا الحكم بان تقوم زوجته ابتهال يونس بتطليقه ضد ارادتها بحجة ان امراة مسلمة لا يمكن ان تظل متزوجة من مرتد.

وكان لهذا الحكم اثاره العميقة ليس فقط على الدكتور ابو زيد وزوجته اللذان اضطرا لمغادرة البلد حفاظاً على سلامتهما، ولكن ايضا على انصار حرية التعبير والتسامح الديني في مصر. وتبين انه لا يمكن الدفاع عن حرية التعبير المكفولة في الدستور المصري، وبالاضافة فقد اكد صمت الحكومة عن القضية على رغبتها في وضع حرية التعبير وواجبها في الدفاع عن هذا الحق في مرتبة ثانوية خدمة لاهدافها ومصالحها السياسية. وعلى الرغم من هذا فقد كان لدى الكثيرين الامل بان يكسب الدكتور ابو زيد استئنافا قدمه الى محكمة التمييز التي تعتبر اعلى محكمة في مصر في مثل هذه الحالة، لكن في تموز من سنة ١٩٩٦ رفضت المحكمة طلب الاستئناف هذا، مؤيدة بذلك حكم محكمة العدل العليا وبعد اجراءات قانونية اخرى واوقفت احدى محاكم القاهرة في ايلول ١٩٩٦، حسب ما ذكرت بعض التقارير، على وقف الامر بفسخ زواج ابو زيد مع ابقاء حكم الردة عليه

وفي اذار لسنة ١٩٩٦ وفي محاولة لوضع حد لتزايد القضايا المرفوعة من قبل اسلاميين اثر صدور حكم محكمة العدل العليا في قضية ابو زيد سارعت الحكومة الى اصدار قانون جديد وارساله البرلمان لادخال تعديلات على اجراءات عملية الحسبة. ونتيجة لذلك اصبح حق الافراد في رفع قضية في المحاكم خاضعا لاذن من المدعي العام، الذي هو موظف دولة والذي يعتبر قراره في رفع الدعوى او عدمها نهائي. وقد يبدو الامر ظاهرياً على انه تحسن، لكن لا يمكن معرفة ذلك الا من خلال التطبيق. وفي ظل تاثير التشددين الواضح في المحاكم ونظراً لحاجة الحكومة المستمرة لتقديم نفسها على انها حامية الدين، فان هناك مخاوف مستمرة بان تقرر الحكومة ان تبدا او على الاقل ان تساند، قضايا اخرى كقضية ابو زيد لتلبية طلبات الاسلاميين الذين لا يمكنهم استخدام اجراء الحسبة بصورة مباشرة

ولم يكتف الاسلاميون المصريون بمضايقة الكتاب المعارضين لارائهم بل طالت ايديهم مجال الفن والفنانين. وقد ادى تاثير الاسلاميين المتزايد على عملية الرقابة الى احالة اعداد كبيرة من الافلام الى الازهر لفحصها والتاكد من تقيدها بتعاليم الاسلام، وقد ادى هذا الامر الى جعل عناصر متشددة في الازهر مسؤولة عن ترخيص الانتاج الفني في مصر. وقاد محاولات تقييد حرية التعبير للفنانين وخصوصا الفنانات الشيخ متولي شعراوي والشيخ محمد الغزالي اللذان اعتبرا المراة في كثير من تصريحاتهم «لا تصلح لاي شيء» واعتبروا الفنانات خاطئات يجب عليهن الاعتراف والشعور بالندم وعدم العوده الى ممارسة الخطيئه.

وبالفعل ، فان ممثلات شهيرات كشاديه وسهير البابلي والراقصه هالة الصافي تاثرن بالحملات التي شنها الاسلاميون ضد الفن واعلن اعتزالهن الفن وعزمهن على سحب اشرطتهن السينمائية من السوق وارتدين الحجاب.

وفي الواقع فان الفنانين مضطرين للنضال ليس فقط ضد الرقابة المفروضة من قبل الازهر ووزارة الثقافة، بل عليهم ايضا البقاء ضمن الحدود الصارمة التي يفرضها الموزعون في دول الخليج، والذين يدير معظمهم قنوات تلفزيون فضائية. والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تستخدم عضلاتها المالية الضخمة لفرض قيمها الدينية والثقافية الصارمة على الصحافة المصرية وصناعة الافلام ووسائل الاعلام الاخرى – مؤثرة على سبيل المثال على الطريقة التي تقدم فيها المراة وقضايا المراة – حتى لو كان ذلك يتعارض مع الموقف الرسمي لاجهزة الدولة من هذه القضية

واليوم يعيش المثقفون والفنانون المصريون في جو من الخوف. والفتاوي التي اصدرت او اقرت من قبل معظم السلطات الدينية في الدولة واستعداد المتطرفين لاستخدام العنف كان لها وقع صارخ على جو الحوار العام. فالمثقفون الذين يحاولون تحدي افكار المتشددين واستراتيجيتهم يشعرون بانهم معزولون وغير قادرين على الدفاع عن انفسهم والكثيرون قرروا تجنب مناقشة التحدي الذي يشكله المتشددون وعدا عن ذلك فقد تم تهميش الحوار حول القضايا العلمانية

هذا وقد عبر التقرير عن قلق منظمة Article 19 البالغ ازاء التحدي المتواصل الذي تواجهه حرية الصحافة نتيجة للنزاع الخطير بين الحكومة المصرية وخصومها الاسلاميين. وقال انه بينما تميز المجتمع المصري يوما ما بالحرية النسبية وانفتاح الحوار، يخيم الان جو من عدم التسامح والكراهية التي تهدد تسميم هذا المجتمع. ونتيجة للمواجهة مع المتطرفين والانتقادات لادائها الاقتصادي فقد جعلت الحكومة نفسها اقل تحملا للمسؤولية وسعت فعليا الى قمع كل اشكال المعارضة، و فرض ضوابط اشد على وسائل الاعلام. وفي نفس الوقت فقد سمحت بتغيير ارضية الحوار لتصبح حسب جدول اعمال المتطرفين، تاركة المفكرين والناقدين الليبراليين عرضة للتحرش والتهديد بسبب ارائهم من قبل الاسلاميين الذين يستخدمون مؤسسات الدولة وكانت النتيجة الفعلية ظهور تحالف غير معلن بين الاسلاميين المؤيدين للحكومة واولئك المتورطين في حرب ضروس ضدها واستهدف هذا التحالف اولئك الذين يجرؤون على التحدث عن حقوق الانسان والحريات العامة المعترف بها عالميا.

وطالبت المنظمة بمعالجة هذا الوضع المحفوف بالمخاطر وبضرورة قيام الحكومة المصرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان الاحترام التام لحقوق حرية الراي والتعبير واحترام التزاماتها الدولية والدستورية في حماية حقوق الانسان.



26 — المشرق الاعلامي AL-MASHRIQ AL-I'LAMI — ايلول ١٩٩٧

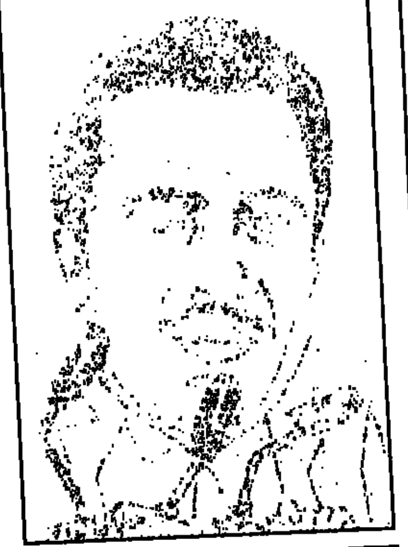
مناظرة الروابدة ـ الشبيلات التلفزيونية تفرز نتائج «غير متوقعة»

* المشرق :

افرزت المناظرة التلفزيونية التي جرت في اواخر اب الماضي بين سياسيين اردنيين بارزين «نائب رئيس الوزراء الاسبق عبد الرؤوف الروابدة والنائب الاسلامي الاسبق ليث الشبيلات» نتائج فاقت توقعات الكثيرين من المراقبين لمجريات الامور في الاردن.

ويتلخص فحوى المناظرة التي عقدها «تلفزيون الجزيرة» بين المتحاورين في ١٩٩٧/٨/٢٦ بدعوى المهندس الشبيلات الى التراجع عن السلام والتطبيع مع اسرائيل والعدول عن برنامج التصحيح الاقتصادي وتعديل الدستور بهدف اعطاء سلطات اكثر للبرلمان. ودافع السيد الروابدة بان هذه امور خطيرة وغير قابلة للمساومة لان القيادة الاردنية تعمل ما يمليه عليها ضميرها في ظل الظروف الموضوعية في المنطقة والعالم وان المقصود من سياسات السلام والتطبيع والتصحيح الاقتصادي هو تجنيب الاردن المخاطر المحدقة به.





ولعل السيد الروابدة الذي اعتقد كثيرون انه ربح المناظرة ضد ليث شبيلات قد ربح مرتين. فقد استقبله جلاله الملك في القصر وصحبه في جولة على القوات المسلحة فاتحا الباب امام تكهنات بان الوزير السابق قد يصبح رئيس الوزراء المقبل.

اما المفاجأة الكبرى التي تمخضت عنها المقابلة فهي عودة السيد صلاح ابو زيد الوزير السابق بعد غياب تجاوز العشرين عاما عن الحياة الرسمية ليصبح مستشارا لجلالة الملك بعد ان كتب مقالة هاجم فيها السيد شبيلات بعنف.

وكانت ردود الفعل على المناظرة قد تباينت بين مؤيد لهذا ومؤيد لذاك. على ان اقوى رد فعل عليها جاء من جلالة الملك نفسه الذي امر بان يقوم التلفزيون الاردني ببثها كاملة يوم الخميس (٩٧/٨/٢٨).

وحظي الامر الملكي ببث المناظرة بالمديح من المثقفين والكتاب الذين راوا فيه توجها جديدا من التلفزيون نحو اذاعة الرأي الحكومي وما يقابله من رأي معارض ولو لليلة واحدة. وقد وصفه جميل النمري في «العرب اليوم» بـ «مفاجأة طيبة ان يبث التلفزيون الاردني مناظرة شبيلات والروابدة».

وتصدى باسم سكجها في «الدستور» يدعو التلفزيون الاردني بالبناء على مبادرة الملك وعقد مناظرات مشابهة بين بقية السياسيين الاردنيين، مؤيدين ومعارضين، وقال «وهكذا فلا بد لجلالة الملك ان يتدخل .. ولا بد لرغبة ملكية ان تأتي ليتابع الاردنيون برنامج الاتجاه المعاكس والمساجلة التناكفية بين ليث شبيلات وعبد الرؤوف الروابدة».

ويبدو ان الكاتب والنائب اليساري السابق فخري قعوار لم يدرك «او انه ادرك؟» ان جلالة الملك كان امر ببث المناظرة عندما كتب في «الراي» يقول «من غرائب التلفزيون الاردني انه يكتشف ذات يوم ان عبد الرؤوف الروابدة مواطن اردني وان ليث شبيلات كذلك وان كلا منهما موجود في عمان وله صيته وسمعته، مما يدعو «التلفزيون» الى اعادة بث حوار بينهما اجرته محطة فضائية عربية موجودة في الدوحة بدولة قطر».

وذهب السيد قعوار الى «ان الذي شجع التلفزيون على بث هذه الحلقة من والاتجاه المعاكس، هو الدفاع القوي الذي قدمه عبد الرؤوف الروابدة امام خصمه ليث الشبيلات الذي لم يتح له المجال الكافي لتوضيح نفسه ووجهة نظره!».

ولم يكن السيد قعوار وحده هو الذي اعتقد ان الروابدة «انتصر» في مناظرته مع الشبيلات، فالمعلق البارز فهد الفانك كتب يقول في «الراي» : «مع ان السيد عبد الرؤوف الروابدة تولى الجانب الصعب من المناظرة الذي يتطلب الفكر والاقناع في حين تولى السيد شبيلات الجانب السهل الذي لا يحتاج الا لشحنات من الحماس ودغدغة العواطف فان الروابدة هو الذي فاز. واذا كان هناك شك في هذه النتيجة فقد جاء بث المناظرة في التلفزيون الاردني دليلا على ذلك».

ومن القلائل الذين اختاروا ان يقراوا فيما قاله السيدان شبيلات والروابدة الكاتب اليساري موفق محادين في «العرب اليوم».

والسيد محادين ينحاز انحيازا كاملا لجهة المهندس شبيلات ويلحظ كيف ان السيد الروابدة استخدم سؤالا اتهاميا عندما سال الشبيلات اذا كان الصهيوني هو كل من احتل ارضا عربية في سبيل ان ينتزع منه جوابا حول احتلال ايران لجزر في الخليج العربي.

واجاب السيد محادين على السؤال بقوله: «فات الروابدة كما فات الشبيلات ايضا ان الصهيونية في فلسطين غير ايران في جزر الخليج الثلاث وغير اسبانيا في جبل طارق وحتى غير تركيا في الاسكندرون وغير ارتيريا في باب المندب».

وهاجم السيد محادين بعض الكتاب الذين كانوا هاجموا الشبيلات بعد المناظرة لانهم ـ كما قال ـ «يعتقدون ان الاساءة الى الشبيلات والمعارضة فرصة لتحسين اوضاعهم او لفت انتباه المسؤولين لمواهبهم الخلاقة».

ولعل السيد محادين في مقاله الذي نشر في ١٩٩٧/٩/٦ كان يشير الى السيد صلاح ابو زيد الذي كتب في ١٩٩٧/٩/١ مقالا هاجم فيه الشبيلات وطروحاته.

ففي معرض رده على وصف الشبيلات للاردن بانه «اردن المعاهدة» و«الاردن الاسرائيلي» قال السيد ابو زيد : «ان التطاول على ما يسميه البعض «بالقيادة» والتواقح الى حد المساس بشخص القائد وذاته والتفشخر بالقدرة على ممارسة قلة الادب وقلة الذوق وقلة العقل وقلة الخلق باتهام الحسين او الاشارة اليه في اي معرض من معارض الاساءة فهو امر لا يقابله الناس الا بالاحتقار والكراهية والازدراء وباللعنات يصبونها على راس الوقح الناكر المتنكر الى يوم الدين».

اما السيد الروابدة فلم يعلق على المناظرة بعد بثها وذلك عكس زميله الشبيلات الذي كتب في «العرب اليوم» مقالة تحت عنوان «ربح الاردن ولم يخسر»، وفيها يقول :

«عندما قرات كثيرا مما كتب حول المناظرة تذكرت حديثي مع اخي عبد الرؤوف ونحن خارجين من باب محطة الجزيرة الفضائية قلت : اعتقد ان الجميع في الاردن وفي الاغتراب مرتاحون الان قال : نعم الا الحاقدين من الطرفين فجماعتك مغتاظون لانك لم تنل مني شخصيا ومتطرفو الجهة الاخرى غير راضين عن عدم نيلي منك. قلت : حتى الديوان الملكي اعتقد انه اصبح مرتاحا الان بعد ان راى ان المعارض لم يبرز حقده ولم ينحر بلده ولم ينشر غسيلها [illegible]

«عندما قرات كثيرا مما كتب حول المناظرة تذكرت حديثي مع اخي عبد الرؤوف ونحن خارجين من باب محطة الجزيرة الفضائية قلت : اعتقد ان الجميع في الاردن وفي الاغتراب مرتاحون الان. قال : نعم الا الحاقدين من الطرفين

لعل السيد الروابدة الذي اعتقد كثيرون انه ربح المناظرة ضد ليث شبيلات قد ربح مرتين. فقد استقبله جلاله الملك في القصر وصحبه في جولة على القوات المسلحة فاتحا الباب امام تكهنات بان الوزير السابق قد يصبح رئيس الوزراء المقبل.